الحركة الكردية في العراق

دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي

1918 - 1968

تصوير

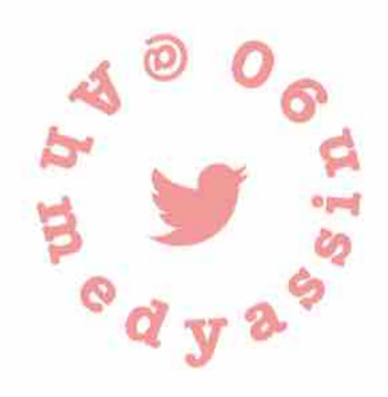
أحمد ياسين

محمود رزوق أحمد



بِسْمِ اللـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحركة الكردية في العراق
دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي
1968-1918


@Ahmedyassin90

الحركة الكردية في العراق

دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي

1968-1918



الاستاذ

محمود رزوق أحمد

الطبعة الأولى

2014 م -1435 هـ

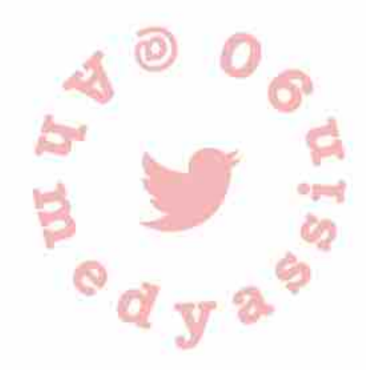
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/1/358)

323.119563
احمد، محمود روزق
الحركة الكردية في العراق دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918- 1968/ محمود روزق احمد: – ط2 عمان: المعتز للنشر والتوزيع، 2014
(   ) ص.
ر. أ.: 2014/1/358.
الواصفات: المكتبات// الأكراد// تاريخ العراق
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.



دار المعتز للنشر والتوزيع
الأردن عمان شارع الملكة رانيا العبدالله الجامعة الأردنية
عمارة رقم ٢٣٣ مقابل كلية الزراعة الطابق الأرضي
تلفاكس ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٣٥ ص.ب: ١٨٤٠٣١ عمان ١١١١٨ الأردن
e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com

الفهرس



المقدمة

كشهود عيان وإثبات لقسم من أحداث الحركة البارزانية على مدى خمسة عقود من الزمن، فإن الكثير من الكتاب الكرد أو نظرائهم من العراقيين قد دونوا أحداث الحركة الكردية وتطلعاتها نحو التحرر والحكم الذاتي كما تفرض عليهم من قبل رؤساءهم وليس كما يجب أن يكون عليه الحق، وما يقال عنهم سلباً أو إيجاباً.

في هذا الكتاب "الحركة الكردية في العراق، دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي (1918-1968م)" وجدت أن أكراد العراق شأنهم شأن العرب خضعوا لنير الاحتلال العثماني لأربعة قرون من الزمن. وكانت مجازفة كبيرة للكرد وزعيمهم محمود الحفيد الذي جنّد ألفي مقاتل كردي لمعاونة القوات التركية ضد القوات البريطانية الغازية للعراق عام 1915. وهو أي محمود الحفيد يطلب من القوة البريطانية الغازية التي وصلت مدينة السليمانية عام 1918م الاستقلال أو الحكم الذاتي ضمن أرض ولاية الموصل.

انتهت الحرب العالمية الأولى ولم يحصل الكرد على شيء، حيث لم تكن لندن مستعدة لإعطاء حكم ذاتي لأكراد العراق، إلا عندما كان الموضوع يأخذ مناقشات بين دول مثل فرنسا وإيطاليا حول تطبيق معاهدة "سيفر" في آب 1920م لتكوين دولة كردية وأرمنية على التراب الوطني التركي.

وعلى مدار حكم الملك فيصل الأول للعراق بين عامي 1921-1933م وخلفه الملك غازي وفيصل الثاني حتى عام 1958، كانت انتفاضات الكرد المسلحة متفرقة وغير ذي جدوى، وقد أجبرت القوات العراقية في مرات عديدة على إخماد الحركة البارزانية ومنها ما حدث تحديداً عام 1943-1945م كما أخمدت من قبل حركة محمود الحفيد.

حاول عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق عام 1958 استثمار الورقة الكردية وتحييدها من أجل سلام واستقرار العراق، وذلك عندما حدد في دستور مؤقت لعام 1958، أن العرب والأكراد شركاء في الوطن. إلا أن محاولات إيران (الشاه) – المدفوع دوماً من قبل سياسة واشنطن ولندن – مع البارزانيين قد نجحت في إيقاع خسائر كبيرة في وحدات الجيش العراقي في ميدان حوض راوندوز بين عامي 1961-1962، وسببت إلى عزوف قادة العراق العسكريون عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن عارف من تقديم تنازلات كبيرة لتطبيق الحكم الذاتي طالما كانت إيران الشاه طرفاً فيه.

ولعل التساؤل الذي بقيّ يراود مخيلتنا في إتمام هذا الكتاب عن دور الحركة البارزانية (كعشيرة أو حزب لاحق بعد عام 1946) هو في كيفية بلوغ الحكم الذاتي لأكراد العراق.

في أن الكرد يشكلون الغالبية من سكان ولاية الموصل (أربيل، السليمانية، كركوك). ونظراً لهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وظهور دولة عراقية على يد المحتل البريطاني عام 1921، فقد طالب الكرد إما بدولة مستقلة أو التمتع بالحكم الذاتي في كردستان العراق.

وأمام هيمنة المحتل البريطاني للبلاد واهتمامه لاستثمار نفط الموصل، فقد ذهبت وعود إعطاء الشعوب حريتها واستقلالها أدراج الرياح، وأجبرت البارزانيين على القيام بثوراتهم المتعددة لنيل حقوقهم في الحكم الذاتي.

في هذه الكتاب إلى عدم قناعة المحتل البريطاني إعطاء دولة أو حكم ذاتي للكرد على أرض ولاية الموصل بعد اكتشاف النفط فيها. كما أن دخول إيران على خط الأزمة بين البارزانيين وقادة الحكم الجمهوري بعد ثورة 14 تموز عام 1958 قد عقد ظهور الحكم الذاتي للكرد. وهذه المرّة بدعم بريطاني – أمريكي لشاه إيران ضد

حكم عبد الكريم قاسم الذي انسحب من حلف بغداد لعام 1955، وأقام علاقات مع الشيوعيين السوفيت.

معرفة القضية الكردية ودور البارزانيين لإنجاز الحكم الذاتي في فترة ما بعد انتهاء الحكم الملكي. كما تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الإقليمي والدولي الذي عقّد التزام حكومة بغداد تجاه مطالب الكرد في كردستان العراق.

من خلال والتدقيق والعودة إلى المراجع المتعددة والتعمق فيها، انطلقت من فرضية أساسية، هي أن تركيبة المجتمع العراقي يضم عرب (سنة وشيعة) وأقليات من قوميات كردية وتركمانية، وأديان أخرى تجد أن الحكم العثماني قد حرمها من الحقوق والتعبير عن الذات ومنهم أبناء القومية الكردية.

راوغت بريطانيا مع الكرد بعد احتلال العراق في الحرب العالمية الأولى، ووجدت أن مصالحها في ولاية الموصل هي أكثر أهمية من إعطاء الكرد دولة أو حكم ذاتي. وبعد انتهاء دورها في التأثير على سياسة العراق بعد ثورة تموز عام 1958، واحتمال انتشار نفوذ الحزب الشيوعي (المدعوم من السوفييت) إلى دول الخليج النفطي، فقد عمدت بريطانيا إلى استثمار دولتي الجوار تركيا وإيران للتأثير على سياسة رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم لإسقاطه، ولأجل التخلص من الرموز القومية الحاكمة للعراق بين 1963-1968 فقد نسقت بريطانيا مواقفها مع إيران لمعاونة الملا مصطفى البارزاني لإشغال واستنزاف الجيش العراقي في حرب عصابات مرهقة في شمال العراق، ذلك لمنع التوصل مع حكومة بغداد لصيغة الحكم الذاتي. ونجد أن دخول بريطانيا وإيران على خط استمرار الأزمة مع الكرد، قد جذب إسرائيل لمعاونة البارزانيين لهدف رسمته الدوائر الغربية لحرب تخوضها إسرائيل ضد دول الجوار لاحقاً ودون دور مؤثر للجيش العراقي لمعاونة الأردن وسورية في حرب عام 1967.

أخذت بعين الاعتبار استخدام المنهج السياسي التاريخي إضافة إلى المنهج الوصفي في هذه الدراسة. ولأجل أن تكون خطة الدراسة متناسبة لما موجود في الجامعات العراقية والعربية، فقد قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول. الأول، بحثت فيه: أكراد العراق (الإطار التاريخي والاجتماعي). وفي الفصل الثاني، تضمن (الدور البريطاني في العراق "1918-1958"). أما الفصل الثالث، فقد تضمن (ظهور الحركة البارزانية ودورها في سياسة العراق "1958-1968"). واختتمت الأطروحة بالاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

والله ولي التوفيق

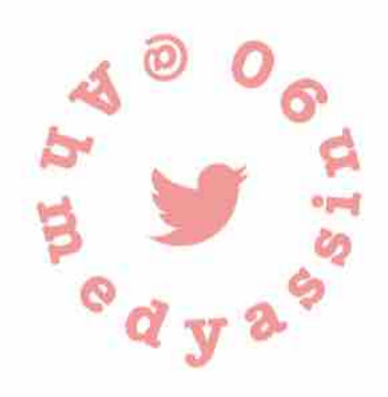
الفصل الأول

أكراد العراق: الإطار التاريخي والاجتماعي

المبحث الأول: الأكراد، أصولهم، تاريخهم، موطنهم وقبائلهم في العراق

المبحث الثاني: العلاقة بين أكراد العراق والدولة العثمانيـــة 1890 - 1914م

المبحث الثالث: أكراد العراق وتأسيس الدولة العراقية في ظل الاحتلال البريطاني 1914-1921م


@Ahmedyassin90

المبحث الأول

الأكراد، أصولهم، تاريخهم، موطنهم وقبائلهم في العراق

1. أصل الكرد

لقد تعددت وتباينت الآراء والنظريات حول أصول الكرد الأولى ونشأتهم والمنطقة التي قدموا منها، وسكنهم الأول. وقد يكون ذلك بسبب ندرة الوثائق والآثار التي تدل على ذلك، أو من أراد ذلك من جراء الخصومات القبلية في جبال وعرة لا تعطي وصفاً أو تسهيلاً للزوار لكي يصلوها بيسر[1].

إلا أن هناك من يعتقد بأن أصل الأكراد من "الكردوخيين" الذين ورد ذكرهم على لسان (اكسينوفون)[2] عند انسحابه مع مقاتليه الذين تجاوز عددهم العشرة آلاف مقاتل في قتاله مع الجيش الفارسي في الفترة من (401 – 400 ق.م). حيث عبر عنهم "أنهم شعب عاش في منطقة كردستان، وهم أصل الكرد لأنهم فرسان جبليون مثلهم ويقطنون البلاد نفسها، وقد دلت العلوم إلى أن أسماءهم متشابهة"[3].

---

(1) محمد أمين زكي، خلاصة التاريخ الكردي وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة، مطبعة السعادة، 1961م، ص40.

(2) أكسينوفون Xenophon: كاتب وفيلسوف يوناني قديم، اشترك في الحملة اليونانية على بلاد فارس عام 401 ق.م. خلال النزاع على عرش القائد الفارسي كورش أخذ أكسينوفون على عاتقه قيادة سحب الجيش اليوناني عبر مناطق الشرق الأوسط وقد مروا في طريقهم إلى البحر الأسود من المنطقة في جبال راوندوز (كردستان العراق) إلى جبال درسيم وأرذنجان كردستان تركيا بأمة ذات قوة وبؤس تسمى كاردوخ. انظر: محمد الهادي عفيفي أبو زيد، الشيعة والسنة والأكراد في العالم (العراق نموذجاً)، ط1، مصر، دار هلا للنشر والتوزيع، 2008م، ص152.

(3) محمد أمين زكي، المصدر السابق، ص41.



ونجـد في كتـاب مـروج الـذهب ومعـادن الجـوهر للمـؤرخ المسـعودي، أن الكـرد أجناس، وأن الناس تنازعوا في بداية تواجدهم عـلى أي أرض تطـأ أقـدامهم. ليضـيف رأيـاً حول الكرد من أن نسبهم يعود إلى (ربيعة بن نزار بن معـد بـن عـدنان) وقـد تفرقـوا في سنوات القحط وندرة الأمطار وسكنوا الجبال والأودية، وبذلك هم جاوروا الأمـم السـاكنة في القرى والمدن من الأعاجم والفرس، وصارت لغتهم أعجمية[1]. ولعل مـا يفيـد في بحثنـا أن المسعودي قد أخذنا برأي أنهم جماعـات عاشـت في السـهول، ثـم هـاجرت إلى الجبـل للعيش. ويفيد للقول أن أصلهم عربي من ولد كرد بن مرد بن صعصـعة بـن هـوازن وقـد اعتصموا في الجبال طلباً للمياه والمراعي فتركوا الحـديث باللغـة العربيـة لديمومـة المـودة والتفاهم والزواج[2]. ولعل المؤرخ المقريزي قد أضاف حجة وتأييداً للمسعودي في مسعاه، وهو يقول أن بعض القبائل الكردية ذاتها تقول أنها من أسر عربيـة مثـل قبيلـة المراونيـة التي تزعم أنها من بني مروان بن الحكم بن العاص، وعشيرة الهكارية - سـيأتي ذكـرهما - الذين يزعمون أنهم من ولد عتبة بن أبي سفيان بن صخر بن حرب[3].

أما عالم الاجتماع الأمـريكي "ريسـك" فيجـد أن كلـمات (خلـدي)، و(كـوردي – كرد) و(كورديان) تدل على معنى واحد، وترتب على ذلـك أن كلمـة كـردي وجمعهـا كرد قد أصبحت اسماً لشعب فـارسي هجـين أو لشـعب مجـاور لـبلاد فـارس تركـت الجبال القاسية لتعيش في السـهول الـخضراء بـين الجبـال، أو ذهبـت بعيـداً لتسـكن القرى المسكونة[4]. ولعل هو ما استدل عليه العالم الأمريكي (مار) بعد اعتناق الكـرد

---

(1) محمد فتحي الشاعر، الكرد في عهد عماد الدين زنكي، القاهرة، 1991، ص9.

(2) المصدر نفسه، ص10.

(3) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، تحقيق الدكتور مصطفى زيادة، القاهرة، 1939م، ص22-23.

(4) شرف خان البدرليسي، الشرف نامة في تاريخ الدول والإمارات الكردية، ترجمة ملا جميل بندي، بغداد، مطبعة النجاح، 1953م، ص12.

للإسلام، وقبيل بدء الحرب العالمية الأولى بالقول أن الكرد شعب صعب المراس وهم السكان الأصليون لجبال آسيا الصغرى (تركيا الحالية)، ويؤكد أن هناك صلة قرابة ومصاهرة بين الكرد والشعب الكردوخي، ويفسر ذلك أن اللغة الكردية المستعملة حاليا تنتمي في أصولها إلى عائلة اللغات الهندو - أوروبية ولكن اللغة الكردية لها قواعدها الخاصة وشخصيتها التي تميزها عن اللغة الفارسية كثيراً[1].

ولعل الدراسة عن الذات الكردية، قد وجدت لها سبيل لدى العالم الروسي (مينورسكي) وهو يقول أن الكرد ينحدرون من أصل آري أي (النبيل) إلا أنهم امتزجوا بأقوام أخرى وأنهم قوم من الإيرانيين الذين سكنوا ولازالوا في بلاد فارس والقوقاز وتركيا والعراق[2]. وهو ما يجب استثماره لمعرفة الحقيقة، أن العراق ولد كدولة لها حدود عام 1921، فيما كان مينورسكي[3] قد عرض أفكاره في المؤتمر الدولي للمستشرقين الذي عقد في بلجيكا - بروكسل عام 1938م، حيث قال أن الكرد ينحدرون من (البختانيين) الذين أشار لهم المؤرخ (هيرودوت) أنهم كانوا يشكلون مع الأرمن البسط الثالث عشر من إمبراطورية الفرس. ويثبت مينورسكي آراءه مستنداً إلى أسلوب حياتهم، وملابسهم المختلفة عن الآخرين، ولغتهم التي ترجع في أصولها إلى الفارسية[4]. وهو ما خالفه العالم الاجتماعي الإنكليزي "سيدني سميث" الذي يقول أن آراء العلماء قد تغيرت بخصوص اللغة الكردية وأن اللغة

---

(1) باسيل نيكتن، الكرد، بيروت، دار الروائع، 1967م، ص19-20.

(2) شرف خان البدرليسي، المصدر السابق، ص13.

(3) درس مينورسكي تاريخ المنطقة التي تقع جنوب بحيرة اورمية التي كان يتنازع عليها الآشوريين وشعب اوراتو في القرن التاسع قبل الميلاد، فتبين له أن قبائل عدة قد سكنتها منهم الفرس والميديون. والواقع أن الفرس نزحوا سنة 714 ق. م نحو الجنوب ومد المديون سلطانهم على المنطقة كلها إلى أن أتى ألمانيون (المطبوعين بالتربية الفارسية). انظر: محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص33.

(4) محمد أمين زكي، المرجع السابق، ص49-50.

الكردية ليست مشتقة من اللغة الفارسية، أو محرفة عنها، بل هي لغة مستقلة تمام الاستقلال. وأن الكرد وصلوا إلى موطنهم الحالي بعد سنة (650 ق. م) وهو في هذا يستند إلى النقوش الآشورية[1].

وللضرورة العلمية، فقد وجدنا أن نطرح الآراء الحديثة للعلماء العرب، وفي هذا يرى الدكتور (جاسم محمد الخلف)، أن الكرد يرجعون إلى جنس البحر الأبيض المتوسط، ومميزاتهم البارزة ضخامة الجسم والوجه العريض والرؤوس الضخمة. ويضيف الدكتور جاسم الخلف بالقول أن انتماء الكرد يعود إلى شعوب جبال زاجروس الواقعة جنوب بحيرة وان[2]. وهي الأفكار التي انسجمت في جزء منها مع رؤية المؤرخ الكردي محمد أمين زكي بالقول، أن منطقة كردستان كان يقطنها في بحر التاريخ شعوب جبال زاجروس، وكان الشعب العيلامي يسكن في القسم الجنوبي الشرقي من هذه الجبال، ودونهم من الشعوب هي للشعب الكردي التي نزحت من شرق بحر القوقاز إلى الشمال الغربي من هضبة إيران إلى بلاد ميديا[3]. فيما يجد الدكتور (محمد السيد غلاب) فيقول "وقد ظلت أرض الجزيرة وشمال العراق تستقبل هجرات البدو الهندو - أوروبية من وسط آسيا بما تحمله من صفة (الشقرة) وهذه المنطقة هي وطن الكرد وهم سلالة الميديين القديمة التي ظهرت في الألف الأول قبل الميلاد وهم يتحدثون لغة هندو - أوروبية، ويقطنون منطقة الحدود الجبلية المشتركة بين العراق وإيران وتركيا[4].

(1) شرف خان البدرليسي، المصدر السابق، ص14.

(2) جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1965م، ص389-390.

(3) محمد أمين زكي، المصدر السابق، ص62-63.

(4) محمد السيد غلاب، تطور الجنس البشري، الإسكندرية، 1958م، ص262.

أما كلمة كرد فقد اختلف المؤرخون والكتّاب حولها لتظهر ثلاث نظريات هي:

أ. الأولى، للدكتور (سافرستيان) وهي تربط الكرد بشعب (كوتو) الذي عاش في مملكة (كوتيام Gutium) الواقعة على الضفة الشرقية من نهر دجلة بين الزاب الصغير ونهر ديالى، ويعتقد أن هذه الكلمة مأخوذة من الكلمة الآشورية (كورتو)، وتطورت إلى شكلها الحالي بدمج حرف (R) بعد حرف (U) إلى Gurti وأصبحت Guti[1]. وأن هذا الانصهار قاعدة لغوية تنطبق بصورة عامة على أغلب اللغات الهندو - أوروبية، وخاصة اللغات الشرقية منها.

ب.أما النظرية الثانية فتربط الكرد بالكريتيين Kurti وهم قوم كانوا يعيشون في غرب بحيرة وان. ويعتقد (نولد كه) وهو المستشرق الألماني الذي ولد عام (1860م) صاحب هذه النظرية أن الكريتيين كانوا قد تفرقوا بصورة واسعة في بلاد إيران وميديا وبقية المناطق التي يقطنها الكرد في الوقت الحاضر، ويعتقد (نولد كه) أيضا أن كلمة (كيرتي) قد تطورت إلى كلمة كورتو أولا ثم إلى كلمة كرت Kurt[2].

ت.وأخيراً هناك نظرية (درايفر) الذي يتفق مع (نولد كه) في ربط الكرد بالكريتيين إلا انه يرجع أصل الكلمة إلى كلمة (كرد) Gurd الإيرانية التي تكون ذات أصل مشترك مع الكلمة البابلية كاردو Gardu وتعطي معنى الشجاع أو الباسل أو المحارب[3].

إن أول شكل لكلمة كرد شبيهة باللفظ الحالي كلمة (كاردوخي) التي ذكرها اكسينوفون في مذكراته عن تقهقر جيشه عام 401 ق. م. ويرجح سافراستيان أن

(1) محمد رشيد الفيل، الأكراد في نظر العلم، النجف، مطبعة الآداب، 1965م، ص17-18.
(2) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص39.
(3) المصدر نفسه، ص39.

يكون أصل الكلمة التي استخدمها اكسينوفون هي كلمة (كورتو) الآشورية مضافاً إليها علامة الجمع الأرمينية[1].

واللغة الكردية التي تنتمي إلى عائلة اللغات الهندو - أوروبية - من أسرة الهند - آرية (الإيرانية) تمتد جذورها تاريخيا إلى اللغة (الأفستائية)، وهي اللغة التي دونت بها (الأفستا) كتاب زرادشت المقدس، وعلى أنقاض (الأفستائية) قامت (البهلوية) فاحتفظت البهلوية ببعض المفردات والتعابير الافستائية، وبقيت البهلوية محتفظة بمكانتها الأدبية حتى ما بعد ظهور اللغة (الدرية - الفارسية الحديثة) ثم استقلت اللغة الكردية مع شقيقاتها الدرية والبلوجية وغيرها بعد ظهور الإسلام واندثار البهلوية[2].

ومازالت الكردية تحتفظ في معجمها بشواهد عديدة تؤكد انتماءها هذا، مع تباين يسير هو نتيجة طبيعة لبعض حالات التهجي والإبدال أو التحول الصوتي بفعل المشافهة على مدى الزمن، ومثال ذلك[3]:

	الأفستائية	البهلوية	الكردية
الدجاج	مرغة	مرو	مريشك
الذئب	كرم	كرم	كورك
عشرة	دسه	ده	ده
الثلج	وفر	بفر	بفر - برف

هذا وتلتقي الكردية مع الدرية مع البهلوية في بنية الكثير من المفردات، لتؤكد على الأصول اللغوية المشتركة بينهم:

---

(1) مازن بلال، المسألة الكردية - الوهم والحقيقة، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، 1993م، ص140.

(2) المصدر نفسه، ص141.

(3) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص40.

	البهلوية	الدرية	الكردية
الـلـه	خود ذاته	خور دار	خودا
الدستور	دستور	دستور	دستور
النوم	خواب	خواب	خو
القائد	سردار	سالار	سردار

وتعتبر اللغـة الكرديـة لغـة تركيبيـة جامـدة[1]. بمعنـى أنهـا غـير اشـتقاقية كاللغـة العربية. والمفردة البسيطة في اللغة الكردية مبنية من مقطع صوتي واحـد[2]. وكـان الكـرد يستعملون الأبجدية الخاصة بلغتهم قبل دخـول الإسـلام بلادهـم. ولكـن انتشـار الإسـلام وفتح المسلمين لبلاد ما بين النهرين قد أدى إلى استعمال الكرد الأبجدية العربية في كتابـة لغتهم حتى اليوم في كوردستان العراق وإيـران، بيـنما يسـتعمل الكـرد في سـورية وتركيـا الأبجدية اللاتينية[3]. أما في الاتحاد السوفيتي فقـد اسـتعمل الكـرد الأبجديـة الروسـية[4].

ولكن ولبعد المسافة وعدم الاختلاط، اختلفت الـلـهجات لتظهر:

1- الكرمانجية الشمالية ويتكلم بها كرد تركيا وسوريا والاتحاد السوفيتي سابقا.

2- الكرمانجية الجنوبية: ويتكلم بها كرد العراق وإيران.

---

(1) مازن بلال، المرجع السابق، ص148-149.

(2) رشيد كورد، قواعد اللغة الكردية، بيروت، دار الكاتب، 1990م، ص24.

(3) المصدر نفسه، ص5-6.

(4) جـلال الطالباني، كـوردستان والحركـة القوميـة الكردية، بيروت، دار الطليعة، 1971م، ص47.

مع الإشارة إلى أن هناك أجزاء من العراق وإيران تتحدث الكرمانجية الشمالية ولكن على نطاق محدود[1].

2. دين الإسلام

انتشر الإسلام في مناطق كردستان على يد القائد العربي خالد بن الوليد (ر) عام 640م أي بعد انهيار المدائن عاصمة الدولة الساسانية عام 637م[2]. كان الأكراد - انطلاقا من نزعتهم الاستقلالية - قد اختاروا المذهب الشافعي[3] من مذاهب أهل السنة لتأكيد اختلافهم عن العثمانيين (الأتراك) الذين اختاروا المذهب الحنفي السني، الذي استثمره الأتراك في تنافسهم مع الإيرانيين وأغلبهم يتبع المذهب الشيعي.

أسهم الأكراد مساهمة فعالة في نشر تعاليم الدين الإسلامي، وكانوا دائماً على أتم الاستعداد للدفاع من أجل الدين، ولتعلق الكرد الشديد بالإسلام والقرآن، فقد اتبع بعض شيوخهم خاصة في قضاء شمدينان، وكردستان تركيا وشهرزور "كردستان العراق" بعض الطرق الصوفية[4] مثل

(1) ادموندز، سي. جي، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، مطبعة التايمز، 1971م، ص11.

(2) محمد الهادي عفيفي أبو زيد، المصدر السابق، ص155.

(3) المذهب الشافعي: أحد المذاهب الإسلامية الأربعة (الحنبلية، الشافعية، الحنفية، المالكية). نسب المذهب الشافعي إلى أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب القرشي الذي حدد معالم شخصيته القول (لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملأ طبقا الأرض علما).. يرى الشافعي الإمامة في قريش دون تعيين بطن بعينها، وينطبق ذلك على الهاشميون والأمويون. اتهم الشافعي بالخروج على الدولة العباسية وتمكن الشافعي من النجاة من ضرب السيف بمهارته العقلية مع هارون الرشيد. يقوم فقه الشافعي على الأخذ بالكتاب والسنة بالإجماع والقياس. انظر: محمد الهادي عفيفي أبو زيد، المصدر السابق، ص122-124.

(4) أمين سامي الغمراوي، قصة الكرد في شمال العراق، القاهرة، دار النهضة العربية، 1967م، ص49.

(النقشبندية والقادرية)[1]. وكان صلاح الدين الأيوبي القائد الكردي الذي قهر جيوش الصليبيين في معركة حطين عام 1187م هو من تأثر بشخص المصلح الديني

(1) النقشبندية والقادرية: نسبة إلى خالد النقشبندي وعبد القادر الكيلاني، المولود في عام 1077م في قرية جيلان وهو أحد رموز السلفية في القرن الحادي عشر الذي آزرت كتاباته عن الإصلاح الديني صلاح الدين الأيوبي في حربه ضد الصليبيين.. ينتسبون إلى أهل السنة والجماعة. والنقشبندية من أتباع الحركة الصوفية الذين لا يتفقون في الاعتقاد والأفعال والأقوال بالقول "إن للقرآن ظاهراً وباطناً". فالظاهر ما عليه حملة الشريعة النبوية، والباطن ما يعتقدونه. =

=نظرت هذه الجماعات الجديدة نظرة جادة إلى الانحراف الذي أصاب صلب العقيدة عن طريق المذاهب السالفة، خصوصها الأشاعرة الذين قويت شوكتهم وقوى سلطانهم، واشتد الجدل بين السلفية وأصحاب المذاهب عامة وبينهم وبين الأشعرية خاصة، لأن كلا من الفريقين يدّعي لنفسه أنه الوحيد الذي يدعو إلى مذهب السلف، وما لبث الفريق الجديد أن اشتد عضده، حين قام الإمام احمد ابن تيمية في القرن السابع الهجري يقود حركته ويغذي منهجه بالتأليف والرد على خصوم المذاهب ومحاجتهم وقرع الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان. وإذا كانت السلفية عرفت هكذا في القرن السابع الهجري فليس معنى ذلك أنها أتت بجديد، فواقع الأمر أن هؤلاء السلفيين هم امتداد لمدرسة الإمام أحمد ابن حنبل وأن الحنابلة هم الين وضعوا الأسس التي سار عليها السلفيون مِن بعد، مثل الكلام في التوحيد وصلة ذلك بالأضرحة، كما تناولت آيات التأويل والتشبيه.

وأما رأي السلفية في وحدانية اللـه وصفاته، فيقولون بأن اللـه تعالى يوصف بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله، ومن هنا كانت أوصافه مأخوذة من الكتاب والسنة، فأثبتوا له صفات المحبة والغضب والرضا والسخط والكلام والاستقرار على العرش والنزول في ظُلل الغمام، كما أثبتوا الوجه واليد.

ولما كان المعتزلة والصوفية يكفّرون خصومهم الذين خاضوا في الحديث عن وحدانية الذات والصفات، فإن السلفيين لم يكفروا خصومهم ولكنهم اعتبروهم من أهل الزيغ، خصوصا الصوفية الذين يقولون بالاتحاد والفَناء في الذات الإلهية.

انظر: محمد الهادي عفيفي أبو زيد، المصدر السابق، ص142-147.

الكبير عبد القادر الكيلاني المولود في القرن الحادي عشر الميلادي. ولكن بمـرور الـزمن فإن الخشية هي في وقوع البعض من بسطـاء الشعب الكردي لاعتناق ديانات أخـرى غير الإسلام مثـل الديانـة اليزيديـة[1]، والمانويـة[2] أي (الصـابئة) والكاكائيـة[3]، ولكـل

(1) اليزيدية: مشتقة من كلمة يزدان Yazdan الفارسية التي تعني الذات العليا. فيما يرى آخرون أن أصل التسمية مشتق من كلمة (يزد) وهي مقاطعة في جنوب إيران يقول رموز اليزيدية أنهم ظهروا فيها. ويعتقد فريق ثالث أنها ترجع إلى مؤسس الديانة (يزيد بن أنيسة) زعيم إحدى فرق الخوارج الإسلامية، وقسم منهم يعيدها إلى الخليفة الأموي يزيد بن معاوية، وأنهم إما أن يكونوا قد اتخذوها= =ليحصلوا على حماية الأمويين، أو أن الشيعة أطلقوا عليهم هذه التسمية ليلصقوا بـ (يزيد) عار تأييد هذه الديانة، ولليزيدية كتابان يعتقدان انهما مقدسان هما مصحف رش (المصحف الأسود) الذي يوضح المحرمات والنواهي التي ينبغي للأتباع مراعاتها، والثاني يسمى مصحف (الجلوة) ويحتوي على قصة خلق الكون والملائكة السبعة، وقد كتب بلهجة عراقية عامية وبأسلوب هزيل، يؤمن هؤلاء بالشيطان ويقدسونه. يقطن هؤلاء في جبل سنجار والشيخان في شمال غرب العراق، كما توجد جيوب لليزيديين في إيران= =وتركيا وشمال شرق سورية. انظر: عبد الرزاق الحسني، عبدة الشيطان في العراق، صيدا، مطبعة العرفان، 1931م، ص26-27. وكذلك:

MC, Laurin, The political role of minority groups in the middle east. USA, 1969, p. 53.

(2) المانوية: نسبة إلى مؤسس المانوية ماني بن فاتك المولود عام 215م من أسرة فارسية هاجرت من همدان واستوطنت جنوب العراق في قرية واسط، أو بابل، وصدر بحقه حكم الإعدام بقرار من الإمبراطور الفارسي براهام الأول لأسباب سياسية، بعد أن حول بابل مركزاً لدين عالمي. انظر: نصير عبد الحسين الكعبي، الدول الساسانية، (دراسة في التاريخ السياسي في ضوء المصنفات العربية الإسلامية)، ط1، سورية، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م، ص83-85.

(3) الكاكائية: كلمة كردية تعني الأخوية، ومأخوذة من كلمة كاكا التي تعني الأخ، واعتقادهم بالشيطان كاعتقاد اليزيدية لا يذكروه بسوء، ويقدسون الإمام علي بن أبي طالب (ر) ويعتقدون أن محمداً (ص) تلقى تعليمه من الإمام علي. وتجد مجموعات كردية اعتناقها ديانات أخرى مثل الصارلية والشبك وغيرها. انظر: عباس العزاوي، الكاكائية في التاريخ، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1924م، ص4.

مجموعة منهم رموز يحثون الخطى باتجاه الابتعاد عن حكومة المركز في بغداد، وهـو مـا يأخذ عليه الكرد المسيحيين واليهود، حيث ساعدت رموز كردية متنفذة تسفير الكثير مـن اليهود إلى إسرائيل بعد حـرب عـام 1948[1] (سـيأتي ذكـره) ولكـن عنـد الإشـارة إلى هـذه النقطة الحساسة - وهي لا تزال محل نزاع مستمر بـين العـرب واليهـود - يقـول الأكـراد وما الذي يجمعنا بالعرب من خصائص وصفات غير دين الإسلام. وهي نقطة مركزية صـار جيل الشباب الأكراد في كردستان - بعد حرب الكويت عام 1991 - يتحدثون عنها بـدون حرج.

3. جغرافية كردستان

كردستان - أرض الأكراد - هي بلاد الجبال والهضاب، ويمكن القول أن خريـر ميـاه الجبال وبرودتها، وصفاء هواء الجبال قد تركـا أثـراً في نفـوس سـكانها، ورموزهـا القياديـة وهما ميالين إلى الحرية والانعزال وعشق الحيـاة الجبليـة الخاصـة كـما يعشـق العـربي في القديم حياة الصحراء[2].

ومع نقاء الحياة وسمّوها في جبال كردستان، تكون العوائل الكردية قد ساهمت في بناء منظومة عشائرية إقطاعية دون القدرة على تنظيمها في وحدة فكرية. وهـم في العراق كما هم في باقي دول الجوار تتمتع رموزه العشائرية والعوائـل الكبـيرة الغنيـة بدور أمني مع المحتل الأجنبي وهي تحمل الهويـات والكارتـات التـي تشـير إلى قربـه من أجهزة الأمن في تلك الدول كما هي تنقل المعلومـات عـن الرمـوز الكرديـة في دول

(1) درية عوني، عرب الأكراد، القاهرة، دار الهلال، 1993م. وقد ذكر في ص 29 أن في إسرائيل جالية كردية تعدادها 100.000.

(2) باسيل نيكيتن، المصدر السابق، ص69.

الجوار أو حتى على أبناء جلدتها في المدينة الواحدة إلى العواصم المعنية الأساسية التي تحكم الأكراد في أنقره وطهران وبغداد، ودمشق[1].

وفي العراق، الذي يحكمه العرب وخصائصهم الإسلامية في التسامح مع القوميات الأخرى (غير العربية)، فقد بدت المسألة الكردية ذات خصوصية وهي تنتقل من مَلكيَّة أثناء الانتداب البريطاني للعراق بعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918م إلى جمهورية بعد انقلاب الرابع عشر من تموز 1958م، واستقبال الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء العراقي للملا مصطفى البارزاني بعد غياب قسري جاء في أعقاب فشل جمهورية مهاباد الكردية عام 1946م (سيأتي ذكرها). وهو الأمر الأول، أما الأمر الثاني فإن عدم استقرار عامل الأمن وكثرة الانقلابات والتبدلات في العراق خلال الفترة 1958-2003م قد هيأت للرموز الكردية المطالبة بمزيد من الحقوق على حساب الواجبات التي يمكن أن يؤديها الفرد أو الجماعة لوطنه لكي يطلب الانفصال أو الاستقلال عن الوطن الأم، ونحن في العراق نسمع بوضوح عن كردستان الجنوبي أي (العراق) بعد حرب الكويت عام 1991م – وأدت إلى ابتعاد بغداد عن حكم الأكراد لمدة اثنا عشر سنة.

وكان الأخطر في موضوع تطور الحركة الكردية، وقد استثمر رموزها حالة الاضطرابات والخلل في الأمن في حرب العراق مع إيران 1980-1988م وغزو الكويت عام 1991م وغزو الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق عام 2003، لأن يعلنوا بصراحة للشعب العراقي (بكل طوائفه) "أن حدود كردستان العراق تمتد شمالاً من سلسلة جبال أرارات الفاصلة بين الحدود السياسية لإيران وأرمينيا وتركيا. وجنوباً جبال حمرين شمال مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين لتكون هي الفاصلة بين العراق العربي ضمن ولايتي بغداد والبصرة وأرضهما سهلة منبسطة، والعراق الكردي الذي يأخذ الأرض المتموجة والجبلية (ولاية الموصل العثمانية) ليقتربوا مع

(1) علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية، القاهرة، مطبعة السعادة، 1939م، ص252.

الوصف الأوروبي والبريطاني خاصة وهما يطلقون عليه (بلاد ما بين النهرين) أي Mesopetima لتكون حدودها من الشرق ولاية لورستان في إيران إلى ولاية ملاطية بتركيا غرباً (على بعد 20 كم من ساحل البحر المتوسط)، لتقدر مساحة كردستان بأكثر من (500 ألف كم2) أي ما يوازي مساحة فرنسا تقريباً"[1]، وهي امتدادات هيأتها القبائل الكردية القاطنة وكذلك المتنقلة منذ زمن طويل.

4. العشائر الكردية ودور البارزانيين في التركيبة الاجتماعية

أ- لواء السليمانية:

أولاً: قبائل الجاف: وهي كثيرة العدد وتنتشر في ناحية شيروانه في قضاء كفري، وقسم من أفرادها يعيشون في زهاب وأورويلان في إيران، وأفراد هذه القبيلة ينتقلون انتقالا فصليا Trans Humanso في فصل الصيف في إيران وفي فصل الشتاء في السليمانية. (داخل أرض العراق)

ثانيا: قبيلة الهماوند: موطنهم في جمجال وبازيان.

ثالثاً: قبيلة هورمان: تسكن على الحدود الإيرانية العراقية، وهي مقسمة بين العراق وإيران وتسكن في العراق في مناطق خانقين وكلار كما هي في قصر شيرين التابعة لإيران.

رابعاً: قبائل بشدر: تسكن في المنطقة المعروفة بمعمورة الحميدية وتمتد إلى سردشت ومركز قضائها قلعة دزة.

خامساً: البابان: يعيشون حول السليمانية.

ب- عشائر لواء أربيل:

أولاً: قبائل بلباس: وهي من العشائر الكبيرة في العراق تسكن في محافظتي أربيل والسليمانية وفي إيران. وبمرور الزمن تفرعت كثيراً حتى صار

(1) درية عوني، المصدر السابق، ص19.

كل فرع من فروعها قبيلة مستقلة عن غيرها وأشهر فروعها قواليس، بالكي، كوري، بريشي، وهذه القبائل تغطي معظم لواء أربيل وبخاصة في قضاء رانية، التي تعود إدارياً إلى محافظة السليمانية.

ثانياً: قبائل الهيركي: وهي كبيرة ومستقلة عن القبائل الأخرى، وهم من سكان القرى وليس فيهم متجولون وسكنهم في قضاء راوندوز[1].

ثالثاً: خوشناو: وهي قبيلة كبيرة جدا ويسكن أفرادها في شقلاوة ورانية وكويسنجق.

رابعاً: عشيرة سورجي: ومعظمها في إيران، وقسم منها في العراق في قضاء راوندوز وقسم في قضاء عقرة.

خامساً: عشيرة بالك: ولقد سميت باسم المنطقة التي يسكنوها بين راوندوز إلى راميت، وأشهر قراهم ميركه، ماكوسه، جومسك، بستي.

سادساً: دزه يي وقبائلها: وهي تسكن بين الزابين، وتعتبر اليوم من أكبر قبائل محافظة أربيل.

ج- قبائل لواء كركوك:

أولا: قبيلة صالحي (ساله يي): وقراهم كثيرة وعددهم كبير، وأشهر قراهم سربمير، قرادرة، عمر مندان.

ثانيا: الدلو: يستقرون في جنوب محافظة كركوك وفي سركله، وهم زراع مستقرون.

ثالثا: قبيلة شيروان: وهي كبيرة وأشهر قراهم شوان وريدار[2].

رابعا: قبائل داودة: وهي عشائر كبيرة تسكن محافظة كركوك في منطقة طاووك.

خامسا: الطالبانية: ويستقرون بين كركوك وخانقين.

---

(1) عباس العزاوي، عشائر العراق، ج2، بغداد، مطبعة المعارف، 1955م، ص123.

(2) المصدر نفسه، ص163.

سادسا: قبائل زنكنه: ولقد سموا بهذا الاسم دلالة على الثروة التي بأيديهم، ولهم مكانة ممتازة بين القبائل، وأشهر قراهم ملا أومَرْ، كرادي، عليادة.

سابعا: برزنجي: وهم يستقرون في ناحية خانقين وهم زراع مستقرون.

د- لواء ديالى:

أولا: قبيلة (قرة أولوس) وهي من القبائل التركية المغولية إلا أنها معدودة حالياً من القبائل الكردية[1].

ثانيا: الفيلية: وهذه قبائل منتشرة في مختلف أنحاء العراق في محافظات ديالى وبغداد والبصرة وقضاء العمادية، وبمرور الزمن مالت رموز العشيرة للسكن في المدن القريبة المحادية لإيران.

هـ- لواء الموصل:

أولا: قبائل زاخو[2]: وأشهرها سليفاني وأصلها سليماني وكذلك السندي والككي، وقراها مسماة بأسمائها وهي كثيرة جداً.

ثانيا: قبائل عقرة: وهي قبائل كثيرة جداً ومنها الهركي والسورجي، وتبدأ قراها من جسر مندان على نهر الخابور وتمر بكبره وشليو وشيخ بزيتي وغيرها.

ثالثا: قبائل الزيبار: موطنها بين عقرة والزاب الكبيرة، وهي قبائل كبيرة أهمها زيباري وبروار ومزوري وشيروان وبرادوست وهركي.

رابعا: اليزيديون: يعيشون شمال غرب الموصل في جبال سنجار[3].

---

(1) عباس العزاوي، عشائر العراق، ج2، المرجع السابق، ص182.

(2) فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1969م، ص70.

(3) حامد عيسى، مرجع سابق، ص11.

خامسا: قبيلة بارزان: قد يجد القارئ شيئاً غريباً ونحن نبحث عن قبيلة برزان الكردية في المبحث الثاني الذي اختص بالأكراد وأصولهم، وهو ما كنا نريدهُ استكمالاً لعنوان رسالتنا التي أشارت إلى وجود دور للبارزانيين وأي دور هذا الذي شكله مصطفى البارزاني (الأسطورة الكردية) المولود عام 1904 وهو يغذي السير باتجاه الحكم الذاتي الذي ناقشهُ مؤتمر دهوك عام 1907[1]. وقد لا نخطئ في التحليل إذا ما قلنا أن محمود الحفيد[2] الأسطورة الكردية الأخرى ابن محافظة السليمانية، المولود عام 1880م قد انتفض على العثمانيين كما انتفض على البريطانيين في الحرب وبعد الحرب وهو ينشد الاستقلال للكرد، وفي أدنى طلباته أن يحقق الحكم الذاتي لهم خلال الحرب العالمية الأولى. قبل اعتقاله ـ وصدور حكم الإعدام ـ ونفيه إلى الهند عام 1919، وقد أجبرت بريطانيا لنفوذه بين أتباعه على إعادته إلى محافظة السليمانية عام

(1) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 517.

(2) كان للشيخ سعيد والد الشيخ محمود نفوذ كبير في مدينة السليمانية وأطرافها في أيام الدولة العثمانية. توارث هذا النفوذ من جده (التقي الورع كاكه الشيخ ابن العلامة الشهير (معروف النودهي) (1753 – 1838م) صاحب التصانيف (اللغوية والشعرية والدينية) والناشر الأول للطريقة القادرية (نسبة إلى الشيخ عبد القادر الكيلاني) في أرجاء منطقة السليمانية. أكسبتهُ الشهرة الواسعة هذه ثقة السلطان عبد الحميد الثاني وأصبح من مقربيه. رفع الاتحاديون مذكرة إلى الباب العالي في إسطنبول ومثلها إلى مركز ولاية الموصل ضد الشيخ سعيد، فأجبرهُ الباب العالي إلى ترك السليمانية والإقامة في مدينة الموصل (بصفة منفي). وفي عام 1908 حدثت فتنة في محله باب الطوب بالموصل استمرت ثلاثة أيام كان من نتيجتها إصابة الشيخ سعيد بصخرة في رأسه أودت بحياته، ومعهُ أبنهُ سيد أحمد وعدد آخر من أعوانه وخدمه ودفن في المقبرة الملاصقة لجامع النبي شيت في الموصل. انظر: عبد المنعم الغلامي (الضحايا الثلاث)، الموصل، مطبعة الهدف، 1955، ص 5 – 12، 18، 21، 22.

1922م[1]. وهكذا كان الدور للملا مصطفى البارزاني خلال الفترة بين (1943 - 1946م) وهو يجد شرعية - وفق الطريقة الصوفية - لمقاتله القوات العراقية خلال العهد الملكي لنيل حقوق الأكراد في حكم أنفسهم، هو استمرار لما بدأهُ محمود الحفيد، أن لم يكن أبراز دور للعشائر البارزانية وسط المجتمع الكردي التواق للحرية.

البارزانيون، أسر من مجموعة مختلفة من العشائر الكردية التي تسكن في أقصى الحدود الشمالية الشرقية من العراق، وفي مناطق على ضفاف الزاب الكبير. وبمرور الزمن أصبح لها ما يشبه الإمارة، أو الرئاسة القبلية، وذلك لإتباع شيوخها الطريقة النقشبندية[2]. تقع منطقة بارزان على السفوح الجنوبية لجبل شيرين[3]. تبعد قرية بارزان بحدود أربعة كيلو مترات من الضفة الشمالية لنهر الزاب الكبير، وخمسة وعشرين كيلو متراً شمال شرق مدينة "عقره"، وهي مناطق وعرة ومنيعة تتخللها جبال شامخة، وكلمة بارزان تعني بالعربية ما يقابل الشمس[4].

يقوم المذهب النقشبندي[5] البارزاني على حصر الولاء لشيوخ بارزان والوفاء معهم وتفسير جميع تصرفات الشيوخ على أنها من إرادة اللـه، وعمل أبنائها ابتداءاً من

(1) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 372
(2) حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان 1932 - 1947، بيروت، دار الطليعة، 1963، ص11.
(3) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 231.
(4) المصدر نفسهُ، ص 231.
(5) كان الشيخ تاج الدين عالماً دينياً موهوباً والتف حولهُ عدد كبير من المريدين وأسس (تكيّة) ـ فكان لذكر اللـه ومدح الرسوم محمد (ص) ـ في بارزان. خلفهُ ابنهُ الشيخ عبد الرحمن، وبعد وفاته خلفهُ الشيخ عبد اللـه، الذي أرسل ابنهُ الشيخ عبد السلام إلى مدرسة (نهري في كردستان تركيا حالياً) لتلقي علومه الدينية على يد الشيخ الكبير (سيد طه النهري)، وبعد وفاة والده أدار هو شؤون تكية بارزان وزاد عدد مريديه. كما أسس مدرسة دينية في بارزان ذاع صيتها في

الشيخ عبد السلام والشيخ أحمد والملا مصطفى، ومسعود البارزاني على احتكار قيادة الحركة الكردية المسلحة على مدار نصف قرن من الزمان[1].

استقطب شيوخ الطريقة النقشبندية الصوفية العديد من العشائر المحيطة حتى أصبحت بارزان عشيرة كبيرة تتألف من العشائر المختلفة الساكنة في قضاء الزيبار وهي من أربعة فروع: عشيرة "بروش" التي تقطن اليوم جبل شيرين، وكانت تسكن سابقاً في قرية بارزان، وعشيرة "شيروان" التي تتوزع على العديد من القرى بينها ريزان وشروان مازن وميركه سور، وعشيرة "مزوري" وهي أكبر العشائر البارزانية ـ يقال أنها تنحدر من قبيلة مضر العربية ـ وعشيرة هيركي بناجي، وتعني المستوطن، ويقال أنها من تفرعات عشائر الهركية[2]. وبالمقارنة مع بقية العشائر الكبيرة الأخرى مثل قبيلة الجاف وبكواتها عام 1718م[3]، نجد أن البارزانين قد كسبوا شعبية وتأييد بدافع وطني أساسهُ أنهم وزعيمهم الملا مصطفى البارزاني قد جازفوا كثيراً وهم يتشبثون للصمود في مرحلة إنشاء جمهورية مهاباد في إيران قبل أن يدخلوا حدود الاتحاد السوفيتي عام 1946 وهو الخروج الأول لهم وكانوا مجبرين. فيما كان الانهيار والخروج الثاني لزعماء الحركة الكردية من العراق عام 1975 بعد توقيع نائب الرئيس العراقي صدام حسين مع شاه إيران اتفاقية الجزائر في نفس العام، وقد أكسبتهم خبرة وتجربة سياسية

إنحاء المنطقة. وفي أحدى زياراته للتكية قام حضرة مولانا (خالد النقشبندي) بزيارة تكية بارزان. وما نقل عن الشيخ عبد السلام الذي أعدمته السلطات العثمانية عام 1914 في مدينة الموصل (لمطالبته بالحقوق الكردية اتصاله بالروس عام 1913) قوله "أني خالدي الطريقة، زيباري العشيرة، بارزاني المسكن" والشيخ عبد السلاح هو جد الملا مصطفى البارزاني. انظر: باسيل نيكيتين، الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية، موسكو، 1914، ص 262 – 263.

(1) حسن مصطفى، المصدر السابق، ص 12 – 13.

(2) فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص 70.

(3) Rojkouski, wilold, a visit to southern Kurdistan, April, 1946, p. 132.

وأمنية وتفاوضية مع قيادة حزب البعث الحاكم في السبعينات لاختزال الطريق باتجاه الحكم الذاتي لكرد العراق.

5. الثروات المعدنية والمائية

كردستان العراق هي منطقة جبلية تكثر فيها السهول الخصبة لزراعة الغلال والخضراوات حيث ترويها نهري الفرات ودجلة وروافدهما، كالزابيّن الكبير والصغير وسيروان والخابور، كما تكثر العيون والأنهار الصغيرة والعديد من مساقط وشلالات المياه والبحيرات الطبيعية التي شكلت قوة لتوليد الكهرباء في سد دوكان ودربندخان على نهر الزاب وسد صدام في الموصل على نهر دجلة[1]. إلا أن وجود منابع المياه على الأراضي التركية قد هيأ لها فرض ورقة ضغط سياسية على الحكومتين السورية والعراقية في تخفيض كمية المياه بعد تشييّد مشروع ماء جنوب شرق الأناضول، وسد (كيبان)[2] على نهر الفرات وهي ورقة ضغط على أكراد العراق وسورية لمنع التواصل مع أحزاب المعارضة الكردية المناوئة لتركيا مثل حزب العمال التركي PKK الذي يقوده السجين عبد الله أوجلان[3].

---

(1) أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية - التركية (الواقع والمستقبل)، عمان، 2009م، ص234.

(2) سد كيبان: هو أحد السدود الكبرى على نهر الفرات، تبلغ الطاقة الاستيعابية لخزن كيبان 30.7 مليار متر مكعب من المياه منها (14.4) مليار مكعب خزن ميت و 16.3 مليار مكعب خزن حي. مساحة بحيرته الاصطناعية (680) كم2. إنتاجه للطاقة الكهربائية السنوية (5870) مليون كيلو واط/ساعة. بدأ العمل به عام 1965م واكتمل عام 1974م.

(3) عبد الله أوجلان: ولد في عام 1948 في منطقة اورفة بجنوب شرق تركيا. درس العلوم السياسية في جامعة أنقرة لكنه لم يكمل دراسته وعاد إلى مدينة ديار بكر، تأثر بحركة القومية الكردية ونشط في الدعوة لها، وأسس في عام 1978 حزب العمال الكردستاني المعروف باسم (PKK). ذو توجه ماركسي وهو أحد رموز الشيوعية الكردية. في عام 1984 بدأ حزبه عمليات عسكرية في العراق وتركيا وإيران بهدف إنشاء وطن قومي للأكراد. هددت تركيا

أما الثروات المعدنية، فيجد الأكراد توفر مادة النفط في إيـران والعـراق، والقليـل في سورية وتركيا، وتخمين الاحتياط النفطي على أرض الأكراد بأكثر من خمسة وأربعين مليار برميل أي أكثر من احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية[1]. كـما يعتقـد الأكـراد أن وجـود الـنفط في كردسـتان العـراق – وهـو ضروري لرغـد العـيش – أي في كركـوك وعـين زالـة (الموصل) وخانقين (ديالى) وبابا كركر (كركوك)[2].

إن هذه الآبار النفطية الكردية وهي أغزر آبار البترول إنتاجاً فـي العالم، قـد ساهمـت إلى حد كبير إلى أن تكـون كركـوك بمثابـة القدس للأكــراد كـما روّج لهـا الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالبـاني[3]، وأن وجـود الـنفط في أيـدي

سورية على الملأ أنها وراء دعم حزب العمال الكردستاني وتأزمت العلاقات بينهما إلى حد إعلان الحرب، قبل أن تطلب دمشق من أوجلان ترك سورية دون تسليمه إلى السلطات التركية. في (15) شباط 1999 تم القبض عليه في كينيا إثر عملية مشتركة بين الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) ووكالة الاستخبارات= =الوطنية التركية (MIT) في كينيا ليقضي عقوبة السجن المؤبد في سجن انفرادي داخل جزيرة (إمرالي) بحر مرمرة.

انظر: ويكبيديا – الموسوعة الحرة.

(1) يقول الأكراد أن النفط موجود على أرض الأكراد في كردستان تركيا في منطقتي ديار بكر وباطمان، وكردستان إيران في منطقة كرمنشاة وقصر شيرين وخانه، وكردستان سورية في كراتشوك ورميلان.

انظر: محمد الهادي عفيفي أبو زيد، المصدر السابق، ص154.

(2) كمال مجيد، النفط والأكراد، دراسة العلاقات العراقية – الإيرانية – الكويتية، ط1، لندن، دار الحكمة، 1997م، ص97-98.

(3) أبدي أرشد هرمزلو مستشار الرئيس التركي عبد اللـه غول أسفه لتصريحات الطالباني حول كركوك. وقال في تصريح لـ (الزمان) في طبعتها الدولية بلندن في الخامس والعشرين من كانون الأول 2008م: أننا ننصح بعدم التصعيد والاستفراد بالقرار من قبل أي طرف فيما يخص كركوك لأن هذا التصعيد يؤدي إلى تصعيد متقابل. وأضاف مستشار الرئيس التركي أن

مستقبل كركوك يجب أن يكون بيد ا لقاطنين فيها من دون تغيير الوضع الديموغرافي والإضرار بمصالح الآخرين وشدد هرمزلو على أن القرارات الخاصة بوضع كركوك يجب أن تتخذ بعد إجراء حوارات بين أطراف الساكنين فيها. وكان الطالباني قد قال في حديث لصحيفة الزمان =التي يرأسها (سعد البزاز) إن كركوك هي قدس الأكراد، ورد عليه التركمان: نحن نذكر الطالباني بما قاله بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق عندما قال له أن الشرق الأوسط، ابتلى بقدس واحدة تسببت بحروب وويلات لا تزال مستمرة وأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل بقدس ثانية تجر إلى حروب وويلات جديدة. فيما قالت مصادر عراقية لـ (الزمان): أن تصريحات الطالباني الذي يعد حارساً للدستور باعتباره رئيساً للعراق تخالف الدستور نفسه الذي يدرج كركوك ضمن المناطق المتنازع عليها. وقال نورهان الذي يشغل عضوية مجلس محافظة كركوك لـ (الزمان): كنا نأمل من الطالباني أن يكون ناطقاً باسم العراقيين وليس باسم طائفة أو قومية. فيما حذرت المصادر التي طلبت عدم ذكر اسمها من محاولة الطالباني التهرب من استحقاقات الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح في السليمانية عبر أثارة قضية كركوك. ورد نورهان على تصريحات الطالباني قائلاً: نحن نقول أن مدينة كركوك مجتمع متعدد الثقافات وأن مشكلتها لا تحل إلا بتوافق جميع الأطراف وجعلها إقليمياً خاصاً بإدارة مشتركة من الجميع. وشدد نورهان في تصريحه لـ (الزمان): أنه يجب على الجميع تغليب صوت العقل والحكمة. وأضاف: أذكر الجميع بتصريحات (ستيفان ديمستور) ممثل الأمم المتحدة السابق في العراق الذي قال: أن ما تسعى الأمم المتحدة لتحقيقه في كركوك لن يحقق حلم أي طرف من العرب والتركمان والأكراد. وقال نورهان: أن آلاف من البيشمركة والأسايش قوات الأمن الكردية تحيط بكركوك رغم رفض العرب والتركمان لهذا التواجد والانتشار الذي جرى استقدامه من باقي مناطق إقليم كردستان. وأوضح نورهان: أن هذه القوات جرى استقدامها إلى كركوك من دون علم الطرفين العراقي والأمريكي في اللجنة التي جرى تشكيلها قبل 2010 للإشراف على الانتخابات في المناطق المتنازع عليها حسب تأكيدات الطرفين لنا. وقال: أن البيشمركة والأسايش جرى نشرها من دون علم ممثلي الجيشين العراقي والأمريكي في اللجنة المذكورة. وأكد نورهان: نحن على اتصال بمكتب القائد العام للقوات المسلحة الذي ابلغنا أن البيشمركة والأسايش سوف ينسحبون لكن هذه القوات لا تزال منتشرة حول المدينة وتقول حكومة إقليم كردستان أن هدف نشر هذه القوات هو تحسب من هجمات إرهابية لكنها رفضت تنفيذ طلب رئيس الحكومة نوري المالكي القائد العام للوات المسلحة بسحب هذه القوات من كركوك. انظر: صحيفة الزمان الصادرة في 27 كانون الأول 2008.

الأكراد هو الأساس لبناء دولة كردستان الكبرى وقاعدة مادية مهمة لبقة الكرد حيث لا موارد مهمة لأكراد تركيا وإيران وسورية ولكن كركوك في نظر مسعود البارزاني هي قلب كردستان[1].

وبجانب النفط يجد الكرد أن مناطق الأكراد في العراق والدول المعنية غنية بمعادن الكبريت والفوسفات واليورانيوم والذهب والنحاس والحديد والرصاص والرخام والمرمر، وهي محاولة لإبعاد التركيز عن النفط ونفط كركوك تحديداً[2].

6. الثقافة والأدب:

دخلت الثقافة الكردية في العراق بكل عناصرها مرحلة جديدة بفضل تأسيس الجامعات في المدن الكردية والمجمع اللغوي الكردي والعديد من المؤسسات اللغوية والعلمية الكردية.

وظهرت أسماء كردية لامعة، منهم الشاعر (جكرخوين) والشاعر (شيركوه بيكس) الذي ترجمت أشعاره إلى عشر لغات أجنبية. كما ظهرت أسماء في الفن التشكيلي والسينما والموسيقى خاصة في المهجر الأوروبي، مثل (يلماز جوناي) الذي حاز على السعفة الذهبية في (مهرجان كان) عام 1981م، والذي مُنع عرض فيلمه في

(1) يذكر السياسي الكردي محمود عثمان (عضو مجلس النواب العراقي) أن كل إشكاليات المفاوضات التي اشترك بها في عهد عبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف، ومع صدام حسين (1963-1979م) كانت كركوك هي العقبة الرئيسية. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 11 آذار 1970م.

(2) كمال مجيد، المصدر السابق، ص98.

تركيا طيلة عقدين من الزمان لانتقاده الحكومات التركية المتعاقبة على عدم احترام حقوق الأكراد[1].

وعرفت القصة والرواية الكردية التي ظهرت منذ قرن رواجاً كبيراً في الثلاثين سنة الماضية. أما في السنوات الخمس الأخيرة وبفضل الفضائية الكردية التي بدأت البث التجريبي منذ عام 1944م - حيث بدأ إرسالها المنتظم لمدة 18 ساعة من لندن – انتشرت الثقافة الكردية بكل روافدها وتعرّف الشعب الكردي المشتت على كُتابه وشعرائه وفنانيه، وعلى موسيقاه وعلى تراثه الشعبي المتنوع الثّري.

وفي مجال الموسيقى الكردية، فإن الباحث الروسي منورسكي يفيد عنها بالقول: "إن الأكراد يحبون الغناء والحرب والجبال". ويعتبر الأكراد الرواد في وضع الأصول والفروع في المقامات الموسيقية الشرقية، ومن أمثال الموسيقيين الأكراد: الموسيقار الشهير "زرياب" (وهو من أصل كردي)، وهناك عدة مقامات أساسية وفرعية في الموسيقى الكردية، مثل مقام (كُرد) و(رست) ويعتبران من المقامات الأساسية في الموسيقى الشرقية، ويتفرع منهما مقام "نهاوند".

وهناك أيضا مقامات فرعية كثيرة، مثل: حجازكاركُرد – وسيكا – ودوكاه – وويكاه – وجهاركاه – وكل هذه المقامات لها معانٍ ودلالات في اللغة الكردية وعلى أرض منطقة كردستان[2].

(1) محمد الهادي عفيفي أبو زيد، المصدر السابق، ص155.

(2) محمد الهادي عفيفي أبو زيد، المصدر السابق، ص156.

7. تسمية كردستان

ظهـر التعبـير لأول مـرة في القـرن الثـاني عشر في عهـد السـلاجقة[1]، إذ اقتطـع سلطان شاه السلجوقي (1117-1156م) هذا القسم من إقليـم الجبـال المتواصـل بـين إيران وتركيا والعراق تحت حكم قريبهُ سليمان شاه. وتبـين في منـاظره عـلى الأرض أن جبل سنجار الكائن في شرق إقليم الجبال هو المقصود ليمدّه فـيما بعـد إلى أذربيجـان فضلاً عن المناطق الواقعة غرب جبال زاركـوس كشـهرزور وكـوي[2]. أمـا مـؤرخ كلمـة كردستان فيعود إلى المؤلف القزويني في كتابه "نزهة القلوب" وقـد أورده شرف خالـد البدليسي في كتاب الشرف نامة "بأن كردستان تبدأ عند شواطئ بحر هرمز أو (الخلـيج العربي المجاور لبحر الهند) ممتدة في خط مستقيم حتـى ولايـة ملاطيـا (التركيـة)، ثـم يمتد شمال هذا الخط فتشمل إيران والعراق وأذربيجان وأرمينيا الصغرى والكـبرى أي

---

(1) السلاجقة: سلالة تركمانية أنشأها (سلجوق) وهو زعيم تركماني ينتمي إلى قبائل (الغز). تفرعت السلالة إلى عدة فروع وحكمت في إيران والعراق وسورية وآسيا الصغرى وذلك منذ القرن الحادي عشر وحتى نهاية القرن الثالث عشر.
سلاجقة الفرس: حكم منهم سبعة أمراء بدءاً بطغرل بك عام 1037م مروراً بملكشاة بن ألب أرسلان عام 1072م ثم بركياروف وأخيراً أحمد سنجر بن ملكشاة الذي انتهى ملكه عام 1157م.
سلاجقة العراق: حكم منهم الأمير محمود بن محمد عام 1118 مروراً بطغرل الأول وملكشاة الثاني عام 1152م وأخيرا طغرل الثاني الذي انتهت ولايته عام 1194م.
سلاجقة سورية: بدأت سلالتهم بـ تتش بن ألب أرسلان عام 1094م ثم ابنه دقاق وأخيه رضوان. وكانت ولايتهم مرة في دمشق ومرة في حلب حتى جاء آخرهم سلطان شاه الذي استمرت ولايته حتى عام 1117م.
انظر: هاني خيرو أبو غضيب، أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، معالجة تاريخية، خليل عاشرو، هاني أبو غضيب، عمان، 2004، ص52.

(2) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص211-212.

(ولاية أدرنة). وفي عهود لاحقة أصبحت كردستان في تركيا تتكون من ديار بكر وموش ودرسيم[1].

أطلق المؤرخون قديماً وصف "كوردونس" على مناطق الأكراد، في حين كان وصف العرب لها أنها بلاد الجبال. أما في العصر الإسلامي فقد أطلق عليها اسم "بقردا" التي شملت مقاطعة جزيرة ابن عمر "بوتان" أو جزء منها في تركيا الحالية[2]. ومصطلح كردستان هو مصطلح فارسي يتألف من كلمتين، كورد وتعني "الشجعان" وكلمة ستان تعني "بلاد" أي بلاد الشجعان[3]. وقد أصبحت منطقة كردستان تحت هيمنة قوى كبيرة وخاصة بين الفرس والبيزنطيين وفي بعض الأحيان من قبل أرمينيا التي أطلقت عليها "كوردوز"[4]. ولحقائق التاريخ، فإن العرب المسلمين وهم في أوج نهضتهم في القرن السابع الميلادي، قد تمكنوا من إخضاع الأكراد لسلطتهم، وأنه في عهد الخليفة عثمان بن عفان (644-656م) ظهرت الكتابة باللغة الكردية ولأول مرة[5].

أما الكاتب الإنجليزي "توماس بوا" الذي طاف معظم أراضي كردستان، فقد أشار إليها بالقول أنها منطقة غير محدودة المعالم وتقع في قلب آسيا الصغرى على شكل هلال ... وتضم جبال طوروس وزاركوس الممتدة من البحر الأسود إلى سهول العراق من جهة، ومن جبال طوروس إلى الهضبة الإيرانية من جهة أخرى. وتمتد

(1) شاكر خصباك، الأكراد، دراسة جغرافية اثنوغرافية، بغداد، مطبعة شفيق، 1972م، ص 515-516. وكذلك: منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان رؤية عربية للقضية الكردية، قبرص، 1991م، ص25.

(2) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص213.

(3) منذ الموصلي، المصدر السابق، ص33.

(4) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص213.

(5) Sim, Richard, “Kurdistan The search for recognition” Conflict studies, No. 124, The institute fro the study of conflict, 1980, p. 2.

كردستان شمالاً لتصل أرمينيا، وجنوباً تصل إلى خانقين في العراق وكرمنشاه في إيران[1]. كما يعيش الأكراد في مناطق صغيرة في محافظتي الحسكة ودير الزور السوريتين والاتحاد السوفيتي السابق، وبتوافق معيشي، بقيت قوميات أخرى تعيش بأمن وسلام من بينهم الآشوريين والأرمن والتركمان والعرب والكلدانيين في منطقة كردستان[2].

(1) أدمون غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت، دار النهار للنشر، 1973م، ص9.

(2) المصدر نفسه، ص9.

المبحث الثاني

العلاقة بين أكراد العراق والدولة العثمانية 1890 - 1914م

"العراق" كلمة قديمة أصلها كما ذكر الخوارزمي "إيراك" استخدمت للقرى أو المدن التي تنشأ على مقربة من الأنهر أو البحيرات أو البحار[1]. وفي اللغة السومرية ظهرت كلمة "أورك" ومعناها المستوطن وزاد من انتشار الكلمة لتحل بدلاً من اللفظة اليونانية (ميسوبوتيميا) Mesopetima أي بلاد ما بين النهرين. وهي إشارة إلى الرقعة الجغرافية المؤلفة من الولايات العثمانية البصرة وبغداد والموصل وما حولها من البوادي، باستثناء الجبال والمناطق التي يقطنها الأكراد المتاخمة للدولتين العثمانية والفارسية[2]. إن المنطقة التي تؤلف العراق اليوم قد انتقلت منذ الأزمان القديمة من يد حاكم عثماني إلى آخر، وهو لم يكن وحدة سياسية منفصلة قبل بداية القرن العشرين. وتجدر الإشارة إلى أن العراق كان جزءاً من الدولة العثمانية لمدة أربعة قرون تقريباً، أي منذ بداية القرن السادس عشر وحتى بدء الحرب العالمية الأولى (1914-1918م).

1. الولايات العثمانية العراقية قبيل الحرب العالمية الأولى

والواقع أن السلطان العثماني "سليم الأول" (1512-1520م) تمكن في عام 1534م من ضم ولاية بغداد لإمبراطوريته المترامية الأطراف التي امتدت إلى أسوار

(1) ندوة للمؤرخ العراقي الدكتور حسين أمين على قاعة عبد الحميد شومان حول حضارة العراق في شهر حزيران 2011م، وبحضور جمع غفير من أبناء الأردن والعراق.

(2) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، 1965م، ص130.

فينا عاصمة النمسا[1]. وفي عهد الوالي مدحت باشا[2]، وخلال القرن التاسع عشر فصلت الموصل وشهرزور (مركزها كركوك) من نفوذ وتأثير ولاية بغداد[3].

كان يدير الولايات الثلاث في بغداد والموصل والبصرة عدد من الموظفين الأتراك، إلا أن بعد المسافة بين العراق واسطنبول - وبسبب رداءة طرق المواصلات وشدة الحر في شهري تموز وآب - جعل ولايتي البصرة وبغداد أماكن غير جذابة للموظفين، هذا فضلاً عن إهمال اسطنبول لموظفيها وهي تعرف حالة الفساد والضعف وعدم الكفاءة في تحصيل الضرائب من أصحاب الأراضي الزراعية داخل العراق[4].

(1) ريجارد كوك، (بغداد مدينة السلام)، ج1، ترجمة فؤاد جميل ومصطفى جواد، بغداد، 1862م، ص313.

(2) مدحت باشا: ولد أحمد شفيق وهو الاسم الحقيقي لمدحت باشا في بلغاريا عام 1822م حيث كان والده قاضياً. تعلم اللغتين العربية والفارسية. ونظراً لنباهة أحمد شفيق منذ صغر سنه، فقد لقب بمدحت (لذكائه ونجابته) وهو في سن العشرين. عين عام 1860 والياً على (نيش) فأظهر كفاية فيها، ثم والياً على الطوفة عام 1864م ولمدة ثلاث سنوات، عاد بعدها إلى اسطنبول ليشغل منصب رئيس شورى الدولة. نقل بعدها والياً على بغداد عام 1872م. يعتبر مدحت باشا من أشهر الإصلاحيين في وقته. توفي عام 1884م بظروف غامضة (بعد خلاف) مع السلطان عبد الحميد الثاني. الموسوعة الحرة.

(3) بموجب التنظيم الإداري للإمبراطورية العثمانية تم تقسيمها إلى ولايات، وهذه بدورها مقسمة إلى متصرفية (سنجق) وقضاء وناحية. يتولى إدارة الولاية (والٍ) يساعدهُ ذمتردار (محاسب عام) ومكتوبجي (سكرتير عام) وعدد من ممثلي الوزارات المختلفة في اسطنبول. في عام 1879 أصبحت الموصل ولاية منفصلة، وتبعتها في ذلك البصرة عام 1884م. انظر: غسان العطية، نشأة الدولة 1908-1921م، ترجمة عطا عبد الوهاب، تقديم حسني جميل، لندن، دار السلام، 1988م، ص34.

(4) S.H Longrigg, Iraq 1900 -1950, A Political Social, and Economic History, London, Second Impression, 1956, pp. 35-39.

إن فشل الولاة وقادة الجيش التركي في فهم حاجات العشائر العربية والاقتصادية والاجتماعية، قد صحبهُ تصميم من قبل الأتراك لفرض سلطتهم، مما ساهم في زيادة شقة الخلاف بين الإدارة والعشائر في عام 1906م[1]. وهو ما حدث مع العشائر الكردية في مناطق سكناهم شمال العراق، عندما دعا الشيخ الكردي "محمد نور القادري" في مدينة دهوك عام 1907م إلى بلورة وثيقة تصدر عن المؤتمر الذي ضم شيوخ وزعماء أكراد، كان أبرزها أن تكون اللغة الكردية لغة رسمية في الأقضية (دهوك - عقرة - سنجار العمادية - زاخو)، وكأنها جاءت في أوج ضعف الإمبراطورية العثمانية، أو هي على الأقل في تحدي واضح لتوجيهات وسياسات الباب العالي التي تستهدف تتريك الشعوب العربية والكردية[2].

ويستطرد الكاتب عثمان علي صاحب كتاب دراسات في الحركة الكردية المعاصرة 1833-1946م، وهو من أصل كردي إلى أن ختام المؤتمر قد أشار إلى ضرورة تبديل الموظفين الأتراك (دون ذكر أنهم فاسدين) بموظفين آخرين من القومية الكردية، وأن يكون منصب الإفتاء والقضاء في مدينة "بهدينان" مركز مدينة العمادية من أصحاب المذهب الشافعي، وليس المذهب الحنفي الذي يتبعهُ الأتراك[3]. ولعل ما أدركه زعماء العشائر الكردية والعربية، أن لبريطانيا مصالح واضحة في العراق، وهي تنشأ خطوط التلغراف بين قرية الفاو على الخليج العربي إلى بلاد فارس عام 1896م، وتجربة الملاحة في نهري دجلة والفرات صعوداً ونزولاً عام 1900م. وكان ما وصل إلى مخيلّة العرب والأكراد أنه مادامت بريطانيا قد ساعدت شيخيّ الكويت والمحمرة

(1) جرد غضبان شيخ مشايخ بني لام من مقاطعته في (كميت) حين انتهى الإيجار عام 1908م ومنحتهُ الحكومة التركية إلى شيخ منافس.
انظر: F.O 371/1002/4234, Confidential Turkey, Annual Report, 1908.

(2) عثمان علي، دراسات في الحركة الكردية المعاصرة 1833-1946م، دراسة تاريخية وثائقية، أربيل، مكتبة التفسير، 2003م، ص235.

(3) المصدر نفسه، ص236.

بصورة سرية ضد الأتراك، فإنها قد تساعدهم أيضا في حل خلافاتهم مع السلطات التركية[1]. هذا فضلاً من خشية الأتراك من تزايد تغلغل الإنكليز ونفوذهم في أماكن سكن أبناء العشائر وإجراء لقاءات متكررة مع زعماء العشائر في الجنوب والوسط والشمال. وهي ضرورة لديمومة عمل ونجاح القوات البريطانية إذا ما اندلعت شرارة الحرب العالمية الأولى. ويظهر الواقع الذي كشف عنهُ لاحقاً مقدار النشاط التجاري البريطاني، لاسيما المتعلق منه بالملاحة النهرية في نهر دجلة، وقادت إلى نشوء علاقة مباشرة بين البريطانيين وأبناء العشائر القاطنة على جانبيّ النهر[2]، أما وضع العشائر البعيدة وخاصة عشائر الفرات الأوسط، فإنهم وبدلاً من ترددهم على بغداد، فإن الواجب الديني يقضي باستلام التوجيهات من علماء النجف وكربلاء في علاقتهم مع الموظفين البريطانيين، وفي عقلهم أن وقف غازي الدين حيدر (رجا اودي) المخصص منذ عام 1849م وقدرهُ 121.000 روبية هندية هو لمنفعة علماء الدين الشيعة في كربلاء والنجف مناصفة[3]، وغرضهُ إيقاف فتوى الجهاد ضد الغازي الجديد بريطانيا إذا ما نشبت الحرب، وأرض العراق هي مسرحاً لمقاتلة الأتراك المسلمين.

---

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص60.

(2) أبدى الشيخ سعدون شيخ مشايخ المنتفك (الناصرية) مساعدته للقنصل البريطاني في البصرة ضد الأتراك عام 1909 ولكن القنصل هدأ من اندفاع السعدون. انظر: غسان العطية، المصدر السابق، ص114.

(3) كانت قواعد الوصية في عام 1908 كما يلي:

أ- يقسم المبلغ بالتساوي بين عشرين مجتهداً يعيش نصفهم في النجف والنصف الآخر في كربلاء.

ب- للمقيم البريطاني في بغداد الحق بإعطاء المبلغ لأي شخص يشاء، بشرط أن يكون مجتهداً معترفاً به يعيش في كربلاء أو النجف.

ج- يكون المبلغ الذي يتسلمه المجتهد لمدى الحياة.

انظر: غسان العطية، المصدر السابق، ص114.

أ. الشيعة واليهود والسلطة العثمانية

اتسمت مثل هذه العلاقة بين الأطراف الثلاثة بالسلبية وعدم الثقة. وقد جعل الكفاح التقليدي بين إيران وهي بلاد شيعية والدولة العثمانية وهي بلاد سنية حول العراق، إن جعل مركز الشيعة فيه دقيقا عندما اعتبرتهم الدولة العثمانية أشبه بالعبء عليها، والثابت أن عزلهم قد أجبرهم للتطلع إلى إيران طلباً للعون، ومن الناحية العملية فقد طوّر الشيعة روابط قوية مع إيران، هي لازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

إن مفهوم التقية عند الشيعة - تأييد أمر وهو يبطن في الحقيقة معارضته - قد لا يستخدمه الشيعة عندما يكون لهم اليد الطولى, والحال يتحول واجبهم إلى القتال وهو ما يفسر اندلاع أعمال العنف التي كانت تحدث بين حين وحين في مدن العتبات المقدسة ضد الأتراك ثم ضد البريطانيين[1].

إن ما كان ظاهراً من التدابير البريطانية في العراق، هو أن خطة الاحتلال للبصرة ستكون من اتجاه مياه الخليج عبر الزوارق وسفن الإنزال التي توصل الجنود والضباط البريطانيين إلى أرض مدينة الفاو، ذلك ما يجعل بريطانيا تتمتع بنفوذ كبير في البصرة دون أي مدينة أخرى في العراق، ووسائل اتصال عبر شيخيّ المحمرة والكويت مع عشائر بني لام والبومحمد وعشائر المنتفك بهدف كسب ولاءهم لتجاوز حرج لقاء الموظفين الإنكليز معهم بطريقة مباشرة[2]. ولعل ما أمكن تجاوز تلك اللقاءات (المثيرة للجدل) أن مراكز المدن الرئيسية في البصرة وبغداد والموصل والنجف وكربلاء قد شهدت منافسة أوروبية للتجارة الخارجية بين بريطانيا وألمانيا خلال الفترة بين 1908-1914م وكانت الأيدي المحلية الأجنبية وغالبيتها من اليهود هي من هيمنت على التجارة، وخاصة تجارة الاستيراد التي ساهمت في تأسيس غرفة تجارة بغداد عام

(1) عبد الرزاق الحسني، تعريف الشيعة، صيدا، 1933م، ص53-54.

(2) F.O 371/2135/29829, Confidential, Summary of events in Turkish Iraq during April 1914.

1910م، ويكون نصف أعضاء هيئتها الإدارية من اليهود[1]. لتعود بالنفع الشخصي للجالية اليهودية التي ابتهجت بوصول القوات البريطانية للبصرة عام 1914م، وكذلك ظهور جمعية الاتحاد والترقي[2] التركية – المؤيدة لهجرة اليهود إلى فلسطين - التي كانت تدين بمبدأ المساواة الدينية. ويذكر السفير البريطاني في بغداد في تقريره السنوي عام 1909م "أن تنامي ثروة اليهود ونفوذهم في بلاد ما بين النهرين قد ساهم كذلك في حالة التذمر. ذلك أنهم احتكروا كل التجارة في أيديهم، كما إنهم بتكالبهم على شراء أحسن أحياء مدينة بغداد قد ساهموا في رفع جميع الأسعار، وهم بذلك جلبوا كراهية السكان المسلمين القاطنين منذ زمن، وهذا شعور يقابلونه بالمثل من الصميم"[3]. إن المركز التجاري للمؤسسات اليهودية والأجنبية كان مصدراً لاستفزاز العرب تارة، وتقربهم إلى مصدر المال ثانيا، وهي ما دعت الوالي العثماني في آب عام 1908 إلى إصدار قرار منع بموجبه تصدير الحبوب بسبب قلتها وارتفاع سعرها، حيث ظهرت الزيادة بمقدار 50% في بغداد و 75% في البصرة في حين ظلت ثابتة في الموصل[4].

وعندما نستخلص النزر المتيسر من المعلومات عن الطبقة العاملة قبل الحرب، نجد أن نقابات العمال والحماية الحكومية كانا في أدنى فعالية، وقد أشارت لهما جريدة

(1) صحيفة صدى بابل، بغداد (20 آذار) 1910 العدد 31، ص37.

(2) جمعية الاتحاد والترقي: هم نخبة من مثقفين أتراك وعسكريين غادروا تركيا إلى أوروبا الاستعمارية هرباً من شرور السلطان عبد الحميد الثاني، وقد استفادت منهم دوائر المخابرات الأوروبية. ضمت الجمعية بين صفوفها مجموعة من يهود الدونمة (إسلامهم ظاهرياً وباطنياً يمارسون الطقوس اليهودية)، وهدف الجمعية هو إقصاء السلطان عبد الحميد – الذي رفض إعطاء وطن لليهود في فلسطين – وإنهاء حكم الدولة العثمانية المسلمة. انظر: مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدت فتحي صفوت، لندن، دار السلام، 1988م، ص43.

(3) F.O 371/1002/4234, Confidential, dated Jan. 31, 1910.

(4) يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العراق في الماضي والحاضر، بغداد، 1922، ص110-111.

صدى بابل المحلية في تموز 1910، بالقول إن المصنع الأمريكي الذي يقوم بكبس عرق السوس كان يضطهد عماله[1]. وبالمقارنة مع العلاقة التي ظهرت بين العرب - في الجنوب والوسط - والبريطانيين تكاد مثل هذه تختفي في المنطقة الكردية، وأساسها أن العثمانيين لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم على المجموعات الكردية المسلحة في الجبال، وبالتالي لم تكن عملية التجارة بالسلع تجري على نطاق واسع، وهم بالأساس محرومين من ميناء بحري يجذب بواخر النقل الأجنبية ومعها المنتوج المستورد، ولعل الدرس الذي استقاه البريطانيون من العثمانيين حول الأكراد هو في وجود وفرة في السلاح بين أيديهم، الأمر الذي أعطى لرؤسائهم نفوذ كبير على قبائلهم، وجعل الوالي العثماني يستخدم مهارته في إتباع سياسة "فرق تسد" لإضعاف رصيد العشائر الكردية الكبيرة مثل آل بابان في السليمانية، والبهدنانية في العمادية، وتمتين أسلوب آخر في تشجيع الزعامات الدينية على حساب رؤساء العشائر، وقد بدأ البرزنجيون في السليمانية من منافسة آل بابان. ولكن ومع ظهور الشيخ سعيد البرزنجي الذي استكثر من شراء الأراضي الواسعة حول المدينة وكسب مودة وحب الشعب[2]. بقدر ما أغاظ زعماء العشائر الذين اضطروا إلى قبول عرض الوالي مدحت باشا بتفويض امتلاك الأراضي الأميرية، ووضع كل صنف منها بثمن مناسب تدفع على أقساط سهلة ولمدة

---

(1) حدث قبيل نهاية كانون الثاني 1910 إضراب لجميع عمال إحدى بواخر شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية. وكان هدف الإضراب هو زيادة الأجور وقد تأخر منحها. أما وكيل الشركة في بغداد المستر (تود) فقد تصرف في فصل (22) شخصا من العاملين ورفع الأجور ولكنه رفض إعادة المفصولين إلى عملهم، وبذلك وضع حدا للشغب الذي امتد إلى كل بواخر الشركة. انظر:

F.O 371/1490/12865, Confidential , summary of events in Turkish Iraq for the month of Jan, 1912.

(2) علي سيد الكوراني، المصدر السابق، ص97.

طويلة[1]. وقد رفض الأمراء والأغوات دفع الضرائب محبذين أن يحكموا مناطقهم بأنفسهم وهو تمرد على سلطات الدولة العثمانية كما تمرد العرب في جنوب العراق قدر تعلق الأمر بدفع الضرائب إبان ثورة العشرين 1920م[2]. (كما سنرى لاحقاً).

ب. الآيالات الحميدية 1891م

هي ليست حيوانات "الأيل" المعروفة، ولكنها التعبير الذي يفضي إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني هو من هيأ مجموعات شريرة تبقر بطون المعارضة بقرونها القوية. كما عمل الصفويين (الفرس) مع انتفاضة الأمير الكردي (خان لبزيرين) ضد الصفويّين بين عامي (1609-1610م)[3] وهي الأولى التي دونّها التاريخ لشعب لا يطيق الظلم والقيود ويتطلع إلى الحرية والاستقلال - التي منحتها له صفاء ونقاء الطبيعة الجبلية ومروجها الخضراء - إلا أنه وفي ظل حالة الانعزال التي فرضتها الحياة الجبلية القاسية الخالية من كل ما هو ممتع وجذاب لجمع أعداد غفيرة للتداول كما هو الحال في زيارة العرب الشيعة لمرقد الإمام الحسين في كربلاء، أو زيارة والده الإمام علي بن آب طالب (رضي اللـه عنه) في النجف. وهم أي الأكراد في مناطقهم حتى في حالة العزاء أو الفرح، فإن العدد المخمن لجمعهم لا يعدو أكثر من أبناء القرية الواحدة، والكثير ممن يعرفون حالة المعيشة للشعب الكردي يذكرون أن شيخ العشيرة

---

(1) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991، ص21.

(2) فيليب ويلارد آيرلاند، العراق، دراسة في تطوره السياسي، كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، منشورات دار الخش، 1949م، ص206.

(3) حسن طوالبة، الأقليات القومية مصدر قلق للسلطة في إيران، مقال منشور في صحيفة العرب اليوم الأردنية الصادرة في 26 تموز 2011، ص13، وقد ذكر الأستاذ الطوالبة أن لبزيرين الذي يعني الأمير ذو الكتف الذهبي حاول الاستقلال ولكنه فشل، فيما اعتبر الصفويون مثل هذه المحاولات خطراً على الدولة الصفوية، ففرضوا حصاراً على الأكراد وهجروهم عقاباً لهم.

قد لا يحضر في اليوم المطلوب إما لظروف المناخ أو صعوبة المواصلات للوصول إلى قرية نائية تحتاج ساعات للوصول إليها. وقد ينوب عنه إمام الجامع الذي يجدون فيه الحاكم العسكري والقاضي لحل مشاكلهم ولكنه ليس رجل الحكومة العثمانية الذي لا يودّون التعامل معه لصرامته وخشونة ألفاظه. وهو ما دفع الدولة العثمانية ليكون أحد الأسباب في سياسة تهجير القبائل الكردية وهذه المرة إلى (ليبيا) - إحدى ولايات الدولة العثمانية - حيث وقع الاختيار على زعماء قبيلة الهماوند المتمردة بموجب القانون العثماني، وهو ما أثار موجة من السخط الكردي، ليس للاختفاء من أنظار الجندرمة التركية، وإنما في شد أزر الآخرين من العشائر الأخرى وهم المتعلقين بوطنهم وطبيعة حياتهم، وقد وجدوا أنفسهم في غفلة وسط صحراء[1].

لم تنقطع انتفاضات الكرد ضد السلطات العثمانية طوال المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وكان السلطان العثماني عبد الحميد الثاني – وهو آخر سلاطين الدولة – على عزم وقرار للقضاء على تمردات الأكراد والأرمن عام 1904م[2]، وقد لجأ إلى تشكيل ما يعرف الآيالات الحميدية عام 1891م أي (الميلشيات المنظمة والمخلصة) لتنفيذ أدوار وطنية يطلبها السلطان[3]. وكانت مثل هذه الفكرة قد استهوت السلطان العثماني بعد نجحت بها بلاد فارس التي هيأت فرق غير نظامية تسمى الفرسان (القوزاق)[4] وقد أخذها الفرس من الروس الذين نجحوا في

---

(1) حامد عيسى، المصدر السابق، ص22.

(2) المصدر نفسه، ص22-23.

(3) أمين سامي الغمراوي، قصة الأكراد في شمال العراق، القاهرة، دار النهضة، 1967م، ص150.

(4) القوزاق أو القرغيز، كلمة روسية تعني الفرسان أو أصحاب الخيل وكان لهم شأن على القبائل الأخرى، ومنذ القرن الثامن عشر حتى قيام الثورة البلشفية عام 1917م خدم القوزاق في القوات المسلحة للإمبراطورية الروسية تحت صنف الخيالة غير النظامية. انظر: ييبانوف فيدوسوف، تاريخ الاتحاد السوفيتي، موسكو، 1961م، ص127.

تهجير الأكراد من قراهم، ومطاردة رموزهم الوطنية عبر الهضاب والجبال. ولكن بالنسبة للسلطان العثماني عبد الحميد، كانت بغاية السيطرة على الكرد أولاً وضرب التجمعات الأرمنية والآثورية إذا ما عاودت التمرد[1]. وبدراية تركية لطبيعة الزعامات الكردية وتشبثها للبقاء على رأس رجالها - وهي نقطة ضعف - فقد عمد الأتراك إلى أن يكون الأكراد عماد الفرق الحميدية لأثر نفسي يجد فيه الكردي أن زعيمه ومرشده يخدم الجندرمة التركية مرة أخرى، وأن الحركة الوطنية الكردية قد فقدت روحها، وقد تنهار في أي وقت من جراء الانكسارات المعنوية، إذا ما بقيت على حالة السكون والاستسلام[2]. ليظهر أن دور جمعية الاتحاد والترقي في بغداد كان بهدف فرض سياسة جائرة تكمن في دمج الكرد بالقومية التركية وهي ما دفعت زعماء الأكراد إلى زاوية حرجة، ومخرجها أن الكرد يقبلون بأي تمرد أو انتفاضة عسكرية تخلصهم من سياسة التتريك، حتى دفعتهم للانضمام إلى ثورة (سالار الدولة) - ابن عم شاه بلاد فارس - بين (1911 - 1913م) نكاية بحكم الشاه الذي نسق مواقفه مع السلطان العثماني لمحاربة الشعب الكردي[3].

لم يتوقف الأكراد عن فرض وجودهم مرة أخرى بالقول عبر صحف مثل المقطم في عام 1908م من أن دور قرون الأيالات الحميدية التي توقفت عن مداهمة العزل من العشائر الكردية، سرعان ما تخلت عن واجبها إلى جمعية الاتحاد والترقي التي وجدت أن رموز القوة الكردية يتمثل برجال الدين[4] - الذين يتبنون المذهب الشافعي - عندما تمكنت مجموعة مسلحة من قتل رجل الدين الكردي البارز - من مواليد السليمانية عام 1872 - الشيخ سعيد البرزنجي في ولاية الموصل، وأدى إلى

---

(1) Edgar, O'balance, Kurds Revolution 1961, London, 1963, p. 17.

(2) فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1969، ص71.

(3) صديق الدملوجي، إمارة بهدينان، الموصل، مطبعة الاتحاد الجديدة، 1952، ص155-156.

(4) صحيفة المقطم العدد 5989 الصادرة في 8 كانون الأول 1908م، ص1.

وقف التعاملات التجارية والسفر بين الموصل والسليمانية، وثورة كبيرة تصدر قيادتها قبائل الهماوند مما اضطر الحكومة أن تتدخل لإيقاف الفوضى التي سادت مدينتي الموصل والسليمانية[1]. وكان الحدث الثاني الذي اقترفه الأتراك وهو يفوق جسامة اغتيال البرزنجي، فهو في صدور حكم الإعدام بحق زعيم عشيرة بارزان الشيخ عبد السلام البارزاني[2]، وأدى إلى انقسام الموظفين الأتراك، وعمليات مسلحة تستهدف كل موظف تركي حتى وصول والي تركي جديد لولاية الموصل هو (سليمان نظيف)[3] عام 1912، وهدفه الأساسي القضاء على ثورة البارزانيين وقد تم له ذلك بفعل أسلحة الجيش التركي المتطورة[4]. إلا أن تنفيذ حكم الإعدام بحق البارزاني قد جاء بتواطئ فارسي (سلمته الحكومة الفارسية لوالي الموصل) وكان ذلك في عام 1914م[5]. وهو عام الحرب العالمية الأولى، وقد وجد الأكراد أنفسهم أن لا حاجة لفقدان الأرواح مع أي طرف في الحرب طالما ليس هناك وطن لهم، ولكن في ظل ظروف حرب عالمية يبدو التفكير والقناعة العشائرية تتغير لصالح حملة دين الإسلام خصوصاً عندما تكون الأطراف المنافسة الأخرى غير ذلك.

ولكن قبل الذهاب بعيداً في بحثنا، وجدنا أن من المناسب معرفة من هم الأكراد وأصولهم قبل أن يتواصلوا مع البريطاني الغازي الجديد، وصفته الأساسية انه على غير دين الإسلام.

(1) صحيفة المقطم العدد 5989 الصادرة في 8 كانون الأول 1908م، ص1.

(2) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص61.

(3) صحيفة المقطم العدد 6315 الصادرة في 3 كانون الأول 1912م، ص1.

(4) تضم عشيرة بارزان أفخاذ شيرواني وهزوري وهركي وبرواري حيث تكبدت العشيرة خسائر باهظة بالأرواح من جراء الاشتباكات المستمرة على مدار أربع سنوات 1908-1912م. انظر: جريدة الرأي العام، العدد 1210 الصادرة في نيسان 1912، ص1.

(5) صديق الدملوجي، المصدر السابق، ص98.

بحث الثالث

أكراد العراق والمحتل البريطاني وتأسيس الدولة العراقية

1914-1921م

لم تكن سياسة الدولة العثمانية المسلمة مريحة تجاه العرب عامة وفئات المجتمع العراقي خاصة، وهم ميالون إلى تبني سياسة التتريك، وطمس معالم القومية العربية والكردية. وهو ما أدى بمرور الزمن إلى ظهور نشاط سياسي لعدد من الجمعيات العربية المناهضة للأتراك. كان العراقيون - وهم من الطلاب الجامعيين والرجال العسكريين الأكثر بروزاً - ينتسبون للتنظيمات والجمعيات السياسية، ومنها جمعية (العهد السرية) في أواخر عام 1913 من قبل عزيز علي المصري[1] وكانت بهدف نيل الاستقلال عن تركيا ليس إلا، وأن ما جعلها تكسب هيبتها واحترامها هو أن معظم رموزها من ضباط الجيش العراقيين[2]. الذين أقسموا اليمين على أن لا يفشوا سر

---

(1) عزيز علي المصري: (1880-1965م) عسكري وسياسي مصري ورائد من رواد الحركة القومية العربية وحركات التحرر الوطنية المصرية. تخرج من المدرسة الحربية في الأستانة عام 1904م وانضم إلى جمعية الاتحاد والترقي وشارك في انقلابها العسكري عام 1908م قبل أن يتركها لدورها العنصري ضد العرب. أسس جمعية العهد السرية في عام 1913م، واعتقل في عام 1914م وحكم عليه بالإعدام، ولكن ونتيجة للضغط الشعبي على السلطان العثماني، فقد أطلق سراحه ونفيّ إلى مصر. ساهم في تنظيم جيش الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي. اعتبرهُ جمال عبد الناصر والعديد من الضباط الأحرار أباهم الروحي. الموسوعة الحرة.

(2) في أواخر عام 1912 ثمة ما ينبئ بتأسيس جمعية سياسية في بغداد تضم أكثر من مائة ضابط وهدفها طرد الأتراك من العراق.

F.O 371/1796/9241. Confidential Dispatch "Summary of events in Turkish Iraq for Dec. 1912.

الجمعية لأحد، وتوجّب عليهم الانتظار إلى بداية عام 1914م لأن يستفادوا من قوة بريطانيا الإمبراطورية وهم يخططون لثورة في العراق[1].

أ. بريطانيا تناقش مستقبل العرب والعراق بعد الحرب العالمية الأولى

وجدت بريطانيا الاستعمارية وهي خبيرة بالشخصية العربية إن مثل هذه الطروحات العلنية عن الثورة ضد الأتراك لا يعنيها في شيء، حيث وقف السفير البريطاني في اسطنبول يقول لوزير خارجيته السير "ادوارد غراي" في الرابع والعشرين من شباط 1914 هذه مغامرات، وأن حكومة صاحب الجلالة لا تنوي إتباع سياسة المغامرة التي تضر بمصالح بريطانيا الاقتصادية في بلاد ما بين النهرين[2]. وربما كان موقف السفير متأثراً بما كانت تحاوله بريطانيا في ذلك الوقت لكسب صداقة تركيا ضد منافستها ألمانيا[3]، وأن السفير لم يكن ليثق بقوة الضباط العرب حتى بعد أن قدم عزيز علي المصري في آب 1914م مشروعا للمسؤولين البريطانيين في القاهرة بشأن البدء بثورة عربية في العراق بمساعدة الأموال والأسلحة البريطانية[4].

ولعل ما يميز الخطوات البريطانية المتأنية تجاه العرب، أنها لازالت تتذكر الملامة التي وضع فيها السفير البريطاني في اسطنبول أمام السلطان العثماني عبد الحميد

---

(1) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، بيروت، 1965، ص29. وقد أشار إلى أن عدد الطلاب الجامعيين العرب في اسطنبول في أوائل القرن العشرين حوالي ألف طالب.

(2) G. Gooch and H. T. Emperley, British Documents on the origins of was 1898 – 1914, London, 1936, Vol. X , Part 11, P. 833-834.

(3) غسان العطية، المصدر السابق، ص137.

(4) F.O: 371/2140/4261. Intelligence Department, Cairo, 17th August 1914.

الثاني عام 1908م وهو يكيل الاتهامات لشيخ محمية الكويت بسبب توقيعه اتفاقاً سرياً مع بريطانيا لحمايتها عام 1899م ودون علم والي ولاية البصرة.

وقبيل اندلاع الحرب بين تركيا وبريطانيا في تشرين الأول عام 1914م عقد المقدم البريطاني (كلايتون) رئيس قسم المخابرات في دائرة الحرب ومقرها في مصر محادثات مع عزيز علي المصري حول مستقبل العرب وموقفهم من بريطانيا[1]، ومقدار المساعدة لقوة عراقية سمع عنها أنها تجاوزت خمسة عشر ألف رجل ومائة ضابط لطرد الأتراك[2]، وبين المصري انه يعارض بشدة غزو العراق من قبل قوات بريطانية لأن ذلك يعني الإلحاق والضم[3]. وهو ما جعل حكومة الهند تتريث في قبول مقترحات المصري وحتى المساعدة المالية التي أقرها الوزير البريطاني وقدرها عشرين ألف باون إسترليني لتسهيل خططه[4]. وبنظرة فاحصة لما كان يحدث، نجد أن ليس من المنطق والموضوعية أن تتخلى لندن عن قوة محلية مستعدة للقتال بجانبها تقدر "بفرقة مشاة" (12-14) ألف مقاتل حتى وإن كان لديها شكوك بإخلاص ضباطها، ولكن الواقع الذي كشفته الأحداث وجعلت لندن تستمع لحكومة الهند، هو أن تنفيذ الحملة العسكرية على العراق وهي مقسمة بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند، قد أعطت واجب احتلال ولاية البصرة على رأس الخليج العربي إلى حكومة الهند في حين ترك أمر ولايتي بغداد والموصل إلى الحكومة البريطانية[5]. كانت حكومة الهند في غاية القلق

(1) عقد اجتماع في وزارة الحربية التركية في 24 شباط 1914م وحضره كل من الصدر الأعظم (سعيد حليم باشا) ومحافظ الأستانة العسكري أحمد جمال باشا، ومدير الأمن العام عزمي بك وقرروا إقصاء الضباط العرب في الأستانة وعددهم (490)، منهم (315) ينتمون إلى جمعية العهد السرية. انظر: أمين سعيد، المصدر السابق، ص52.

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص138.

(3) أمين سعيد، المصدر السابق، ص50-51.

(4) F. O: 371/2140/81700. form India office to F. O. dated 11th Dec. 1914.

(5) Moberly, The campaign in Mesopotamia, Vol. 1, pp. 69-70.

بشأن العواقب التي قد تنشأ من جراء حرب ضد اسطنبول مركز الخلافة والسلطة الإسلامية على ملايين المسلمين الذين ينبغي عليهم إطاعة الحاكم البريطاني في الهند ومصر. والخوف من قيام تركيا وبدعم من ألمانيا بإعلان جهاد فعال قد يؤدي مع تأييد عربي يقرّهُ (شريف مكة) الشريف حسين بن علي إلى تمرد واسع في إيران وأفغانستان ضد القوات البريطانية[1]، وهو ما احتاطت له بريطانيا عبر علماء الدين المسلمين أو العوائل المسلمة المتنفذة التي سخرتها بريطانيا مثل القاديانية[2] لإجهاض هذا النوع من الجهاد، الذي قد يطال القوات البريطانية المستعدة لتحرير الشعوب من النير والظلم التركي كما روّج له الجنرال البريطاني (مود) عند دخوله بغداد عام 1917م.

وطأت أقدام الجنود البريطانيين قرية الفاو على ساحل الخليج العربي ضمن ولاية البصرة في السادس من تشرين الثاني عام 1914م، بعد أن تمكنت مدفعية الباخرة (اودين) من إسكات المدفعية التركية في أقل من ساعة. وهي أبلغ إشارة إلى ضعف الاستعدادات التركية للحرب، أو عدم معرفتها أن قوة بريطانية عن طريق الخليج قادمة لاحتلال ولاية البصرة، حيث أصدر الجنرال البريطاني "ديلامين" قائد الحملة العسكرية التوجه بصورة عمودية إلى القرنة – نقطة التقاء مياه نهري دجلة والفرات – لمنع الأتراك من السيطرة على أي نقطة من أجزاء شط العرب ونهر

---

(1) هنري موزغتو، مذكرات سفير أمريكا في الاستانة، ترجمة فؤاد صروف، القاهرة، 1923م، ص24-25.

(2) العائلة القاديانية: نسبة إلى قرية قاديان (إحدى قرى الهند) يزعم القاديانيون أن عددهم يزيد عن (15) مليون وينتشرون في أكثر من (120) دولة. كرمهم الإنكليز بتخصيص قطعة أرض لهم في إحدى ضواحي لندن. استخدم الحاكم الإنكليزي في الهند كبير العائلة القاديانية أحمد القادياني لإجهاض الجهاد الإسلامي حين كلفوا (ميرزا غلام أحمد القادياني) لإدعاء النبوة وبأنه المهدي المنتظر الذي سيظهر في آخر الزمان وقد أفتى للمسلمين الذين أرادوا قتال الإنكليز، بعدم شرعية إعلان الجهاد قبل ظهور المهدي المنتظر. انظر: محمود عيسى داود، المهدي المنتظر صناعة إسرائيلية، القاهرة، مطبعة مدبولي، سنة بلا، ص34-37.

الكارون "نهر إيراني" بهدف تأمين ولاية البصرة وموانئها من أي هجوم مقابل تركي - ألماني[1].

ب. مشاركة كردية في الحرب ضد القوات البريطانية (12) نيسان عام 1915م

لم يكن الأكراد في شمال العراق أحسن حالاً من العرب الشيعة والسنة عند بدء الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني 1914. وبالوصف الذي ينطبق على الجميع انه لا حول لهم ولا قوة، وبريطانيا القوة العسكرية في ذلك الوقت لم تستأذن أحداً لمقاتلة القوات التركية على أرض ولايات العراق، وما يمكن أن ينتج عن القتال من خراب وأضرار وتضحيات ليس للعراقيين فيه مصلحة، إلا اللـهم ما وصلتهم من رموز عشائرية، أن الغازي الجديد هو كافر ليكون الادعاء أقرب إلى الصواب في تقرير مصير العرب ومنهم العراقيين بعد أربعة قرون من الحكم التسعفي للأتراك[2].

حاولت القيادة التركية التي أناطت مهمة قيادة القوات في منطقة الشعيبة – جنوب غرب البصرة – للقائد التركي سليمان بك، أن يكسب المعركة القادمة في محاولة لاستعادة ولاية البصرة قبل أن تتمدد القوات البريطانية شمالاً باتجاه الكوت[3]. فيما كان في عقل القيادة البريطانية التي كانت تحت إمرة الجنرال ويلسون (قائد فرقة المشاة الثانية عشر) وهدفهُ الانتشار شمالاً إلى مدينة العمارة في الشرق ومدينة الناصرية في الغرب تأمين خط دفاع مثالي يصعب بلوغه من قبل القوات

(1) شكري محمود نديم، العراق خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918م (دراسة علمية)، ط5، بغداد، دار التضامن، 1966م، ص10.

(2) المس بيل، فصول من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، 1976م، ص10.

(3) تشارلز طاوزند، محاربتي في العراق، ترجمة عبد المسيح وزير، بغداد، 1923م، ص364.

التركية أو الألمانية لاحتلال منطقة البصرة وميناءها المهم على مياه الخليج العربي وتأثير ذلك على ميناء عبادان وبلاد فارس[1].

حاول الأتراك الذين يتبعون المذهب الحنفي أن ينشروا أتباعهم ومريديهم من رؤساء العشائر في كل أرض العراق للإبلاغ عن فتوى الجهاد الإسلامي ضد عدو كافر صليبي وطأت أقدامه ولاية البصرة، وأن لا مجال للتردد أو طلب فتوى من رجال الدين في النجف وكربلاء لمشاركة القوات التركية في طرد الغازي الجديد خارج أرض الولاية. ليظهر في مدينة النجف المقدسة من وقع عليه الخيار وكانت الشخصية المعروفة محمد سعيد الحبوبي (1849-1915م) لقيادة فرق المجاهدين العرب إلى جانب القوات العثمانية، فيما بات الزعيم العشائري الكردي محمود الحفيد البرزنجي (1881-1956م) مستعداً لمقاتلة البريطانيين في معركة الشعيبة في الثاني عشر من نيسان 1915م.

إن اندفاع المقاتلون العرب وعددهم (12000) ومعهم (2000) من المقاتلين الأكراد لمقاتلة القوات البريطانية لا يفهم منهُ توفر حسّن النية بالكامل، خصوصاً إذا ما أخذنا أن محمد سعيد الحبوبي النجفي قد التقى رموزاً دينية معتبرة في المدينة المقدسة النجف وفهم أن فتوى الجهاد الإسلامي محدد عند ظهور أي اعتداء بريطاني على الأماكن المقدسة للشيعة[2]، هذا فضلاً عن وجود المئات من المقاتلين ممن استهوتهم الحصول على الغنائم ليس إلا، حتى وإن تم نهبها من الغازي الجديد وهي في عرف واجتهاد علماء الدين في النجف وكربلاء أنها ليست سرقة، ولا يحرمها

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط1، بغداد، 1982م، ص54.

(2) أفتى بعض المجتهدين حول الجهاد بطريقة غامضة، إذ جرى حشره في زاوية ضيقة ورأو أنه لا يصح إلا عند مهاجمة المراكز الشيعية. ولكن ما أخل حقاً بفتواهم، هو أن الاضطرابات التي جرت في النجف وكربلاء والحلة 1915-1916م قد أعطتهم لأن يفتوا بمقاتلة القوات التركية، ومنهم هادي القزويني الذي وضع ثقله في صف بريطانيا. غسان العطية، المصدر السابق، ص154.

الإسلام، ولا فتوى ضدها[1]. وهي ما عدت في نظر الكثير من المتابعين نهائية، ولكنها من وجهة نظر السياسيين البريطانيين (المخضرمين) قابلة للنقاش، وقد أخذ منحى فتوى الجهاد الغرض السياسي وليس الديني[2]. وأن هناك مداولات ومراسلات الحسين - مكماهون بين تموز 1915- وآذار 1916م لإعلان ثورة في الحجاز (السعودية) ضد القوات التركية المسلمة، وأن شريف مكة الحسين بن علي الذي يرتبط بالنسب الهاشمي، هو من أفتى بصحة طرد الأتراك من أرض العرب[3].

انتحر القائد التركي سليمان بك لخسارته معركة الشعيبة، وعاد من نجا من المقاتلين العرب والأكراد إلى بيوتهم، ومعهم الشيخ الكردي محمود الحفيد الذي كان تواقاً لفرض واقع وورقة ضغط على الغازي الجديد لمنح ولاية الموصل وفروعها (السليمانية، أربيل، كركوك) استقلال ذاتي[4]. إلا أن مثل هذا الطلب كان يحتاج إلى فكر متنور فيه من المرونة وقدرة على التصور لما ستؤل إليه الحرب، والجوائز المعنوية التي ستوزعها الإمبراطورية البريطانية على أصدقاءها وأعدائها[5]. وهو ما ظهر في محضر مؤرخ في السادس عشر من شهر مايو/أيار عام 1915م وكان طرفه الجنرال (أدموند بارو) السكرتير العسكري في وزارة الهند حول حدود المنطقة التي توضع تحت السيطرة البريطانية، وكان ما تم التوصل إليه هو ضم ولاية البصرة، وأن تترك ولاية بغداد تحت السيادة الاسمية للسلطان التركي - وأن يتم إدارتها من قبل الإمبراطورية

(1) موبرلي، الحملة في بلاد ما بين النهرين 1914-1918م، لندن، ج2، ص109-110.

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص155.

(3) Cmd. 5957 "Correspondence between Sir Henry MC Mahon and Sharif Hussayn of Mecca, July 1915-1916.

(4) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط 2002م، ترجمة زينة جابر إدريس، بيروت، 2006، ص71-72.

(5) مذكرة من السكرتير في الدائرة السياسية والسرية (وزارة الهند) ببرقية سرية، Cab. 371/126 الدفاع عن بلاد الرافدين.

البريطانية إدارياً وسياسياً وعلى نفس شاكلة مصر[1]. ولكن نائب الملك في الهند كان يعتقد وكحل مؤقت أن تدار محمية بغداد من مجلس مؤلف من علماء سنة وشيعة (تحت إشراف بريطاني) وحدودها الشمالية عند نقطة شمالي سامراء. والواقع الذي يمكن استخلاصه إن مستقبل العراق في تفكير حكومة الهند قد تقرر سلفاً ضمن حدود معينة قبل أن تبدأ الحرب، والمسألة هي مجرد أن يقرر بالضبط أي منطقة ينبغي أن تضم وأي منطقة تترك تحت إدارة حاكم عربي اسمياً[2]. فقد دعا اللورد كتشنر (المندوب البريطاني في مصر) إلى إدخال العراق كله ضمن حدود الإمبراطورية البريطانية، ورأى أنه "إذا لم نأخذ بلاد ما بين النهرين فسيأخذها الروس دون شك إن عاجلاً أم آجلاً"[3] ولكن لم تذكر حكومة الهند، ولا لجنة الدفاع الإمبراطوري في مذكرتها السرية في السابع عشر من آذار 1915م عن تشكيل حكومة كردية أو نيل استقلال ذاتي نظراً لضعف تأثيرهم، وتفرق جهدهم في منطقة كردستان العراق وهم تحت جناح الشيخ محمود الحفيد.

لقد حطمت معركة الشعيبة كل الآمال المعقودة على حملة جهاد كبيرة، ومع هذا فإن العشائر العربية القاطنة على نهري دجلة والفرات استجابت وتعاونت مع الأتراك حتى بعد معركة الشعيبة ولكن على نطاق أصغر كثيراً، وكان "غضبان البنية" وهو أحد شيوخ بني لام رأس الحربة في نصب الكمائن للقوات البريطانية غرب نهر دجلة، وخطوط أنابيب النفط في إيران بعد تحريض عشائر الحويزة[4]. ولكن ما أنجزه أحد شيوخ بني لام ضد القوات البريطانية، قد تغير هو الآخر، وذلك وفقاً للعامل

(1) Temperley, A History of the peace conference of Paris, 7 April, 1919.

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص177.

(3) برقية من نائب الملك إلى وزارة الهند بتاريخ 15 مايو /أيار 1915.

(4) فريق مزهر الفرعون، الحقائق الناجعة عن الثورة العراقية سنة 1920م ونتائجها، بغداد، 1952م، ص40.

المهيمن على التفكير العشائري المتمثل وماذا ستكسب العشيرة بصفة شخصية[1]. ومع تقدم عامل الوقت ونجاح القوات البريطانية المتعاقبة في الميدان، رسخ مفهوم أن يتحول رؤساء العشائر إلى صف الجانب البريطاني، ولكن عندما أجبرت القوات البريطانية عام 1916م على التراجع بعد معركة "سلمان باك" ثلاثون كم جنوب بغداد، انقلبت هذه العشائر ضدها، ولعل ذلك لم يكن بسبب كره الغازي الجديد بقدر الخوف من الظالم التركي[2].

ج. ولاية الموصل تحت السيطرة البريطانية

شهد عام 1917 ثلاث أحداث مهمة، كان الأول منها وصول القوات البريطانية إلى بغداد[3]، وقد مسحت ذكرى الخيبة العسكرية الكبيرة في معركة الكوت عام 1916، والثاني توقف روسيا عن الاشتراك في الحرب إلى جانب بريطانيا وفرنسا بعد نجاح ثورتها الاشتراكية عام 1917م، فيما كان الحدث الثالث هو اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بدلاً من روسيا في نفس العام[4]. ويبدو على ما

---

(1) المصدر نفسه، ص41.

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص153.

(3) سقطت بغداد بيد القوات البريطانية في الحادي عشر من آذار 1917م منهيةً بذلك أربعة قرون من الحكم العثماني. وفي السابع عشر من آذار أصدر الجنرال البريطاني (مود) بياناً يضع ما يفهم منه أنه سياسة بريطانية. بالقول "إلى أهالي ولاية بغداد، إن جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم كفاتحين أو أعداء بل كمحررين. يا أهالي بغداد ... لقد أمرت أن أدعوكم بواسطة أعيانكم وأكابركم وممثليكم بأن تشاركوا في إدارة شؤونكم المدنية بالتعاون مع الممثلين السياسيين لبريطانيا العظمى المرافقين للجيش البريطاني، وذلك حتى تتحدوا مع أبناء جلدتكم في الشمال والشرق والجنوب والغرب لتحقيق مطامع قومكم. انظر: غسان العطية، المصدر السابق، ص203.

(4) مذكرة من الكابتن لورنس العرب إلى الشريف حسين بن علي مؤرخة في 30 تموز 1917م يشعرهُ بعدم التأثر لما ذكر في وسائل الإعلام الروسية حول اتفاقية سايكس – بيكو.

ظهر لاحقاً أن أحد أسباب الزحف العسكري البريطاني إلى بغداد هو السيطرة على المنطقة المخصصة لبريطانيا في الاتفاقيات السرية لاسيما اتفاقية سايكس - بيكو عام 1916م بين باريس ولندن، وقد كشفها الروس فيما بعد لإحراج بريطانيا أمام شركاءها من العرب أولاً[1]، وكسب ودّ العرب في سياسة جديدة تختلف عن سياسة روسيا القيصرية ثانيا، وربما وجدت روسيا البلشفية أنها خرجت خالية اليدين من الحرب دون قدرة على كسب المناطق الكردية المتاخمة لحدودها ومنها كردستان العراق.

إن الظروف التي أوصلت القوات البريطانية على مشارف مدينة الموصل في تشرين الأول عام 1918م، قد أخذت حيزاً كبيراً من تفكير الحكومة البريطانية، وذلك بسبب الآراء المتباينة حول مستقبل الموصل، ومنها أن بريطانيا لا تريد أن تكون لها حدود مشتركة مع روسيا، أي وهذا تفكير بريطاني، أن تكون الموصل منطقة عازلة (Buffer Zone) تفصل روسيا عن بريطانيا، وقد سعى إلى مثل هذا المقترح اللورد كتشنر والسير مارك سايكس[2]. إلا أن الرأي الجديد الذي تبنته الحكومة البريطانية بشأن مستقبل ولاية الموصل قد عبّر عنه في تشرين الأول عام 1917م، وهو أن تكون

---

(1) لقد تناول كثيرون بالبحث والتعليق التباين الواقع بين اتفاقية سايكس - بيكو ووعود بريطانيا المقطوعة لشريف مكة الحسين بن علي، ولأنها أخفيت سراً على العرب. لقد عم العلم بالاتفاقية بعد نجاح الثورة البلشفية الروسية عام 1917 إذ نشر الروس الوثيقة وتعمد الأتراك بثها بين العرب إحراجاً للبريطانيين، ولا ريب أنها كانت بالنسبة للعرب مصدراً لارتيابهم. فالاتفاقية قد تنكرت للمبادئ التي وردت في= =مراسلات الحسين - مكماهون، لأنها نصت على تقسيم العراق إلى منطقتين سياسيتين أحدهما فرنسية والأخرى بريطانية بدلاً من جعله دولة واحدة.

Kedourie, England and the Middle East. op. cit, P. 35

(2) Documents on British foreign policy, series 1, Vol. IV, p. 374, Memorandum by Balfour, Sep. 9, 1919.

الولاية تحت السيطرة البريطانية[1]، وأن لويد جورج[2] رئيس الوزراء البريطاني كان حريصاً على جعل الموصل ضمن منطقة النفوذ البريطانية وذلك بالدرجة الأولى لثروتها الكامنة، ولاسيما النفط[3]. الأمر الذي غير من اتفاق سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا، وقد خرجت الموصل من حصة فرنسا كما كان عليه الاتفاق الأولي. وفي الثلاثين من تشرين الأول 1918م عقدت الهدنة مع تركيا منهية بذلك أربع سنوات من الحرب[4]. ولكن دون أن تنهي مشكلة بقيت قائمة إلى يومنا هذا، وبقيت تركيا ومؤسس أركانها الحديثة الجنرال مصطفى كمال أتاتورك يقول في عام 1925م بعد أن جاء قرار عصبة الأمم مخالفاً لوجهة النظر التركية "إننا نريد كل ولاية الموصل السابقة على جانبيّ نهر دجلة والفرات وسواءاً كانت تحت الانتداب أو لم تكن. إننا لن نتخلى عن وجهة النظر هذه"[5]. ولعل ما يجعلها حاضرة في ذهن السياسيين

(1) Letter from Sykes to Lord Robert Cecil, Oct. 13, 1917.

(2) لويد جورج: ولد في مانشستر عام 1863م وتوفي في عام 1945م. هو أحد زعماء حزب الأحرار البريطاني، وكان رئيساً لوزراء بريطانيا أثناء النصف الأخير من الحرب العالمية الأولى. ذاع صيته بوصفه سياسياً راديكالياً، وعمل بين (1908-1915م) وزيراً للمالية وقد تبنى معاش كبار السن الذي صدر عام 1911. وفي عام 1916 خلف لويد اللورد هوراشيو كتشنر وزيراً للحرب. ويعتبر لويد جورج واحداً من أشهر القادة العسكريين وارتفعت في ظل قيادته الروح المعنوية للمدنيين. وفي مؤتمر السلام في فرساي عام 1919، نجح لويد في التوصل إلى حل وسط بين مثالية الرئيس الأمريكي (وُدرو ولسون) من جهة والشروط المتعنتة للسلام التي كان يريدها رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو من جهة أخرى. خسر لويد جورج دعم المحافظين له، كما فشلت في= =الوقت ذاته سياسته المؤيدة لليونان، فقدم استقالته عام 1922م وكان عمره (59) عاماً. انظر: الموسوعة الحرة.

(3) Mark Sykes, His life and letters, London, 1923, pp. 249-250.

(4) نوري المرسومي، الانهيار، بداية وليس نهاية، القاهرة، 2006م، ص96-97.

(5) محمد نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، العرب والأتراك في عالم متغير، ميشال نوفل وآخرون، ج1، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 1993م، ص131.

الأتراك، هو ما عبر عنه مجلس النواب التركي "ربما ننتظر زمناً نستطيع أن نكون فيه أقوياء ونضع أيدينا على الموصل"[1]. قام آي. تي. ويلسون المولود عام 1884 بواجب المسؤولية عن الإدارة خلفاً للسير برسي كوكس في نيسان 1918م كوكيل للحاكم الملكي. وينظر إلى ويلسون الذي تخرج من كلية (ساند هربت) العسكرية انه قرأ بعمق تاريخ بريطانيا الاستعماري واهتم بالتفاصيل الدقيقة للإدارة الاستعمارية، وقد وجدناه يؤمن بعمق بالموعظة التي يردّدها "أن على انكلترا ألا تنسى دورها في تعليم الأمم كيف تعيش"[2] وكثيراً ما يقول لوزارة الخارجية إلى ضرورة حكم العراق بصورة مباشرة لأنه كما يقول أن شعب العراق غير قادر على إدارة شؤونه بنفسه[3].

كان من نتائج الاستفتاء الذي أجراه ويلسون والمؤلف من ثلاث أسئلة في تشرين الثاني 1918[4]، أنها جاءت مطابقة لما أراد. والواقع أن فكرة الاستفتاء

---

(1) Sir Percy Cox "Iraq" United Empire, Vol. XX, No. 3, March 1929, p. 143.

(2) Wilson, A Clash of Loyalties, pp. 193-194.

(3) كانت الأسئلة الثلاث بتدبير بين ويلسون والحكام السياسيين الذين كانوا تحت سلطته للتأثير على رموز الشعب العراقي:

أ. هل يؤيدون إقامة دولة عربية واحدة تحت إشراف بريطاني تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج الفارسي.

ب. وفي هذه الحالة هل يرون تنصيب رئيس عربي فخري على هذه الدولة الجديدة.=

ج. فإن كان الأمر كذلك فمن يفضلونه رئيساً؟

وفي رأينا أن من المهم جداً الحصول على إفصاح صادق للرأي المحلي حول هذه النقاط، إفصاح من النوع الذي يمكننا إعلانه على العالم باعتباره الرأي غير الخاضع لتأثير والمعلن من سكان بلاد ما بين النهرين.

F.O 882/23: Arab Bureau papers. No. Mes/19/17 Enclosed Telegram from secretary of state for India to political officer, Baghdad, dated 28 Nov. 1918.

(4) غسان العطية، المصدر السابقن ص236.

بالأصل هي فكرة ويلسون، وقد باركتها الحكومة البريطانية دون الإشارة لطريقة تطبيقها. وفيها تمكن ويلسون الاستعماري التخلص من آراء لورنس العرب الذي يدعو إلى تقسيم العراق إلى دولتين يرأسهما حاكمان من أنجال الشريف الحسين بن علي، فيما كانت المدرسة الهندية التي يمثلها ويلسون تدعو إلى عراق موحد تحت حكم بريطاني مباشر. ولكنه لم يشر من قريب أو بعيد في استفتائه المقصود إقامة دولة كردية مستقلة أو حكومة تتمتع بحكم ذاتي قبل عام 1919م. وهي نظرة استعمارية سعت الإدارة البريطانية إلى تجسيدها عندما عينت الجنرال ويلسون حاكماً سياسياً عاما وهو المتشبث بمبدأ "عبأ الرجل الأبيض"[1]. وما يحمله من أفكار عنصرية لا يقرّها دين الإسلام. ولكنه في نظر لندن يقوم بواجب المخلص لبلده حين قدرت حكومة صاحب الجلالة كل التقدير ما أنجزه ويلسون في مهمته (الاستفتائية) وعززت من مركزه تجاه خط الشريف العربي الحسين بن علي المكرس لإعلاء شأن العرب في الاستقلال، وقد وصلته الرسالة بتوقيع وزير الدولة لشؤون الهند في الرابع عشر من شباط 1919م، وفي متنّها الحاجة إلى بلورة فكرة عن دستور الدولة العربية، والهيمنة البريطانية الفعالة دون نزاع، يفضي بمرور الزمن إلى مشاركة عربية لحكم البلاد فعلياً ويحول دون زج القومية العربية في معارضة دائمة للسيطرة البريطانية[2].

د. مسودة ويلسون لمستقبل العراق عام 1919م

حرر ويلسون مسودة جواب على رسالة وزارة الهند المؤرخة في الرابع عشر من شباط عام 1919م أي بعد أسبوع، وهي أن دولة العراق الجديدة تضم ثلاث ولايات بما فيها (دير الزور) في سورية حالياً، وأن لا يكون فيها أمير عربي بل إدارة يرأسها مندوب سام بريطاني ووكلاء يديرون المدن التالية، البصرة، بغداد، الفرات، الموصل.

(1) المصدر نفسه، ص266.

(2) F.O. 371/4148/27510, from secretary of state to civil commissioner - Baghdad, Feb. 14, 1919.

واقترح ويلسون إنشاء مجالس في الأقضية والألوية (محافظات) كهيئات استشارية، دون الحاجة إلى تعيين محافظين عرب يتمتعون بصفة الاستقلالية[1]. وكان ما تضمنته مسودة ويلسون أن منح شيء من الحكم الذاتي للأكراد في كردستان يترك كما نفضل إلى مبادرتنا ولا يقرر في مؤتمر السلام في باريس إن أمكن. بيد أنه أشار إذا منحت كردستان مركزاً قانونياً منفصلاً فسيكون هناك خمسة ألوية (محافظات) وليس أربعة[2]. إن موافقة ضباطه السياسيين على شكل الدولة العراقية التي تديرها بريطانيا مع دور صغير يسند إلى العرب، لم يكن للآخرين خارج العراق دوراً لتبديل وجهة نظر ويلسون - ربما لضعف تصورهم عن طبيعة المجتمع العراقي وطريقة حياتهم وعاداتهم - إلا صوت وحيد هو صوت السكرتير القضائي السير "ادغار بونام - كارتر" الذي نادى بمشاركة عربية أوسع مما اقترحه ويلسون.

وذهب كارتر الذي استخلص تجربته المفيدة في السودان ومصر، إلى ضرورة أن يكون من العرب وزراء أو مساعدين للوزراء وتشكيل مجلس تشريعي دون التقليل من شأن مركز العرب، وهو كما يراه تعزيزاً ونجاحاً لمسلك الموظفين الإنكليز في الإدارة[3].

استمع الحاكم السياسي للعراق ويلسون إلى طروحات الوفود المشاركة وهو يحضر مؤتمر السلام في باريس عام 1919م للدول المنتصرة في الحرب، ومنها ما أرادها الرئيس الأمريكي ولسن عام 1919 حول حق تقرير المصير للشعوب المتحررة من نير وتسلط الحكم التركي لأربعة قرون[4]. وكان من يقرأ بنود الرئيس الأمريكي الأربعة عشر يفهم منها مقدار تأثر الرئيس بالثورة الفرنسية عام 1897 التي هيأت المجتمع

(1) F.O. 371/4148/60942, secret, Mesopotamia, future constitution. Enclosed No. 5. note by revenue and financial secretary, Baghdad, Feb. 21, 1919.

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص239.

(3) From Carter to Wilson, dated, March 11, 1919.

(4) رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، ط1، بيروت، 1999م، ص72.

الفرنسي لأن يحكم نفسه بنفسه، وربما كان الوفد الفرنسي الحاضر في مؤتمر السلام يجد أن وقت المبادئ قد مرّ عليه عقدين من الزمان، وأن حاجة الناس الثائرين في الثورة الفرنسية هو الحصول على رغيف الخبز بطريقة ميسّرة.

وها هي فرنسا التي شاركت بدماء أبناءها لتحرير الآخرين من الظلم تطلب حقها في الحصول على جزء من ثروة الدولة العثمانية المريضة وهي إن لم تقدم عليها فإن آخرين مثل روسيا ستملأ الفراغ وهو ما أيده المندوب البريطاني في المؤتمر وفي عقله اتفاقية سايكس - بيكو وليس مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن وقد ثخنت جراح بريطانيا في الحرب، وخاصة بعد نكسة معركة الكوت عام 1916م.

أما الجانب العربي في مؤتمر فرساي للسلام[1]، فقد كان مقتصراً على حضور الأمير فيصل بن الشريف حسين بن علي نظراً لكون والده قد اشترك في الحرب ضد الأتراك عام 1916م. ولعل ويلسون الذي كان بين الحاضرين استمع هو الآخر إلى خطاب الأمير فيصل ممثل العرب لمدة عشرين دقيقة، وكانت المفارقة التي صاحبت

---

(1) مؤتمر فرساي Treaty of Versailles: وقعت يوم 28 حزيران 1919 في مدينة فرسايل في فرنسا بين الحلفاء وألمانيا. عالجت موادها: تخفيف حجم القوات المسلحة الألمانية المندحرة إلى مائة ألف شخص لفرض القانون والنظام الداخلي وواجبات الحدود، إلغاء التجنيد الإلزامي، تعطيل التحصينات، ووضع تحديدات شديدة على التسلح. حددت القوة البحرية الألمانية بست سفن حربية و(30) سفينة صغيرة، وعدم بناء سفن حربية حجمها يزيد عن 100.000 طن، تخفيض هيئة الركن من (34) ألف إلى (4) آلاف، وإلغاء جميع الطائرات البحرية. كما عالج المؤتمر مسألة حقوق العرب، وتبين أن للعرب دولة الحجاز التي يديرها الشريف بن الحسين وليس له حق أو أنجاله في سورية والعراق، مما أدى بالأمير فيصل إلى ترك المؤتمر دون التوقيع عليها.

The Rise and Fall of the third Reich, New York, Fawcett publication, 1962, pp. 92-93.

الخطـاب تمثلـت في أن "لـورنس العـرب"[1] الأسـطورة الإنكليزيـة هـو مـن كـان يـترجم

(1) انقسم العشرات من الكتاب والباحثين حول شخصية (لورنس العرب) بين من يراه جاسوسا ذكيا اندس بين العرب لأغراض استعمارية ومن اعتبره أسطورة انجليزية وبين هؤلاء وأولئك وقف فريق ثالث يحاول التوفيق بين الرأيين لقد حازت شخصية لورنس على تألق فريد نتيجة لثورة الجدل التي قامت حوله ولا تزال وعلى حجم مشاركته وأهميتها في ثورة العرب الكبرى والتي فجرها الهاشميون أثناء الحرب العالمية الأولى. إن الذين تناولوا شخصية (لورنس العرب) من الغربيين اعتبروه أسطورة وأوصلوه إلى الذروة حتى وقف مع (نابليون) و(تشرشل) و(برناردشو) و(فولتير) و(روسو) وغيرهم. كما اعتبروه ثروة قومية ينتمي إلى أمة غربية قام بالقضاء على الخلافة الإسلامية وقسم المنطقة العربية وقدمها هدية للغرب.

أما الشرقيون الذين كتبوا عنه فقد حملوا في أذهانهم صورة المستعمر والجاسوس البريطاني ومقسم الأمة ومحطم دولة الخلافة الإسلامية وفاتح الشرق أمام المستعمرين البريطانيين والفرنسيين ، فهو صورة من صور المستعمر وان كان قد قدم نفسه بذكاء ودهاء إلى أن وصل إلى صانعي القرار.

وهناك صورة رسمها لورنس لنفسه من خلال ما كتبه في مذكراته وكتبة والوثائق التي أفرجت عنها وزارة الخارجية البريطانية.

ولد توماس ادوارد لورنس في عام 1888 في انكلترا وهو ابن غير شرعي والده ايرلندي ويقال أن الولادة غير الشرعية أثرت في تكوين شخصيته وكانت حافزا له للسعي إلى التفوق لمحو عار الولادة الغير شرعية. ومنذ صغره ظهرت عليه نزعة السيطرة والتفوق الحاد والقيادة والشجاعة في لعبتي السلم والحرب ... كما بدت علية سيماء الذكاء الحاد والمخيلة والوثابة والإحساس المرهف.

أنهى دراسته الثانوية ثم التحق بجامعة أكسفورد قسم الآثار ثم بدأت الحرب العالمية الأولى فعين لورانس برتبة ضابط احتياط في فرع الخراط لدى القيادة العامة للقوات البريطانية (المحتلة للقاهرة في حينه) وبعد ذلك التحق بمقر المخابرات البريطانية بالقاهرة.

وفي 1916 م توجه السير ستور البريطاني إلى السعودية وكان اسمها في حينه (الحجاز) أو الجزيرة العربية يرافقه لورنس وبعض الضباط البريطانيين كانت تلك الرحلة تاريخية بالنسبة إلى

لورنس إذ انه بدأت معه أسطورة (لورنس العرب) بل بدأت معهُ اكبر ملحمة عرفتها حياة إنسان بريطاني ...

إنها قصة رجل تشبه أخبار الخرافات فقد استطاع التسلل الى القبائل العربية التي كانت ثائرة على الاستعمار العثماني وراغبة في التخلص من حكم (الأتراك).

استطاع لورنس أن يقنع العرب بالثورة على العثمانيين والتحالف مع بريطانيا مقابل التعهد لهم بإقامة دولة عربية واحدة مستقلة ... تمتد من البحر الأحمر حتى الخليج العربي وتشمل الجزيرة العربية بأسرها بما فيها الساحل السوري الذي يضم سوريا، لبنان، فلسطين ...

وقام لورنس في حينه بتسليم شريف مكة رسائل موقعة من مكماهون المندوب السامي البريطاني في مصر وهذه الرسائل تتعهد باسم الحكومة البريطانية بتنفيذ التعهدات المذكورة أعلاه وسميت هذه الرسائل بـ (مذكرات مكماهون).

وهكذا بدا لورنس عمله في المنطقة العربية كضابط ارتباط، كان غرضه الأساسي الوقوف مع حاجات القوات العربية المحاربة ، تمهيداً لتزويدها بحاجاتها من المؤن والسلاح ولكن ما ان انتهت الحرب العالمية الأولى حتى تنكرت بريطانيا لوعودها هذه وجزأت البلاد العربية كما هو معروف وذهبت وعود (لورنس) أدراج الرياح ... مما أوقعه في حرج كبير أمام أصدقائه العرب.

وفي مؤتمر "فرساي" في باريس عام 1919م الذي عقد بعد نهاية الحرب ظهر لورنس كشخصية مؤثرة في مجاريات المؤتمر وحاول انتزاع شيء للعرب في صراع محموم لاقتسام مناطق النفوذ في الشرق ولكن كل محاولاته ذهبت سدى ...

هنا استغل البعض – ممن لم يحبوا هذا البريطاني الفرصة - فبدأو في تشويه صورته . . بأنه ليس إلا مجرد عميل مهمته الأساسية هي تفتيت البلاد العربية وعدم السماح لها بتوحيد قواها لان وعد لورنس لشريف مكة باسم بريطانيا كان ينص على قيام القبائل العربية بالثورة ضد الأتراك مقابل قيام دولة عربية وهو ما لم يحدث.

اتضح فيما بعد أن البريطانيين لم يخلوا بوعودهم للعرب فقط ، بل أنهم عقدوا اتفاقا سريا مع فرنسا في 1916 عرف هذا الاتفاق فيما بعد باسم (معاهدة سايكس - بيكو)، وفق هذه المعاهدة تعود سوريا ولبنان لفرنسا وتعود العراق والأردن وفلسطين لبريطانيا لذا فان جميع هذه المعاهدات جعلت العهود المقطوعة للعرب من قبل لورنس باطلة وقد اعترف لورنس بذلك.

أما الحكومة البريطانية فقد اعتبرت أن لورنس يقوم بخداع العرب لمصلحتها فقامت بمنحه (وسام الحرب) ولكن لورنس عندما شعر بما يبيت للعرب، رفض الوسام ... فاعتبره الملك البريطاني هذا الرفض إهانة له كما سبق له أن رفض استلام معاشه من الجيش البريطاني ليضل حرا في تصرفاته.

بعد كل ذلك وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انتهت مهمة لورنس تقريباً في البلاد العربية فعاد إلى بريطانيا وعين مستشارا للسير ونستون تشرشل وبقى في هذه الوظيفة يمارس اختصاص الشؤون العربية حتى عام 1922 حيث استقال فجأة من عمله وكان قد بلغ من العمر (34) عاما.

وقد صرح لأحد الصحفيين عن سبب استقالته انه ترك العمل لأنه أصبح يخجل من نفسه لأنه لم يستطع تحقيق الآمال التي علقها عليه أصدقاؤه العرب ...

= وبعد هذه الاستقالة أصيب لورنس بالاكتئاب الشديد فانطوى على نفسه مبتعدا عن الجميع حتى لم يعد يراه احد مطلقا فأخذت الإشاعات تنطلق هنا وهناك حول اختفائه .. منها من قال انه أصيب بالجنون وعاد إلى الصحراء العربية التي أحبها ليبقى بقية حياته فيها تكفيرا عن خداعه للعرب. .

وإشاعة ثانية تقول انه توجه إلى (التبت) وانتسب إلى احد الأديرة البوذية وحلق شهر رأسه على الصفر وأصبح راهبا بوذيا هناك تأديبا لنفسه ولكن لورنس كان قد شغل نفسه بشيء آخر ولم يعد للصحراء ولا إلى التبت فقد ظهر في عام 1926 حيث تبين أنه كان معتكفا في منزل ريفي صغير يؤلف كتابة الشهير الذي سماه "أعمدة الحكمة السبعة" وقد شرح فيه جميع ما جرى معه خلال الأعوام التي قضاها في البلاد العربية (مصر، الحجاز، العراق، سوريا) وفي هذا الكتاب قال لورنس كل شيء بصراحة متناهية فلا رحم احد من قلمه .. ولا رحم نفسه أيضا.. حيث نشر في كتابة صراحة أن بريطانيا خانت القضية العربية بمفهوم تلك الأيام ..

وقد جاء الكتاب تحفة أدبية حوى كل شيء عن مغامراته .. وما أن صدر هذا الكتاب إلى الأسواق حتى عادت أسهم لورنس إلى الارتفاع لدى الشعب البريطاني حتى وصل إلى مرتبة التقديس والاحترام من قبل البريطانيين الذين سمعوا بما قدم لبلاده من الخدمات فوصفوه بأنه يحمل أفضل سمات الإنسان الشريف الحكيم العادل الشجاع الذي يتعامل مع الملوك والشعراء ومنهم من سماه (هذا العربي الابيض) و(ملك دمشق غير المتوج) وانه أشهر بريطاني في

الخطاب العربي للأمم المنتصرة في الحرب[1]. وفهم ويلسون أن لا أحد كان منسجماً مع طروحات الوفدين البريطاني والفرنسي حول الغنائم، وأن الأمير فيصل الذي غادر قاعة المؤتمر ولم يوقع على معاهدة المنتصرين في فرساي كان محقاً - لأنه ليس منتصراً مثلهم - عندما أخبره الوفد البريطاني أنه يمثل والده ملك الحجاز وليس العرب الآخرين في سورية والعراق، وقادت الأحداث اللاحقة والمثيرة إلى إقصاء والده - الشريف حسين - ونفيه إلى قبرص عام 1924م[2] لأنه رفض مسايرة السياسة البريطانية التي أرادت أن تكون هناك إمبراطورية واحدة في الشرق هي الإمبراطورية

القرن العشرين بعد ونستون تشرشل ونتيجة تعلق البريطانيين به أقيم له تمثال في كاتدرائية القديس بولس إلى جانب تمثالي نلسون وولنفتون.

في 13ايار /مايو 1935 بينما كان لورنس يسير على دراجته النارية بسرعة جنونه كما كان شأنه دوما في احد شوارع لندن اعترضه فجأة صبيان يركبان دراجة هوائية فحاول تجنبهما وتحاشي صدمهما بدراجته النارية فاختل توازنه وسقط على الأرض فاصطدم رأسه بأحجار الرصيف السوداء بقوة ففقد وعيه ونقل إلى المستشفى حيث توفي بعد خمس أعوام. انظر: عيسى جبران، المصدر السابق، ص294-297.

(1) عيسى جبران، المصدر السابق، ص294-295.

(2) تحت ضغط قوة آل سعود العسكرية على مدينة جدة عاصمة مملكة الحجاز، طلب الإنكليز من الأمير عبد الله بن الحسين لأن يغادر والدهُ العقبة منتصف أيار/مايو 1925م، ثم أعقبتهُ بإنذار لترك العقبة في نهاية شهر مايو 1925 وقد احتج الحسين بن علي على الإنذار البريطاني، واتهم بشكل غير مباشر بريطانيا في دعم عبد العزيز آل سعود ضده حتى حددت قبرص مكان لنفيه في 24 حزيران 1925م، وكان رئيس الوزراء البريطاني بلدوين فرحاً في النهاية التي وصل إليها الحسين بن علي - الذي رفض التوقيع على معاهدة فرساي، وعناده في الدفاع عن قضية العرب لأجل الاستقلال - توفي الشريف الحسين بن علي ليلة ¾ حزيران 1931 ودفن في القدس عند قبة الصخرة باحتفال مهيب. وقد خسر مملكته الحجاز. انظر: سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية 1921-1925م، ط2، عمان، 1972م، ص212-224.

البريطانية وليس العرب إلا منفذين[1]. وهو ما عمل عليه اللورد كيرزن نائب الملك في الهند وهو يحضر مع ويلسون اجتماعات اللجنة الوزارية للشؤون الشرقية لإنشاء خمسة ألوية في العراق (محافظات)، وإنشاء لواء عربي في الموصل يحده شريط لدولة كردية ذات حكم ذاتي برئاسة شيوخ أكراد مع مستشارين سياسيين بريطانيين[2].

وتساءل ويلسون مع نفسه ماذا تبدل وقد اتفقنا في لندن قبل شهر واحد؟ وفي عقله أن بريطانيا لا يمكن أن تتخلى عن ولاية الموصل للأتراك أو لفرنسا، ولكنها تتحاشى إثارة الشكوك الفرنسية[3]. إلا انه توصل من خلال موقعه ومراسلاته مع الهند ولندن أن قرب الموصل من تركيا وسورية يعزز الاتجاه القومي، وأن الحركة القومية في تركيا بزعامة مصطفى كمال أتاتورك في صيف 1919 قد أنعشت الآمال في إعادة الوحدة مع تركيا، وكانت تلك الآمال تشغل بال مجموعة من الموظفين السابقين والوجهاء ذوي الأصل التركي القاطنين في بغداد والموصل[4]. وأن مواقف الزعيم القومي التركي أتاتورك نحو القوميين العرب قد أجبرت العناصر المؤيدة لتركيا على التعاون، فالكماليون قد قبلوا بحق العرب بالاستقلال وتخلوا نيابة عن تركيا عن جميع المطالب في العالم العربي[5]. وكان الأكراد الذين وضعوا أيديهم بيد كمال أتاتورك

(1) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، بيروت، دار الريحاني للطباعة والنشر، 1954م، ص400-401.

(2) F.O. 371/4149/72964. From secretary of state to civil commissioner, Baghdad, May, 9, 1919.

(3) From foreign office, June 30, 1919 to under secretary of state for India office.

(4) ساطع الحصري، يوم ميسلون، بيروت، 1948م، ص178.

(5) كانت الحركة العربية في العراق على خلاف حالها في سورية، حركة جديدة لم تكن قد دخلت في نزاع مسلح مع الأتراك. لذا فإنها كانت أكثر ميلاً نحو التعاون مع الأتراك لتحقيق الهدف المشترك تدمير الإدارة البريطانية في العراق. بيد أن دعوة الجماعة المناصرة للأتراك في العراق

ضد الاعتداءات اليونانية على الأمة التركية، 1919-1922م، قد شعروا بالغضب والتذمر من الهيمنة البريطانية، والطريقة المتبعة لتهميش وجودهم[1]. وقيل ذلك ضد الأرمن خلال عامي 1915-1918م لديمومة الأمتيّن التركية والكردية في صراعهما الطويل للبقاء بين الأمم[2]. ولعل ما جعل السياسة البريطانية تجاه العراق تسير في وضع غير مريح، أن ويلسون كان يعرف أن (كيرزن) في وزارة الخارجية و(مونتاغو) في وزارة الهند على غير وئام، وأن السياسة البريطانية تدار برأسين هما وزارة الخارجية ووزارة الهند التي أبدت رأيها وانتقادها على درجات مختلفة لجهاز رسم السياسة[3]. وهو ما أشعر الحكومة الفرنسية بالغثيان بعد أن عرفت أن زيارة رئيس وزرائها كليمنصو إلى لندن في أواخر عام 1918 قد استثمرت لصالح لندن من أجل نفط الموصل[4]. ليقول عنها المسيو (دوسي) أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية في أيلول 1919 أنه "لو تخلت بريطانيا عن بلاد ما بين النهرين فسيّسر فرنسا التخلي عن سورية فتترك بذلك الإمبراطورية التركية كما هي دون مساس"[5] وكان ذلك بعد مؤتمر السلام في باريس (فرساي)، وهو ما خالفه لورنس العرب - وهو خبير بالنفسية العربية وطريقة تفكيرهم السريعة - لأن يقول عن معضلة فرنسا في سورية قد دفعت بريطانيا نحو سياسة أكثر تحرراً في العراق، بقوله "ما دمنا أكثر تحرراً

إلى انتداب تركي لمعارضة الانتداب البريطاني قد أحدث استياء، ذلك لأن أنصار الوحدة العربية اعترضوا على خضوعهم لأي دولة منتدبة.

Gerard Chaliand, People with out county, the Kurds and Kurdistan, London, 1980, p. 40.

Mesopotamia, police, abstract of intelligence, Vol. 2, Baghdad, May 22, 1926, No. 21, Paragraph 391.

(1) سعد الله صلاح، المسألة الكردية (مرحلة جديدة)، بغداد، مطبعة شفيق، 1991م، ص6.

(2) المصدر نفسه، ص7.

(3) غسان العطية، المصدر السابق، ص246.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص96.

(5) Kedourie, England and the Middle East, p. 133.

فنحن الذين نعزف اللحن"[1] ذلك لأن الفرنسيين كانوا يقولون فرنسا في سورية كما بريطانيا في العراق. إن مرحلة ما بعد مؤتمر فرساي للسلام في فرنسا قد أظهر عوامل خارج نطاق لندن وبغداد أثرت في تطور السياسة البريطانية تجاه العراق خلال 1919-1920م، ومنها موقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فالأولى كانت من المرونة السياسة لكل أنواع التغييرات في الشرق الأوسط شرط الحصول على شيء ما[2]، والثانية تصف لندن بالدولة الاستعمارية وأنها لا تريد إحقاق حقوق الشعوب ولكنها، لم تقلها علناً، مع إدراك واشنطن أن لندن بدأت بتكيّيف سياستها مع سياسة واشنطن نظراً لقوتها العسكرية والاقتصادية بعد الحرب[3]، وكان العامل الضاغط الآخر على مجمل السياسة البريطانية في العراق، من ضباط عراقيين يعيشون في سورية، وقد أطلقوا عدة نداءات للإدارة البريطانية لأن توسع مشاركة العرب في أي إدارة مقبلة للعراق - كبديل للإدارة المباشرة التي يريدها ويلسون - فاستاء ويلسون وعارض بشدة إجراء أي اتصال رسمي بالضباط القوميين الذين اعتبرهم نفر ضئيل[4]، وكانت أشبه بالرياح القوية التي دخلت من شباك غربي لا قدرة للندن على إيقافها، وبات على ويلسون أن يتوقف عن طروحاته منذ النصف الثاني من عام 1919م وأن طروحات رجال المخابرات البريطانية - الذين ازدادوا عدداً في العراق بعد نهاية الحرب - أمثال كلايتون ولورانس ويونغ وجويس قد أدركوا أن خدمة المصالح البريطانية أن تتيح للعرب سهماً في إدارة شؤونهم[5]. بل وفي نظرة موضوعية للحوارات التي تجريها مع علماء الدين السنة والشيعة وهم راغبون بوجودنا، كما هي

(1) Letter from Colonel Lawrence to Earl Curzon, Sep. 25, 1919, pp. 422-424.

(2) England and the Middle East, p. 133.

(3) F.O. 371/4148/13298 War Cabinet – Eastern Committee. Secret. 39th meeting, dated, Nov. 27, 1918.

(4) Documents on British Policy 1919-1939, 1st series, Vol, IV. P. 286.

(5) T. E. Lawrence, Seven Pillars of Wisdom, Penguin press, London, 1965, pp. 59-60.

القبائل العربية، أو رؤساء العشائر في الجنوب والوسط والشمال، يريدون السير برسي كوكس مندوباً سامياً على العراق بدلاً من ويلسون، ودعت غرترود بيل (السكرتيرة الشرقية للحاكم الملكي في بغداد (كوكس) لأن تشير في مذكرتها في أواخر عام 1919 بضرورة ترشيح ملك على عرش العراق[1]. خصوصاً وأن الرأي العام البريطاني يبدو متلهفاً لعدم توسيع الالتزامات البريطانية في العراق بعد الحرب بسبب الإنهاك الذي أصاب الاقتصاد البريطاني، واستمرار الكلفة الباهظة للاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة في العراق لمواجهة انتفاضات شعبية في الجنوب أو في الوسط أو في كردستان العراق[2].

ويظهر من مناقشة جرت في مجلس العموم البريطاني في شباط 1920 حول ترك حامية عسكرية في العراق وتحمل نفقاتها، هي ما أشار إليها ونستون تشرشل وزير المستعمرات بالقول "أنا لست مستعداً أن أقرّ بوجود عشرين إلى ثلاثين ألفاً من الجنود البيض وثلاثين إلى أربعين ألفاً من القوات الهندية سيكون ضرورياً للسيطرة على كل قرية صغيرة ومركز بسيط في بلاد ما بين النهرين[3] إني لا أفهم لماذا تكون السياسة التي تسوس الدولة على هذه الدرجة من الإفلاس في بلاد ما بين النهرين في حين أنها على درجة كبيرة من النجاح في أنحاء أخرى"[4]، وهي إشارة لكل من يعمل في مجال السياسة البريطانية أن حكومة لندن وليس الهند على استعداد لفتح دكاكين بقالة يجلس في كل واحدة إنكليزي بانتظار أن يبيع لعراقي سلعة في آخر النهار. كما أن التزامات ومصالح بريطانيا العليا ليست محصورة في العراق لكي يتفرغ كلياً. لتظهر فيما بعد وكأن هناك تباعداً بين الحكام السياسيين في مدن العراق وبين رؤساء العشائر المختلفة، وضعف قدرة رجال الدين على تبسيط الأمور للأتباع لكي لا يبالغوا في

(1) Bell, The letters of Gertrude Bell, Vol. II, p. 463.
(2) Young, The Independent Arab, p. 294.
(3) Young, op. cit, p. 295.
(4) مناقشات مجلس العموم البريطاني (المجلد 129) عمود 187 في 22 آذار 1920م.

فتواهم الدينية أن الغازي البريطاني نصراني وهو غير مقبول، ليكون البلاشفة الشيوعيين في العراق أكثر قبولاً، وهو ما عبر عنه تقرير بريطاني عام 1917[1].

3. ثورة الكرد الشعبية الأولى ضد الغزو البريطاني عام 1919م

لم تدع بريطانيا الغازية لكردستان العراق (الجنوبي) عام 1918م مجالاً للشك في نواياها الاستعمارية. كانت الذريعة المتاحة لهم لإقناع الآخرين، أنها تريد إعادة القوانين والأنظمة إلى أهالي ولاية الموصل وسناجقها (كركوك، أربيل، السليمانية) وخاصة زعماء العشائر الذين تمردوا على أوامر الحكام السياسيين[2]. وعلى العكس مما حدث في ولايتي البصرة وبغداد فقد أقام الجيش البريطاني في ولاية الموصل إدارة عسكرية وليس مدنية وقد يكون تعليلها أن عمليات تمرد ضدها يمكن أن يعملها الشيخ محمود الحفيد الذي سبق وأن قاتلهم في معركة الشعيبة عام 1915[3]. كما هي الخشية من تجدد النزاع العسكري بين الأتراك والإنكليز على أحقية ولاية الموصل وقد التزم الأتراك بالهدنة في تشرين الثاني 1918م، ودخلها الجيش البريطاني غيلةً[4].

إن ما قيل وما كتب في مراسلات الحاكم السياسي العام الجنرال ويلسون مع وزارة الخارجية البريطانية حول حكم ذاتي أو دولة أو شريط لدولة كردية قد أدخلها

---

(1) أشار التقرير إلى أن الشيوعيين دخلوا إلى العراق في زيّ زوار وطلبه إيرانيين وصارت أخبارهم متداولة بين العلماء. وأشار التقرير إلى أن المجتهد الإيراني محمد تقي الشيرازي أصدر فتوى مفادها أن البلاشفة يجب اعتبارهم أصدقاء الإسلام. انظر: فيليب ويلارد آيرلاند، العراق، دراسة قي تطوره كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، دار الحنش، 1958م، ص72.

(2) جيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، دار الطليعة، 1971م، ص155.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص72.

(4) شكري محمود نديم، العراق في عهد السيطرة العثمانية 1908-1918م، عمان، دار دجلة، 2008م، ص66.

الأكراد في ملف أطلق عليه "الغازي الجديد الذي لم يتغير"، وقد أسمعوها للحاكم السياسي في مدينتي السليمانية والموصل، دون الإشارة إلى فصاحة المفهوم باعتبارهم ليس أقل كذباً من سلفهم الأتراك. وكان رد الإنكليز كما كتبها الجنرال ويلسون في مذكراته الشخصية، أن عدم حل القضية الكردية كان بسبب انقسام العشائر على نفسها، ويفتقر قادتها إلى الدبلوماسية. ولكن قبل أن ينهي كلماته المعجونة بالعسل كان السّم حاضراً وكالعادة ليقول أن الأكراد متفقون فقط في معارضة كل شكل من أشكال الإدارة التي من شأنها وضعهم تحت السيطرة العربية[1]. وفي الواقع أن مثل هذا الكلام أريد به وضع العراقيل والمبررات لإخفاق الإنكليز في إيجاد حلول ليس للأكراد في كردستان، وإنما بالإجمال يتخبطون لإيجاد حل لإدارة العراق وليس لعرب العراق وحدهم، وهي الإشارة التي نطق بها وزير المستعمرات تشرشل وهو يشير إلى حالة الإفلاس أو الفشل السياسي في بلاد ما بين النهرين دون أنحاء أخرى، وأساسها ولاية الموصل التي تغيّر موقعها على الخارطة السياسية لتكون ضمن العراق بسبب النفط، وخصّها السيد "كراين" رئيس اللجنة الأمريكية إلى بلاد الشرق صادقاً بقوله "لما خرجنا من باريس في صيف عام 1919 إلى الشرق، كنا كلنا آمالاً بنجاة سورية وتحريرها فلما عدنا وجدناها بيعت بيع السلع، باعها الإنكليز بنفط الموصل، الذي تنازلت عنه فرنسا ثمناً لإطلاق يدها في سورية[2]. وهم أي البريطانيون مستعدون لبيع كردستان كما أشار محمود البرزنجي الذي عينه الأكراد محافظاً لمدينة السليمانية وتوابعها عام 1918م وليس الإنكليز الذي أرادوه وجهاً لهم لتمرير سياستهم في أقضية جمجمال وحلبجة وبنجوين وغيرها من المراكز الهامة في كردستان الجنوبية. وهنا يستذكر الأكراد وهم في حالة توهج لإعلان شرارة الكفاح ضد المحتل البريطاني عام 1919م أن عدداً كبيراً من جيل الكرد الذي ولد بداية عام 1900 يتذكر قيام أول

(1) Sir Arnold Wilson, Mesopotamia 1914-1918, A clash of Loyalties. Vol. 1, London, 1937, p. 179.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص68.

قوة كردية عام 1880م بالهجوم على أهداف بلاد فارس بقيادة الشيخ "عبيد الله النهري" وكانت هي البداية لإيجاد دولة كردية تحت زعامة السلطان العثماني - الذي شجع عليها - إلا أن الجيش الفارسي أحبط المحاولة الكردية وكبد القوة خسائر كبيرة[1]. وفي كردستان الجنوبي - وهي بلاد الشجعان كما طاف هذا الاسم في أوساط القوة البريطانية الغازية - صور الحاكم السياسي العام ويلسون موقف الأكراد بالإيجابي، ولكن ما أخذ يصل إلى لندن خلال النصف الثاني من عام 1919م من الأخبار مما ينبئ بالأحوال غير المستقرة ليس في كردستان وإنما في الفرات الأوسط والنجف والحلة. حتى ثارت العشائر الكردية بزعامة الشيخ محمود البرزنجي في أيار عام 1919 ضد البريطانيين واحتلت مدينة السليمانية، ولم يتمكن البريطانيون من استعادة السيطرة على المناطق الكردية التابعة للمدينة إلا بعد وصول رتل عسكري من كركوك، وقتال ذهب ضحيته العديد من الأكراد المتطوعين الذين كانوا مستعدين لإعلاء صوت الحركة الكردية[2]. ومع انتهاء القتال ظهرت العواقب عن طريق أحد التقارير الذي وصل إلى لندن وكان مؤرخاً في السادس عشر من تموز عام 1919، وقد أبلغ الجنرال ويلسون بوجود تنظيمات سرية مناهضة للبريطانيين يمكن أن تثور في عدة أماكن من العراق في وقت واحد[3]. وكانت كافية لكسر عناد الجنرال ويلسون حول قدرة بريطانيا إدارة العراق بصورة مباشرة، وتزمته بإعطاء بدور صغير للعرب في حكومة عراقية. إلا أن لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني توصل إلى حكم بديل في العراق يكون رخيص الكلفة، وعلى شكل حكومة عربية ميسّرة تسيطر عليها الأيادي البريطانية من وراء الستار[4]. إن نظاماً كهذا ينسجم مع الوعود البريطانية المقطوعة للعرب ولعصبة الأمم، وسيترك العبء المالي لحماية وإدارة العراق على عاتق الشعب

---

(1) Sim, Richard, "Kurdistan The search for recognition, op. cit, p. 2.

(2) Young, The independent Arab, p. 294.

(3) غسان العطية، المصدر السابق، ص258.

(4) المصدر نفسه، ص266.

العراقي الذي سيتكلف نفقات كل الموظفين البريطانيين في ألوية العراق[1]. وكان مثل هذا القرار الذي أرادهُ لويد جورج مع مستشاريه لحكم العراق في آذار 1920 بمثابة قرار تنحية ويلسون عن مهامه، وقد بقيّ في دوامة في أن يحل كوكس بدله كما أفصحت السكرتيرة الشرقية غروترود بيل التي باتت خلال عامي 1919 - 1920م مشغولة بشأن مستقبل العراق[2].

إن إحباط أول ثورة كردية ضد الغازي البريطاني بعد مرور ثلاثة عشر يوماً من إعلانها كانت بسبب تحديدات المنطقة الجبلية وضعف الدعاية لها وعدم إسنادها من قبل باقي عشائر العراق في الجنوب والوسط، وحتى في الشمال الكردي، فكانت بمثابة نكسة أحبطت هي الأخرى مساعي الدولة البلشفية (أي الدولة السوفيتية) وهي تحث العرب والأكراد للانتفاض ضد الوجود البريطاني المحتل باسم الإسلام[3].

كان قلق بريطانيا كبيراً وهي تسمع عبر أجهزة مخابراتها أن هناك دعاية شيوعية منظمة تصل إلى المدينتين المقدستين النجف وكربلاء تحديداً لبلورة فكرة القتال ضد البريطانيين وهما مركز علماء الدين ومنهم محمد تقي الشيرازي - الإيراني - الذي بات صوته مسموعاً أكثر من كاظم اليزدي المموّل من بريطانيا[4]. وكان في عقل

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص267.

(2) Bell, the letters of Gretrude Bell, op. cit, p. 464.

(3) F.O. 371/5081/E 13603. Extracts from Baghdad police report, Jan – Jun 1920.

(4) محمد كاظم اليزدي: أحد كبار علماء الشيعة مطلع القرن العشرين حيث كان يتمتع بتأثير كبير في أوساط العراقيين فضلاً عن تأثيره الكبير في أبناء العشائر العراقية. ولد اليزدي في ولاية خراسان عام 1831م. عارض الحركة الدستورية على أساس أنها انحرفت عن المبادئ الإسلامية، وشكل خلافة مع "الاخوند الخراساني" حول الحركة الدستورية علامة مميزة في حياته انعكست آثارها على الوسط الشيعي. تعرض إلى مضايقات حكومة الاتحاد والترقي التركية التي هددتهُ بالنفي خارج العراق. زاره أحد الأتراك في النجف وطلب منه أن يصدر رأياً يؤيد فيه الحركة الدستورية في الدولة العثمانية عام 1908م لكنه رفض الإذعان لمطالب الحكومة،

ساسة لندن، كيف تسخّر الشيوعية الملحدة دين الإسلام - الذي يدعو إلى توحيد وعبادة الله الواحد الأحد - لمصالحها دون أن تتمكن المسيحية وهي إحدى ديانات التوحيد إلى قلب الطاولة على الشيوعية ... ولكن مثل هذا العمل ولكي ينجح ويحقق دوافعه السياسية لابد من استثمار الورقة الكردية التي بات السوفييت أقرب من البريطانيين إليها بحكم قربهم من الحدود الشمالية، ووجود خلايا شيوعية في مدينة السليمانية تغذي السير باتجاه رفض الوجود البريطاني على أرض كردستان الجنوبي، وهو ما دفع وزير شؤون الهند (ا.س مونتيجيو) إلى انتهاج سياسة خاصة تجاه كردستان العراق منها عدم وجود انتداب لبريطانيا على ولاية الموصل (تشكل جزء من كردستان) وعدم السماح لعودة قوة تركية إلى كردستان العراق[1]. والواقع أن ما اقترحه مونتيجيو لم يكن ويلسون الحاكم السياسي العام قد بلورّه، وكان في عقله أن يكون الأكراد جزء من قوة حاجزة تفصل روسيا عن العراق بغية حماية المستعمرة الجديدة (العراق) وفي أسوأ الأحوال تنظيمهم لمقاتلة الأتراك في حرب عصابات في المناطق الجبلية لكردستان العراق وهي مثالية لذلك.

إن مناقشات يقودها "مونتيجيو" في كانون الأول عام 1919م، قد أخذت بناء على مقترحات (نوئيل) - أحد رموز المدرسة الهندية - وفيها ضمان وحدة أراضي كردستان، أي إعطاء حق تقرير المصير لقومية مسلمة عاشت منذ آلاف السنين مع العرب، وربما أرادها مونتيجيو ونوئيل مفرده تعريب للتذكير بـ مبادئ الرئيس الأمريكي ولسون عام 1919م، وبلده آخذ بالنهوض السياسي والعسكري

فتعرض على أثرها لمحاولة اغتيال فاشلة. عرف عنهُ تأييده للإنجليز. توفي في النجف الأشرف في (30) نيسان 1919م. انظر: سليم الحسني، الفعل السياسي عند علماء الشيعة، الحركة الدستورية نموذجاً، قضايا إسلامية، العدد السادس، 1998م، ص285-290.

(1) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991م، ص50.

والاقتصادي، وفي عرف السياسة أن لا غنى عن مشاركة ومشاورة واشنطن بعد توقف روسيا عن القتال خلال الحرب العالمية الأولى وتحديدا في عام 1917 لاختلاف الآراء والأيدلوجيات التي أبعدت مصالحهما.

إن ما توصل إليه مونتيجيو في طروحاته خلال مؤتمر عقد في قرية ديانا الكردية، هو أن "تظل كردستان الجنوبية ضمن مجال نفوذنا"[1] وهي الفكرة الأساسية التي بنيت عليها الخطة، وهي بالمعنى الآخر أن تدخلاً في شؤون الكرد سيستمر معللاً ذلك لحماية الموصل من الشمال والخليج من الشرق، وأن تظل الموصل ضمن دولة بلاد ما بين النهرين، وفي هذه الحالة ولاعتبارات إستراتيجية بعيدة يجب الاحتفاظ بقرية زاخو على الحدود التركية وجزيرة بن عمر ومدينة دهوك (في العراق حاليا). كما يجب وضع السليمانية تحت الإشراف البريطاني المباشر (تحت سلطة المندوب السامي) للدفاع من جانبي بلاد فارس كما هو الدفاع عنها من الأتراك العثمانيين وقد نهضوا من كبوتهم[2]. ولكن لم تأخذ الآراء السابقة شكل نشاطات سياسية فعلية على أرض الواقع، ولم تتم المصادقة عليها من قبل رئيس الوزراء لويد جورج ووزير الخارجية كيرزون ذلك أن المسألة الكردية كجزء من مسائل الأمة التركية والأمة الفارسية (التي أصبحت الإيرانية عام 1934) والسورية مازالت تستوجب الحل على الصعيد الدولي[3]. ولكنها في الجانب الآخر بقيت ورقة للمساومة تلعب بها دول الجوار وبريطانيا متى أرادت الضغط على العراق أو تمرير مغزى سياسي للتهدئة، كما فعلت بريطانيا بعد توقيع معاهدة الانتداب عام 1922 بين بريطانيا والعراق، لتفصح

(1) م. س لازاريف، المسألة الكردية 1917-1923م، ط1، ترجمة عبدي حاجي، بيروت، دار الرازي للطباعة والنشر، 1991، ص91.
(2) م. س لازاريف، المصدر السابق، ص91.
(3) المصدر نفسه، ص95.

عـن إلغـاء وضـع السـليمانية الخـاص لتصـبح لـواء كبقيـة الألويـة العراقيـة تـديره وزارة الداخلية[1].

كان الجانب القومي هو ما تمثله كل من سورية وتركيا وهما ينظـران إلى وضـع الضـباط العراقيـون بحلـول نهايـة عـام 1919م، وكـأنهما عـلى موعـد صـداقة قابـل للحـديث المسـهب مـع طموحـات الضـباط الـذين تخرجـوا مـن مـدارس اسـطنبول العسكرية وخدموا مع جيش الشريف حسين بن علي خلال الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك عام 1916م وتلك نكسة تنطوي على مفارقـة سـاخرة بالنسـبة للضـباط الـذين انضموا للبريطانيين خلال الحرب ضد الأتراك عـلى أمـل كسـب الحريـة والاسـتقلال[2]. ولعل ما كان في عقل الضباط العـراقيين في ربيـع عـام 1919 اسـتخدام القـوة في حـال فشل الوسائل الدبلوماسية والسياسـية مـع الحكومـة البريطانيـة - وممثلهـا الجـنرال ويلسون (الحاكم السياسي العام) - لإنشاء حكومة عراقية ومشاركة واسـعة للعـرب فيها[3]. ولهذا السبب فقـد كـان معظـم الضـباط العراقيـون يتمركـزون في لـواء ديـر الزور[4] (في الجانب السوري)، وقد شـجعت العمليـات العسـكرية في ديـر الـزور إلى رفع الروح القتالية لشن غارة أخرى على قرية تلعفر في أوائل حزيران 1920[5]. وهي

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، المصدر السابق، ص187.

(2) كان لا مناص في أن تتحول صداقة عدد من العراقيين في سورية بعيدا عن بريطانيا. فـ (ياسين الهاشمي) الذي أصبح رئيساً لوزراء العراق عام 1936 أودع السجن في أواخر عام 1919، وقد وصف في آذار 1920 بأنه أحد الدعاة المتطرفين لاستقلال العرب ضد الأجنبي. انظر:

F.O. 882/Vol. 23. Arab Bureau papers, March 1920, personalities: Arab Govt. of Syria. Yasin Pasha.

(3) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص22-23.

(4) وافقت جمعية العهد العراقي على ضم دير الزور إلى سورية مع أنه يدخل بموجب دستورها ضمن العراق. انظر: غسان العطية، المصدر السابق، ص390.

(5) F.O. 371/1796/9241. Confidential Dispatch, Summary of events in Turkish – Iraq for December, 1912 by the Acting Consul-General, Baghdad.

مقدمة لتحضيرات في الفرات الأوسط والنجف وكربلاء لاستلهام دروس ثورة الأكراد قبل عام من الزمن، وبواعث مهمة ساهمت في رفع السلاح ضد البريطاني الغازي عام 1920. منها: أن الأتراك بقيادة كمال أتاتورك قد تمكن من إحراز نصر في حربه ضد اليونانيين[1]، والدعاية البلشفية عن طريق الزوار الإيرانيين والصحف لبلورة موقف إسلامي قومي جامع بين السنة والشيعة لزعامة حركة الاستقلال[2]. وما تعنيه أن أصبحت السياسة والدين بين يديّ علماء المدن المقدسة يسيران يداً بيد بحيث لا يمكن لأي حركة سياسية أن تقوم بدور انتقالي دون دعم العلماء والمجتهدين، وحتى في حل الخلافات ومنهم كاظم اليزدي الذي طرد من موقعه بسبب تأييده للإدارة البريطانية[3]. وبروز غريمه في الطائفة ميرزا محمد تقي الشيرازي – من أصل إيراني – ومعه ابنه (محمد رضا)، الذي وطد علاقاته مع زعماء حركة الاستقلال[4] – المكونة من رموز وعلماء الدين الشيعة - حتى أتت وفاة كاظم اليزدي في نيسان 1919 لتعطي الشيرازي الهيمنة الدينية الكاملة على أتباعه، وتعطيه وزن سياسي في

---

(1) F.O. 371/4199/7749/77939. from political officer Baghdad, dated May, 13, 1919.

(2) تم الاتفاق على إقامة منقبة نبوية أسبوعية، وتعزية حسينية أسبوعية في كافة الجوامع المهمة في بغداد والكاظمية يقوم بعدها الخطباء بإلقاء خطب وطنية تدعو إلى الاستقلال والى رفض الانتداب البريطاني. انظر: غسان العطية، المصدر السابق، ص407.

(3) المصدر نفسه، ص420-421.

(4) تقسم زعامة حركة الاستقلال في الأماكن الشيعية المقدسة إلى ثلاثة أقسام، هرم السلطة وعلى رأسه المجتهد الشيرازي ومعه شيخ الشريعة الأصفهاني (إيراني)، والشيخ عبد الكريم الجزائري (عربي)، والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي (عربي) والشيخ جواد صاحب الجواهر (إيراني)، وهبة الدين شهرستاني (إيراني) ومرزا أحمد الخرساني (إيراني)، وعبد القاسم الكاشاني (إيراني)، ومهدي الخالصي (عربي) ومحمد الصدر (عربي). انظر:

Cmd. 1061. Review of the Civil Administration in Iraq, 1914-1920, p. 144

أي مفاوضات مع البريطانيين[1]. خصوصاً وهـو مقبـل عـلى إنشـاء دولـة إسـلامية شـيعية تجدها وزارة الخارجية البريطانيـة والجـنرال ويلسـون غـير قابلـة للحيـاة في ظـل ظـروف وتعقيـدات المجتمـع العراقـي، وأن الأكـراد في كردسـتان الجنـوبي لازالـوا يعيشـون تحـت مطاردة القوات البريطانية بعد ثورتهم الشعبية الأولى في مايو 1919م، وهناك فتـوى مـن قبل الشيرازي تنص على اعتبار البلاشفة أصدقاء الإسلام[2]. وتطلب أن يبقى ولـده وسـيطا بينهُ وبين رموز الثورة.

كان رأي الجنرال ويلسون الحاكم السياسي العام بالشيرازي رأياً غير حسن جدا[3]، كـذلك (أيلمر هولدين) القائد البريطاني العام معادياً للعلماء وقد وصفهم "بأنهم أناس هم بطبيعـتهم وبحكم الوراثة أيضا ميالون للدسائس"[4]. كانت الثـورة المسـلحة قـد بـدأت في الرميثـة (قضـاء ضمن محافظة المثنى العراقية) في الثلاثين من حزيـران 1920 حيـنما اقتحمـت مجموعـة مـن أبناء العشائر أحد السجون في الرميثة لإطلاق سراح شيخ لهم. وما لبـث أن امتـدت الشرارة إلى النجف وكربلاء. وفي الواقع أن خط امتداد الثورة على مدى ثلاثة أشهر لم يتجاوز مدينة بغـداد وديالى شرقا والفلوجـة غربـا وسـامراء شـمالاً. وهـو مـا يعنـي ضـعف المشـاركة العشـائرية في المحافظـات الشـمالية وكردسـتان الجنـوبي، وقـد يرجـع ذلـك إلى نفـوذ الضـباط السياسـيين البريطانيين مع رؤساء العشائر، قبل أن يقرّ أبنـاء وعشـائر السـليمانية الكرديـة أن لا أحـد مـن عشائر الجنوب قد سأل عنهم إبان اندلاع ثورتهم قبل عام تحديدا. وهي ثلمـة قوميـة دونتهـا

---

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص421.

(2) Principles of Bolshevism, Brought by pilgrims from Aleppo. It was in the possession of Muhammad Rida "Son of Al-Shirazi".

(3) وصف ويلسون المجتهد الأكبر في كربلاء ميرزا محمد شيرازي بأنه رجل خرف ومحاط بعصبته من طلبة المال الذين لا يتحرجون عن شيء والذين يأملون بالثراء قبل الموت، وتبعاً لذلك فإن هذه العصبة ضد الإنكليز. انظر:

F.O. 371/4148/89082. From political officer, Baghdad, dated June 11, 1919.

(4) Haldanc, insurrection in Mesopotamia, p. 26.

الخارجية البريطانية، وأجهزة المخابرات، أن هناك شيء مفقود في داخل تركيبة المجتمع العراقي ألا وهو الخلل في الوحدة الفكرية، وإذا ما دخلت في التفاصيل العميقة سيقول الكردي أن ما يجمعنا مع العرب هو الإسلام فقط ونختلف فيما عداه. وكذا الحال مع طائفتي اليزيدية والصابئة، والحال عندما تدخل في تفاصيل العرب فقد تجد تكتل طائفي يقول هذا سني وهذا شيعي، وهي مفردات وإن قيلت للمزاح إلا أنها تخفي خلفها نوايا غير سليمة، بل مجموعات تجدها وكأنها متحفزة للانتقام من مجموعة حكمت البلاد لفترة طويلة من الزمن وجاء الوقت لطردهم أو تشريدهم في البلدان. ولكن ما يجمع المخلصين للعراق هو أن كل المشاركين في ثورتي الأكراد عام 1919 وثورة العرب عام 1920 أنهما يريدان تحرير بلدهما من الأجنبي ونيل الاستقلال وإطلاق سراح سجناء الحرية الذين أودعوا السجون بناءاً على أوامر الحاكم السياسي البريطاني. ولكن في المقابل أن ما يشتركان به هو ضعف تنظيم العشائر بسبب افتقارها لقيادة عامة أو لتنظيم واسع الانتشار، وأن توقيت الأحداث لم يكن وفق خطة متماسكة لدحر القوات البريطانية. فالأكراد قاتلوا الإنكليز على انفراد وقاتلهم العرب بعد عام من الزمن على انفراد، لتصيب الثورتين بالفشل، وأن ما جرى في الميدان ليس أكثر من غزوات عشائرية وليس حملة عسكرية مما أدى إلى صعوبة مواصلة حرب طويلة[1]. وهو ما عملت عليه بريطانيا خلال حكمها في العراق 1920-1958م سواءً بانتداب أو حكم مباشر، أو حكومة عربية مقنعة ليس لديها من الصلاحيات إلا الاسم. وهي أي بريطانيا وعندما تجد نفسها في امتحان أمام المعارضة العراقية، فإنها لا تتورع من استخدام الطائفية لإثارة الفتنة، وتعلمتها الولايات المتحدة الأمريكية من بريطانيا خلال غزوها الأخير للعراق عام 2003م دون توليف على خط واحد بين السنة والشيعة واعتلاء الأكراد لقوميتهم على دينهم في محاولة لكسب النقاط في لحظة تاريخية واختزال أخطاء الماضي كما سنرى لاحقاً.

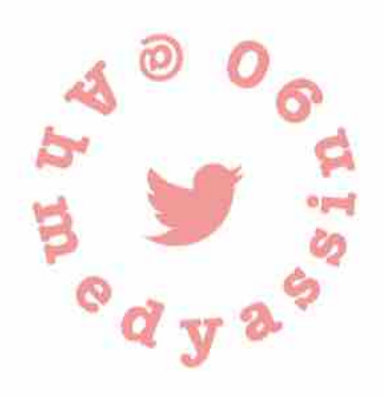
---

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص437.

إن دروس ثورتي الأكراد والعرب، قد أجبرت لندن على تعديل سياستها المتعاطفة أحياناً مع مقترحات الجنرال ويلسون الحاكم السياسي العام، لحكم العراق ونقيضها عودة بيرسي كوكس كمندوب سامي بريطاني في العراق لتهدئة الوضع المضطرب وتشكيل حكومة بوجوه عراقية من بين وزرائها يهودي هو ساسون حسقيل لوزارة المالية، وآخر من أصول إيرانية هو محمد مهدي الطابطبائي لوزارة الصحة والمعارف، وكردي للأشغال العامة[1]. وانتخاب شكلي لملك جيء به من الحجاز ليجلس على عرش العراق هو الملك فيصل الأول[2] بن الشريف حسين بن علي في 23 آب 1921 ولم يشترك لواء السليمانية الكردي الذي قاد الثورة الشعبية الأولى ومعهُ جزء من ولاية الموصل بالاستفتاء للملك الجديد الذي سرعان ما اكتشف حجم المشكلة لقيادة شعب غير متجانس مثل العراق.

(1) F. O. 371/5231/E 13471/ from the high commissioner, Baghdad, October 26, 1920.

(2) فيصل الأول: (1885-1933م) ولد في مدينة الطائف، وهو الابن الثالث للشريف حسين (شريف مكة). في عام 1913 كان الأمير فيصل عضواً في البرلمان العثماني ممثلاً عن مدينة (جدة). وفي عام 1916 كان عضوا في الجمعية العربية للفتاة. في عام 1920 انتخب ملكا على سورية قبل أن يطرده الفرنسيون. كان الأمير فيصل قائداً للجيش العربي الذي قاتل القوات العثمانية في مكة والحجاز. متزوج مرتين ولديه ولدين وثلاث بنات، أكبرهم الملك غازي الذي توج على عرش العراق عام 1933، والآخر هو محمد بن فيصل. وخلال الاستفتاء الذي أراده البريطانيون لم تصوت السليمانية الكردية له، كما صوتت كركوك بالضد على ملوكية فيصل. وفي الموصل وأربيل صوت الكثيرون لفيصل بشرط المحافظة على حقوق الأكراد والأقليات. انظر: فيليب ويلارد أيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، منشورات دار الخش، 1949م، ص261.


@Ahmedyassin90

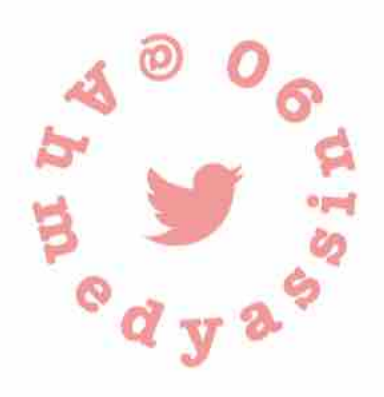
الفصل الثاني

الدور البريطاني في العراق 1918-1958

المبحث الأول: معاهدة "سيفر" عام 1920 لتقسيم تركيا

المبحث الثاني: الكرد يستثمرون ضعف العراق - دون تركيا وإيران - لجعل الموصل جزءاً من الكردستان الجنوبي

المبحث الثالث: الكرد يرفعون السلاح بوجه حكومة بغداد وطهران لنيل الحكم الذاتي خلال الحرب العالمية الثانية


@Ahmedyassin90

المبحث الأول

معاهدة "سيفر" عام 1920 لتقسيم تركيا

كانت أوربا الاستعمارية مستعدة لأن تتدخل وتزيل حكم الأمة العثمانية المسلمة، وتقسم كل ولاياتها بما يتفق ومصالح هذه الدول، ومنها دولتي بريطانيا وفرنسا اللذان هندسا اتفاقية سايكس - بيكو عام 1916، وما تبعها من معاهدات ذات صلة بـ (سان ريمو)[1] و(سيفر) عام 1920. ولم تلعب المسألة الكردية أي دور أثناء عملية التحضير المباشر لإبرام معاهدة سيفر، حيث تقرر كل شيء في معاهدة

(1) معاهدة سان ريمو The San Remo Conference عقد المؤتمر في نيسان عام 1920 في مدينة سان ريمو الإيطالية وحضرهُ مندوبي الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، ومنهم كيرزون (وزير الخارجية البريطاني) الذي قدم تحليلاً عن تطورات القضية الكردية، وبين صعوبة حلها ذلك أن كوردستان الجنوبية كجزء من الإمبراطورية العثمانية تقطنها عشائر محاربة تكن للجيران وللحكومة التركية العداء، كما أن المشكلة تمس الدول الأوروبية طالما أن كوردستان تقع بجوار أرمينيا، وتؤلف كردستان جزءاً من ولاية الموصل التي من المرغوب وضعها تحت انتداب بريطانيا العظمى. كما من المآخذ على وضع الأكراد خلال النقاش، هو عدم وضوح نوايا الكرد حول مسالة الحكم الذاتي، وعدم وجود قيادة سياسية قادرة على كسب ولاء الشعب الكردي. وأن الكرد يدركون أن ليس بوسعهم البقاء دون تأييد الدول الكبرى، ولذلك فأنهم يقبلون عن طيب خاطر الحماية البريطانية أو الفرنسية. وفي المؤتمر اتفق الحلفاء على توزيع الانتدابات. العراق (مع الموصل) وفلسطين تحت الانتداب البريطاني. سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. انظر: م. س لازاريف، المصدر السابق، ص 170 - 173.

سان ريمو بين لندن وباريس، رغم أن معاهدة سيفر تخص القوميتين التركية والأرمنية[1].

1. الدعـم التركـي للأكـراد في ظل حكم (مصطفى كـمال أتـاتورك)[2] 1919 – 1922م

حثت جمعيـة الاتحـاد والترقـي التركيـة مثقفـي الأكـراد عـلى تكـوين نـوادي وجمعيات خاصة بهم[3]. وذلـك بهـدف بلـورة أفكـار ناضـجة ذات مضـمون لإزاحـة السلطان الرابع والثلاثين من سلاطين الدولـة العثمانيـة عبـد الحميـد الثـاني (1876 – 1908م) الذي حكم لمدة ثلاثة وثلاثين عاماً حكماً فردياً. ولكنه لم يصدر فرماناً (أمـراً) لهجرة اليهود إلى فلسطين أولاً، والتآمر عـلى تقـويض حكـم الخلافـة الإسـلامية الـذي استمر لمدة أربعة قرون من الزمن ثانياً. وهما مـا أرادتهـما جمعيـة الاتحـاد والترقـي

(1) Gerard Chaliand, people with out country, the kurds and Kurdistan, London, 1980, p. 41.

(2) مصطفى كمال أتاتورك. ولد عام 1881 في مدينة سالونيك (أحدى مدن اليونان حالياً) وتوفي عام 1938. تخرج من الكلية العسكرية في اسطنبول وخدم في دمشق. ظهر كبطل عسكري في معركة الدردنيل عام 1915، وأصبح القائد لمعركة تحرير الأمة التركية عام 1919. برز على الساحة العالمية في أوائل العشرينات من القرن الماضي كقائد منتصر هزم غزاة بلاده. حكم البلاد لمدة (15) عاماً. ويعتبر أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية وأول رئيس لها. وهو من عظماء القادة في التاريخ. انظر: عيسى جبران، المصدر السابق، ص 337 – 338.

(3) جمعية الاتحاد والترقي: هو أول حزب سياسي في الدولة العثمانية (ظهر كحزب سري) يهدف إلى معارضة حكم عبد الحميد الثاني والتخلص منه. وبعدما اكتشف السلطان أمر الحزب وعناصره الغير تركية نفى الكثير من أعضائه إلى الخارج، وسبب إلى احتضانهم من قبل المخابرات الأجنبية، حيث عقد لهم في باريس مؤتمر أطلق عليه مؤتمر الأحرار العثمانية واتخذ قرارات منها تأسيس إدارات محلية مستقلة على أساس القوميات وهو ما يعني تمزيق الإمبراطورية البريطانية، وكان المطلب الأساسي للجمعية إنهاء حكم السلطان وإقصائه عن العرش. انظر: عيسى جبران، المصدر السابق، ص335.

بناءً على تغذية من الدول الأوروبية الاستعمارية التي احتضنت رموز جمعية الاتحاد والترقي على أراضيها وخاصة الرموز الأرمنية[1].

وخلال الحرب العالمية الأولى كان للأكراد دور مهم ضد الأرمن (1915 – 1918م) في المقاطعات الشرقية من الدولة العثمانية، حيث تمكنت روسيا من استمالة الأرمن إلى جانبها[2]. وفي الحقيقة كان للجيش التركي بقيادة "كاظم قره بكر" قوة عسكرية جّل جنودها من الأكراد المقاتلين الأقوياء لمقاتلة الأرمن في حرب الاستقلال التركية (1919 – 1922م) إذ حاربوا في جبهة جورجيا - ارمينيا في الغرب (معارك سقاريا وافيون قرة حصار) وهي المعارك الرئيسية التي تم فيها انتصار قوة مصطفى كمال أتاتورك، وقطع وعداً للأكراد بإيجاد دولة حديثة يتمتعون من خلالها بالمساواة والأخوة مع الأتراك[3]. بعد أن دافعوا بشرف في ظروف قاسية عن الأمتين التركية والكردية[4].

إن ما حدث من تطورات لاحقة لتركيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى قد جاءت بتدبير بريطاني وموافقة دولية لعقد مؤتمرات ومعاهدات تضع تركيا رهينة بيد بريطانيا المنتصرة لمدة طويلة من الزمن. وفي الواقع فإن مجريات المسألة التركية بين 1919-1920م قد حّلت من حيث المبدأ في مؤتمر سان ريمو حيث اتفق الحلفاء على توزيع الانتدابات في الفئة (أ) أي الأراضي العربية في الدولة العثمانية، حيث حصلت بريطانيا على حق الانتداب في فلسطين والعراق (مع الموصل)[5]. أما فرنسا فقد

(1) رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين (السلطان الذي خسر عرشهُ من أجل فلسطين)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991م، ص25-26.

(2) طوريكيان شاوارس، القضية الأرمنية والقانون الدولي، ط2، ترجمة خالد الجبيلي، سورية، دار الحوار للنشر والتوزيع (اللاذقية)، 1992، ص 30.

(3) Eagleton, JR, William, the Kurdish Republic of 1946, London, 1963, p. 811

(4) Eagleton JR. William, op. cit, p. 815.

(5) يحيى الخشاب، الكرد وكوردستان، القاهرة، جمعية الدراسات الإسلامية، 1958، ص 32.

حصلت على الانتداب في سورية ولبنان ونالت تعويضاً بمقدار 25% من نفط الموصل مقابل تنازلها لبريطانيا. وهو في الجانب السياسي يعد نجاحاً للدبلوماسية البريطانية وفشلاً للدبلوماسية الفرنسية، وقد أدى ذلك إلى استقالة رئيس وزراء فرنسا كليمنصو في العشرين من كانون الثاني 1920 اعتراضاً على اتفاقية سان ريمو في 25 نيسان 1920[1].

لم ينتهِ فصل الانتدابات على ولايات الدولة العثمانية واستثمار مواردها البشرية والمادية بشراهة متعمدة، بل ذهبت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض معاهدة "سيفر" لتوقعها تركيا في ضاحية (سيفر) في فرنسا بتاريخ العاشر من آب 1920، وفيها تتخلى تركيا عن كل الولايات التي كانت بحوزتها أثناء الحرب، وحق الأقليات الموجودة على أرضيها لإعلان الاستقلال متى ما أرادت، وهي محاولة لتمزيق وحدة تراب الدولة التركية إلى جيوب صغيرة متناحرة، أن لم تكن جيوب إسلامية متصارعة بضمانة يونانية ذلك حين تضمنت المعاهدة ثلاثة عشر باباً مع (433) مادة وقد تناولت قضيتان رئيستان الأولى القضية الكردية وقد عالجتها المواد (62) و(63) و(64) إذ أشارت المادة (62) أن لجنة مقرها القسطنطينية تتألف من مندوبين بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين - هي ملجأ رموز جمعية الاتحاد والترقي - تقوم خلال ستة شهر بوضع مشروع حكم محلي للمناطق التي تسكنها أغلبية كردية في (تركيا وبلاد ما بين النهرين وسورية) مع ضمانات لحماية الأثوريين والكلدان وغيرهم من الأقليات الأثنية أو الدينية التي لها علاقة بالمناطق المذكورة[2]. أما المادة 63، فقد ركزت على أن على الحكومة التركية الموافقة وتنفيذ قرارات اللجنة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ التبليغ[3].

---

(1) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص 101.

(2) المصدر نفسهُ، ص 102.

(3) المصدر نفسهُ.

أما المادة (64)، فقد ركزت، وفي غضون سنة واحدة إذا رغب الشعب الكردي بالاستقلال عن تركيا، ووجد مجلس عصبة الأمم أن هؤلاء جديرون بهذا الاستقلال فعلى تركيا أن توافق على تنفيذ الوصية، وأن تتنازل عن حقوقها وامتيازاتها في تلك المناطق[1]. وإذا تم التنازل فلن تعترض دول الحلفاء الكبرى على اندماج اختياري يحصل بين هذه الدولة الكردية المستقلة وبين الكرد الذين يسكنون ذلك الجزء من كوردستان الذي كان يدخل في ولاية الموصل (كردستان الجنوبية)[2]. وفي هذه المواد التي أرادتها دول عصبة الأمم الثلاث، لا تجد فيها فسحة للحديث عن رأي سياسي بريطاني صادق القول تجاه الأكراد في العراق. أما القضية الثانية التي تناولتها معاهدة سيفر هي المسألة الأرمنية[3]. إذ أشارت المعاهدة المذكورة إلى تأسيس دولة أرمنية تشمل ولايات طرابزون وارضروم ووان وتبليس باسم أرمينيا[4]. وحددت المادة (88) منها اعتراف تركيا بالعمل الذي تقوم به القوى المتحالفة بتشكيل دولة أرمنية حرة ومستقلة[5]. وأن الضامن لهذه الدولة هو الرئيس الأمريكي ولسن وفق المادة (89) الذي لهُ الحق في تحديد المناطق المتاخمة لتلك الحدود مع تركيا التي ينزع منها

(1) موسى كاظم، وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، ج1، دمشق، 1972م، ص104.

(2) Treaty of severs, op. cit, pp. 807 – 808. and also, Eagleton, op. cit, pp. 11 – 12.

(3) يعد الأرمن من أقدم شعوب منطقة الشرق الأدنى، وتقع بلادهم أرمينيا إلى الشمال من منابع نهر الفرات عند بحيرة وان. وعليه فأن حدود بلاد الأرمن من الشمال البحر الأسود وبلاد الكرج وشرقاً الكرج وإيران وجنوباً كردستان والجزيرة وغرباً أسيا الصغرى، أي أنها تحاد كردستان وتذكر الموسوعة البريطانية أنهم ينحدرون من القبائل المتفرعة من الأندو ـ أوربية، واللغة التي يتحدثون بها هي من اللغات الهندو أوربية القديمة. دخل الأرمن في صراع مع العثمانيين بسبب وقوف الأرمن مع روسيا القيصرية وذلك في 24 نيسان 1915. انظر: طوريكيان شاوارس، المصدر السابق، ص 23.

(4) منذر الموصلي، المصدر السابق، ص 153 – 158.

(5) Treaty of severs, op. cit, p. 814.

السلاح، ومدخل ارمينيا للحياة. ولم تتوانى بريطانيا التي خططت بعناية كيف تدمر الدولة التركية عن طريق فصل ولاية (سميرنا) عن الدولة العثمانية لتكون هبة إلى اليونان وتنظيم أشراف دولي على مضيقين بحريّن هما البسفور والدردنيل وتجريدها من جميع الجزر الواقعة داخل مياهها الإقليمية وتقليص قواتها العسكرية إلى مادون الحد المقبول للدفاع عن نفسها، فضلاً عن إيجاد أشراف مباشر على اقتصاد الدولة[1].

لقد كان فشل تطبيق معاهدة سيفر وارداً، وقد تحدد مسبقاً بالوضع الدولي العام بعد الحرب والمتغيرات التي طرأت على دول الشرق الأوسط بسبب قيام السلطة الروسية في ارمينيا وجورجيا[2]، ورفض الكماليين لها، كما تبين أن المراهنة على اليونان كان خاسراً حيث بدأت تلوح في الأفق هزائم الجيش اليوناني أمام قوات أتاتورك عام 1922[3]، وتوطدت سلطة المجلس الوطني التركي الكبير بقيادة أتاتورك وتوسع نطاقها، كما ترسخت علاقاتها الخارجية بفضل إقامة علاقات ودية مع روسيا[4]. وعلاقات جديدة مع فرنسا وإيطاليا اللتين أعربتا عن عدم ارتياحهما لمعاهدة سيفر[5].

اعترف مصطفى كمال أتاتورك بدور الأكراد في تحقيق عزّة لتركيا في الحرب، وأعطته الحجة لإعطاء حكم ذاتي للأكراد بعد أن أعلن رؤساء العشائر الكردية من إعلان دولة لهم في منطقة "توجيكري" عام 1920 خلال مؤتمر صحفي عقدهُ أتاتورك في مدينة "ازميت" التركية بعد طرد القوات اليونانية منها، وقوله "أن المجلس الوطني التركي

---

(1) كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، بغداد، دار آفاق عربية، 1984، ص345.

(2) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص 103.

(3) عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد، بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر، 1970، ص 62.

(4) يحيى الخشاب، المصدر السابق، ص 35.

(5) محمد نور الدين، المسألة الكردية في تركيا، الأمل والخيبات، شوؤن تركية، بيروت، 1993، ص95.

الكبير يتألف من الشعبين التركي والكردي، وأنه يجب منح الحكم الذاتي للأكراد في المناطق التي يشكلون فيها كثافة سكانية"[1] إلا أن مثل هذا الكلام الذي نقل عن أتاتورك لم يؤخذ به لاعتبارات دولية وإقليمية متمثلة في وجود الأكراد على أرض ثلاث دول متجاورة يمكن أن تنقل عدوى الحكم الذاتي والتقسيم، هذا فضلاً عن مطالبة الأتراك بولاية الموصل، لتقود أتاتورك للقول في عصبة الأمم ليس عندنا كرد بل هناك ترك جبليون[2]. وإذا ما عرفنا أن المادة (64) من معاهدة سيفر تجيز قيام دولة كردية مستقلة، فأن ولاية الموصل والتي لا زالت محل خلاف مع بريطانيا ستكون من حصة (كردستان الجنوبي) وهو ما رفضهً أتاتورك ومن جاء من بعده على سد الحكم، وبالتالي فأن معاهدة لوزان[3] التي أبرمت عام 1923 قد أهملت معاهدة سيفر، وقسمت منطقة كردستان بعد هذه المعاهدة بين الدول الآتية تركيا وإيران والعراق وسورية والاتحاد السوفيتي[4]. وذهبت الحكومة التركية إلى تتبع أصول لغة الأكراد الاندو ـ أوربية لتقول عنها أنها عبارة عن لهجة تركية[5]، بغية استمالة العدد الكبير منهم لاسيما وأن أعدادهم في تركيا تتراوح بين (9 – 10) ملايين نسمة[6].

وبذلك تمكنت تركيا (أتاتورك) من الخروج من أزمّة سياسية قاسية وضغوط دولية خاصة دفعت بها بريطانيا وقد أرادت تفتيت الدولة التركية إلى دويلات صغيرة،

(1) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص 101 – 102 وقد أشار إلى وثيقة الاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد بقيت محفوظة في رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة حتى عام 1988.

(2) Shaw Stanford & Kurral Shaw, History of the ottoman Empire and Modern Turkey, 1908 – 1975, Vol, 2 Cambridge University press London, 1977, p. 365.

(3) معاهدة لوزان: بموجبها احتفظت تركيا بكافة أراضيها الأصلية.

(4) سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958 – 1970، لندن، 1990، ص 18.

(5) The Middle East, No. 229, London, Dec. 1993, p. 12.

(6) عوني عبد الرحمن السبعاوي، أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول التركي في الأمن القومي العربي، أوراق تركية معاصرة العدد 1988/1/3، ص 6.

لو نجحت اليونان في كسب الحرب. وصار الحديث أن خصوم تركيا بالأمس لم يكونوا بأحسن حال، وخاصة بريطانيا التي نكبت بخسائر فادحة. أما لويد جورج المخطط الأساسي لاتفاق سيفر، فقد لحق بزميله الفرنسي كلمينصو - الذي شعر أنهُ مغفل في تعامله مع لندن - حتى اضطر في تشرين الأول 1922 إلى ترك ممارسة السياسة نهائياً وتكشفت الوثائق فيما بعد كيف تلاعبت لندن بالوثائق المترجمة التي حفظتها مراسلات مكماهون - الحسين حول استقلال العرب، كما تلاعبت بالقضية الكردية وباعت مسوّدة الدولة الكردية بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان[1].

أما ولاية الموصل، فقد لجأ الوفد التركي - الذي أرسله الرئيس عصمت اينونو[2] - إلى المراوغة، بعد أن اقتنع بأن شن هجوم كلامي على الوفد البريطاني لن يعيد لهُ الموصل، فقام المندوب التركي (رضا نور بك) في حديثهُ مع وزير خارجية بريطانيا كيرزون استعداد تركيا لقطع علاقاتها مع روسيا إذا ما وافق الإنكليز إعادة الموصل لتركيا، وكان الجواب، أن ضياع الموصل يجر وراءهُ ضياع بغداد والعراق كله والفشل النهائي لسياسة بريطانيا في الشرق[3].

---

(1) م. س (لازاريف)، المصدر السابق، ص 280.

(2) عصمت اينونو: (1884-1973م) ثاني رؤساء الجمهورية التركية. تولى الرئاسة من (تشرين الثاني 1938- آذار 1950م)، كما كان يشغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات من الفترة التالية من (1923-1924م)، ومن (1925-1937م)، ومن (1961-1965م)، شكل خلالها عشر حكومات، كما شغل منصب وزير الخارجية في الفترة من عام (1922 إلى 1924م). كما شغل منصب رئيس الأركان العامة من (1920-1921م). وهو كذلك زعيم حزب الشعب الجمهوري للفترة من (1938-1972م). الموسوعة الحرة.

(3) م. س (لازاريف)، المصدر السابق، ص 281.

المبحث الثاني

الأكراد يستثمرون ضعف العراق ـ دون تركيا وإيران ـ لجعل الموصل جزءاً من دول كردستان الجنوبية

أما بلاد فارس التي لم تكن في حالة حرب مع بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى - وهي تحت حكم العائلة القاجارية[1] - فقد اتسم موقفها الرسمي من العراق الدولة من خلال المراسلات التي دارت بين وزيري خارجية بريطانيا وروسيا التي استهدفت ضمن مناطق عراقية حساسة مثل الأحواز لإيران، ومناطق تمتد إلى حدود الفرات بما فيها المدينتين المقدستين كربلاء والنجف[2]. وتبين من الطروحات الفارسية المقدمة إلى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، أن طهران كانت تأمل في استلام حكم العراق من بريطانيا بعد أن أطاحت بالدولة العثمانية غريمتها لمدة طويلة من الزمن[3].

كانت مسألة الامتيازات للرعايا الأجانب في العراق أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدهور العلاقة بين بغداد وطهران، وذلك عندما وقعت

(1) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 1985، ص 87 وما بعدها.
(2) هنري موزغتو، مذكرات سفير أمريكا في الأستانة، ترجمة فؤاد صروف، القاهرة، 1923م، ص24-25.
(3) اعترض أعضاء البرلمان الإيراني على جعل العراق تحت الانتداب البريطاني وعدتهُ اضطهاد للشعب العراقي المسلم الذي كانت بغداد جزءاً من الإمبراطورية الفارسية قبل الإسلام، وفترة خلال القرن السابع عشر. انظر: سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية - الإيرانية وأثرها على القضية الكردية (14 تموز 1958 ـ 8 شباط 1963) عمان، 2007، ص 22.

الاتفاقية العدلية بين العراق وبريطانيا في آذار عام 1924[1]. وبموجبها حرم الإيرانيون القاطنون[2] في العراق من الامتيازات الممنوحة للأجانب أسوة برعايا الدول الأجنبية الأخرى[3]. وفي تفسير معقول لموقف البلدين، ظهر أن طهران لا تريد الاعتراف بحكومة العراق والملك فيصل الأول الهاشمي ملكاً عليه، وأن قناصلها في العراق يترددون دوماً على دار الاعتماد البريطاني (السفارة) متجاهلين وجود الحكومة العراقية. وهي أي طهران لا تتوانى في بحث موضوع السيادة على شط العرب مع السفارة البريطانية دون التعرف على وجهة نظر الملك الهاشمي[4]. الأمر الذي أدى إلى قطع خطوط الهاتف بين الدولتين، ومنع الإيرانيين من زيارة العتبات المقدسة عام 1924 وانعكس في أثارة على الجالية الإيرانية المقيمة في العراق، التي باتت تنظر إلى حكومتها نظرة ارتياب وعداء للشاه للقاجاري[5]. وبوصول رضا خان[6]

(1) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط5، بيروت، 1982، ص 82 – 85.

(2) كانت التقديرات حول عدد الرعايا الإيرانيين في العراق فيذكر علي الوردي في كتابه لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ص 11، أن عددهم (200000) نسمة. فيما يذكر خالد العزي، أن عددهم حوالي (65000) نسمة، ويذكر المؤرخ عبد الرزاق الحسني أن عددهم يبلغ (80000) نسمة. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج3، ص 348.

(3) خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، ط1، بغداد، 1980، ص 38.

(4) عبد الاله بدر علي الأسدي، العلاقات العراقية ـ الإيرانية 1920 – 1937، دراسة تاريخية سياسية، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص 26.

(5) صباح عبد الرحمن الزنكنة، العلاقات العراقية ـ الإيرانية 1945 – 1958 رسالة ماجستير غير منشورة (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي) بغداد، 1998، ص 11.

(6) رضا خان: ولد في آذار عام 1878 في مقاطعة مازندران. دخل الجيش الإيراني وهو في الخامسة عشر من عمره، وتدرج من رتبة جندي قبل الحرب العالمية الأولى إلى رتبة عقيد، فذاع صيته ضابطاً نظامياً قاسياً حتى أصبح قائداً لفرقة القوزاق عام 1900. قاد انقلاب عام 1921 وأصبح وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء عام 1923، حتى توج ملكاً على إيران في نيسان 1926 بعد إلغاء الحكم القاجاري ليصبح أول شاه بهلوي. انظر: كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص113-140.

العرش الإيراني بعد قضاءه على حكم الأسرة القاجارية عام 1926 هربت أعداد من رموز الدولة السابقة إلى خارج إيران ومنها العراق الذي لجأ إليه (سالار الدولة) في تشرين الأول عام 1926، فأثار وجوده هو الآخر مشكلة بين البلدين قبل أن يترك بغداد ويلجأ إلى فلسطين[1].

أ. إيران (رضا خان) تقمع انتفاضة الكردي إسماعيل أغا الشكاك عام 1924م

أصبح رضا خان رئيساً للوزراء ووزير الدفاع عام 1923، قبل أن يتوج ملكاً على بلاد فارس عام 1926. وهو بذلك أي رضا خان قد شهد وتابع تتويج الملك فيصل الأول على عرش العراق في آب 1921 بحضور رموز المحتل البريطاني. ولكن الفارق بين إيران والعراق، هو أن الأولى ليس لها ولايات تتبع الدولة العثمانية كما هو الحال في العراق. كما وليس هناك جيوش أجنبية تستهدف الملك القاجاري في طهران أو مقاتلة الجيش الفارسي، بل الصحيح وجود حركة تنسيقية بين الجيشين الروسي والبريطاني عام 1916 خلال الحرب العالمية الأولى لمقاتلة وطرد القوات العثمانية من أرض العراق قبل أن تتوقف وحدات الجيش الروسي على محور كرمنشاه ـ خانقين عام 1917 بسبب قيام الثورة الاشتراكية.

وفي عام 1922 تم التوقيع على معاهدة بين بريطانيا والعراق، وجرت مصادقتها في آب 1924 في عهد رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون[2]، حيث أكدّت الاتفاقية على تبعية العراق لبريطانيا قانونياً، ونصت على "أن تسترشد الحكومة العراقية بنصائح

(1) عبد الإله بدر علي الأسدي، المصدر السابق، ص 23.

(2) نوري المرسومي، الانهيار (بداية ... وليست نهاية)، ط1، مصر، 2006، ص 18.

المندوب السامي البريطاني بشأن القضايا الدولية والمالية، وأن تحتفظ بريطانيا بقواتها في العراق"[1].

إن إيران رضا خان لا تختلف عن تركيا كمال أتاتورك في النظر إلى خطورة إعلان دولة مستقلة كردية أو حكم ذاتي في أي من الدول الثلاث المجاورة للعراق[2]. فيما تريد بريطانيا - بمكرها السياسي - أن تستثمر أي خطأ سياسي إقليمي تجاه الأكراد لتقول في المحصلة أنها ليست المسؤولة عن العراقيل التي ظهرت وحالت دون إعطاء الأكراد استقلالهم كما نصت عليها معاهدة سيفر عام 1920 وتحديداً المادة ألـ (64) وقد ذهبت مع أدراج الرياح[3]. بعد صحوة وصمود الجيش التركي أمام اليونان عام 1922م.

وكانت كافية لرئيس عشيرة شكاك الكردية وزعيمها إسماعيل أغا بن محمد أغا[4] المعروف بــ (سمكو) من القيام بانتفاضة في كردستان إيران (كردستان الشرقية)، وتحوله إلى العراق بعد فشكل صموده في إيران. وهو ما أثار حالة من إرباك الحكومة

(1) المصدر نفسهُ، ص 18

(2) المصدر نفسهُ.

(3) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص18.

(4) إسماعيل آغا بن محمد أغا المعروف بسمكو رئيس عشيرة شكاك الكردية التي تقطن غرب إيران على امتداد الحدود الإيرانية - التركية - العراقية يرجع بروزه إلى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى. وبعد أن أقدمت السلطات الإيرانية على قتل شقيقه الأكبر (جعفر أغا) غيلة عام 1905 بدأت حركته الفعلية ضد الجيش الإيراني عام 1921، وبعد فشله لجأ سمكو إلى الأراضي العراقية عام 1924. طلبت بريطانيا من إيران إعلان العفو عنه عند توقف فعالياته المسلحة، ومع صدور قرار العفو عنه رجع سمكو إلى كردستان الشرقية وعاش بين عشيرته دون القيام بأي نشاط مسلح. ولكن بعد شاهد بأم عينه تصرفات الحكومة الإيرانية القمعية بحق الأكراد عاد سمكو مجدداً لرفع السلاح عام 1926، ضد القوات الإيرانية، ولجأ مرة أخرى على كردستان العراق. انظر: كمال مظهر أحمد، دراسات، المصدر السابق، ص 249.

العراقية في تسليمه لطهران، وهذه المرّة جاء إدعاء طهران أن سمكو يريد إزاحة رضا شاه نفسهُ في مجرى صراع على السلطة[1]. وتذرعت بغداد إنها غير قادرة على القبض عليه لوجوده في منطقة جبلية وعره[2]، وهو ليس إلا إدعاء ضعف الدولة. وقد صفها الكاتب الإنكليزي تشارلز تريب في كتابه صفحات من تاريخ العراق المعاصر أن العراق بدأ وجوده كدولة مستقلة رسمياً بطريقة غامضة، وفي ظل الاضطرابات والمشاكل الطائفية والريفية حول طبيعة مجتمع العراق كان التزاحم الحاد على المحسوبيات والتنافس العنيف بين شبكات العملاء لكسب النفوذ هو النظام السائد[3].

ولأجل أن لا يستفحل موضوع الانتفاضة الكردية بقيادة سمكو، فقد اقترح المندوب السامي البريطاني في بغداد برسي كوكس - هو الذي ينظم علاقات العراق مع العالم بموجب اتفاقية عام 1922 - للملك فيصل الأول التعاون مع حكومة بلاد فارس عن طريق قرار وزاري يصدر في تموز عام 1927، ينزع السلاح من العشائر بموجبه، وهو يشمل مسلحي سمكو الكردي الذي كان عليه الخضوع لأمر الحكومة، الأمر الذي دعاهُ للجوء إلى تركيا في أيار عام 1928[4]. إلا أنه سرعان ما عاد إلى العراق بعد أن ضايقتهُ القوات التركية بسبب توجهاته القومية[5]. وبذلك يكون سمكو ليس الأول وقد لا يكون الأخير الذي يطالب بحقوق قومية مهمشة، ويواجه مطاردة قوات دولتين مجاورتين هما تركيا وإيران، وبريطانيا الدولة الاستعمارية المحتلة للعراق غير قادرة على

(1) أسعد زيدان الجواري، إيران في عهد رضا شاه بهلوي (1925 – 1940م) البصرة، 1990، ص48.
(2) المصدر نفسه، ص48-49.
(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 123.
(4) عبد الإله حميد فاضل، القضية الكردية في إيران في ضوء المصادر والمراجع العراقية معهد التراث العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 1988، ص 61.
(5) شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد، 1966، ص104.

تأمين حالة من الاستقرار في المنطقة الجبلية للدول الثلاث، وقادت إلى مصرع سمكو هو ومجموعة من أفراد عشيرته في إيران عام 1930[1].

ب. اتفاق إيراني - عراقي لضرب الأكراد

كانت الاتفاقية العدلية الموقعة بين العراق وبريطانيا عام 1924، قد وضعت البلدين المتجاورين في سوء نية وعدم تفاهم لإقامة علاقات دبلوماسية بينهما إرضاءاً لبريطانيا التي استبدلتها باتفاقية عام 1930، وهو العام الذي تبادل الطرفان السفراء في طهران وبغداد[2]. ويذكر توفيق السويدي الذي مثل العراق دبلوماسياً في طهران في آذار 1931 أنه وخلال لقاءه وزير البلاط الإيراني "تيمور طاش"، أكد السويدي أنهُ كان اللقاء الأهم مع المسؤولين الإيرانيين وقد عبر فيه عن المشاكل التي تواجه إيران، وعندما وصل إلى علاقات العراق مع الأكراد، كان قلقهُ كبيراً، وبقدر تعلق الأمر بكردستان الجنوبية تساءل وزير البلاط عن طبيعة الإجراءات التي اتخذتها بغداد ضد حركة الشيخ محمود البرزنجي[3]. ورد السويدي بكلام قاطع أن الحركات ضد البرزنجي ستبدأ عما قريب لتأديبه حالما يحل موسم الحركات، أي مقاتلة أتباعه في محافظة السليمانية التي دخلتها القوات البريطانية عام 1924، وصدور الحكم بإعدام البرزنجي، لأنه وكما يذكر الكاتب تشارلز تريب أنهُ كان يؤسس لإنشاء دولة كردية مستقلة يكون هو ملكاً عليها وتخضع للحماية التركية إذا تطلب الأمر[4]. ولكن الحكم لم ينفذ وأرسل إلى منفى في الهند، ليعود بعدها بعد اشتداد العنف في مدينة السليمانية.

---

(1) إحياءاً لذكرى سمكو، حاول عدد من المثقفين الكرد المقيمين في بغداد عام 1935 تأسيس مركز ثقافي باسم نادي سمكو شكاك، إلا أن سلطات بغداد اعترضت على الاسم لأنها لا ترغب أن تثير حفيظة إيران. انظر: عبد الإله حميد فاضل، المصدر السابق، ص 65.

(2) توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط2، بغداد، 1999، ص193.

(3) توفيق السويدي، مذكراتي، المصدر السابق، ص 193.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 96.

باتت بريطانيا المحتلة لأرض العراق تتحكم بالسياسة العراقية والدفاعية منذ توقيع معاهدة عام 1930م[1]. وهي لذلك صارت تحاسب أي تمرد كردي يفهم منهُ أنه يريد الانفصال عن العراق، وكانت التهمة الرئيسية - كما عرفنا - لمحمود البرزنجي أنه يريد تأسيس دولة كردية - وبالعودة إلى معاهدة لوزان الموقعة من قبل الدول المشاركة في المؤتمر في الرابع والعشرين من تموز عام 1923، أنها تضمنت احتفاظ تركيا بكافة أراضيها[2]، ولم تتضمن المعاهدة أي إشارة لاستقلال الأكراد أو حكم ذاتي، وهي بذلك وجهت ضربة لطموحات الشعب الكردي القومية[3]. وكثير من المثقفين الكرد الذين يتابعون قضيتهم بين إيران وتركيا وبريطانيا قد أشاروا إلى أنها عادة لفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وذلك عندما أحضرت بريطانيا لجنة عصبة الأمم للتحقيق بشأن عائدية الموصل إلى تركيا أو العراق في السابع والعشرين من كانون الثاني عام 1925، وكان من المألوف أن تظهر هناك انقسامات بين أهالي ولاية الموصل، فمنهم من كان يريد الرجوع

---

(1) اشترطت معاهدة عام 1930م الموقعة بين بريطانيا والعراق، أن تجري مشاورات تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية التي تؤثر على المصالح المشتركة. واقترحت بريطانيا في المادة الثانية، أنهُ في حالة ظهور نزاع بين العراق ودولة ثالثة يوحد المتعاقدان مساعيهما لحل الأزمة سلمياً، وفي حالة وقوع الحرب، فإن الطرفين يساند بعضهما البعض. انظر: فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص326.

(2) تضمنت معاهدة لوزان (القسم الثالث - حماية الأقليات) المواد (38 – 45) حيث نصت المادة 38 على أن الحكومة التركية تتعهد بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم دون تمييز في الأصل والقومية واللغة والعرق أو الدين. ونصت أيضاً على تمتع الأقليات غير الإسلامية بحرية الحركة والهجرة. وتضمنت المادة 39 حركة الأتراك في استعمال لغتهم في حياتهم الخاصة أو في التجارة أو في ممارسة شعائرهم الدينية أو في الاجتماعات العامة. مع حرية الكرد والأرمن في استعمال لغتهم الخاصة أمام المحاكم. انظر: فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان وأثارهُ في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1958، ص 41.

(3) المصدر نفسهُ، ص 41 – 42.

للحكم التركي بدافع الدين الإسلامي. ومنهم وخاصة المسيحيون لا يريـدون العـودة للحكـم التركي[1]. فيما أرسل أهالي السليمانية مذكرة إلى عصبة الأمـم في تشريـن الأول 1924، وفيهـا معارضة قوية للمطالب التركية في ولاية الموصل، بالقول أن ما يجمع الكرد والأتراك هو دين الإسلام فقط[2]. ولعل ما أمكن التوصل إليه أن قرار مجلس العصبة قـد أقـر ولايـة الموصـل للعراق بدفع قوي من بريطانيا في كانون الأول عـام 1925 عـلى أقـل أن يـؤدي إلى اسـتقرار الأوضاع على الحدود العراقية - التركية[3]. إلا أن الأتراك رفضـوا قـرار الضـم إلا بعـد اتفـاق خاص بين تركيا وبريطانيا في الخامس من حزيران 1926 مفاده أعطاء تركيا 10% من شركـة النفط التركية (فيما بعـد شركـة الـنفط العراقيـة) لمـدة (25) سـنة مقابـل اعترافهـا بتبعيـة الموصل للعراق[4]. ومسألة الموصل التي ينظر إليها الأكراد أنها جزء من كردسـتان الجنوبيـة قد بيعت بين بريطانيا وغريمتها تركيا.

---

(1) عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق 1921 - 1933، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1973، ص 173.

(2) كان من جملة ما ذكرهُ التقرير الأممي هو أن $\frac{5}{8}$ سكان ولاية الموصل هم من الكرد ولذا فهم أهم عنصر في النزاع وهم ليسوا أتراكاً ولا عرباً، وهم مختلفون عن الأتراك في عاداتهم وتقاليدهم وهم أقرب إلى كرد إيران منهم إلى كرد تركيا ولكنهم ليسوا إيرانيين. انظر: ادموندز. س. جي، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح اللـه، بغداد، مطبعة التايمز، 1971، ص 373. وكذلك: فاضل حسين، مشكلة الموصل، المصدر السابق، ص 229.

(3) هنري دوبس، والسير برسي كوكس، تكوين الحكم الوطني في العراق ـ مذكرتان خطيرتان،ترجمة بشير فرجو، الموصل، مطبعة الاتحاد الجديدة، 1951، ص 96.

(4) Hurewitz, J. G, Diplomacy in the near and Middle East. Documentary Record, Vol. 2 1956, p. 143.

ج. تركيا (كمال أتاتورك) تقمع انتفاضة الكردي سعيد البشدري عام 1925م

إن من يريد الثورة من الكرد فإن حالهُ سوف لا يكون أحسن من سمكو، ولكن هذه المرّة أخذت انتفاضة كردية بزعامة الشيخ "سعيد بيران" شيخ الطريقة النقشبندية (صوفية) في الثالث عشر من شباط 1925 حيث أعلن أن الوقت قد حان لوضع حد للجمهورية المتعثرة وإعادة الخلافة الإسلامية دون العلمانية التي فرضتها سلطات أتاتورك[1]. وتكمن المفارقة في انتفاضة سعيد بيران أنها رفعت شعارات الحركة الكردية وهي تقول "إقامة كردستان مستقلة في ظل الحماية التركية وإعادة حكم السلطان"[2] وقد أثيرت هذه المسألة عند تقديمه هو وجماعته أمام المحكمة، مع أن الاتهام الأساسي بقيّ إقامة دولة كردستان المستقلة[3]. وبوصول عصمت اينونو وفرض الأحكام العرفية[4] تمكن الجيش التركي من القضاء على حركة الأكراد عام 1925 وأسر الشيخ سعيد بيران ومعاونيه وتقديمهم للمحاكمة، وقد أدينوا وحكم عليهم بالإعدام بعد محاكمة سريعة[5]، والحق وبعد انتهاء حركة سيعد بيران بقيّ الأكراد في تركيا في هدوء ولم يشكلوا خطراً على الدولة التركية[6].

---

(1) اتهمت حكومة مصطفى كمال أتاتورك حزب الترقي الجمهوري الذي تأسس من بعض قادة حزب الأناضول، بأن لهُ علاقة بحركة سعيد بيران، مؤكدة أن هناك ثمة مراسلات سرية بين الحزب وحركة بيران في الولايات الشرقية. انظر: محمد محمد توفيق، كمال أتاتورك، مصر، دار الهلال، 1936، ص 143.

(2) عبد الرحمن قاسملو، المصدر السابق، ص 66.

(3) المصدر نفسه، ص 66.

(4) حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص 362.

(5) المصدر نفسهُ، ص 363.

(6) C. Dewdney, Turkey, Chalto and Windus, London, 1971, p. 73.

د. زيارة الملك فيصل الأول الأولى لإيران عام 1932م

لم تهدأ الأوضاع بعد انتفاضة الشيخ محمود البرزنجي في السليمانية. وفي نفس الوقت لم يكن للملك فيصل دوراً في رسم السياسة العراقية وهو مكبل بقيود معاهدة 1930م مع بريطانيا. ولعل ما زاد الأمر سوءاً، أن القضية الكردية التي ورد اسمها في معاهدة سيفر الدولية، سرعان ما اختفت في معاهدة لوزان، وأن نوري السعيد رئيس الوزراء وقع على معاهدة سيئة الصيت عام 1930[1] مع بريطانيا - التي كبلت العراق سياسياً ودفاعياً دون استشارة أي من الرموز الكردية، أو عقد اجتماع أو مؤتمر يكون فيه الأكراد طرفاً باعتبارهم القومية الثانية في البلاد، وهو ما كان ينبغي النظر إليه حتى مع التركمان القومية الثالثة، حيث تكون أي النتائج التي تترتب عليها يتحملها شعب العراق بعربه وكرده وتركمانه. وبدون مواربة فأن مثل هذا التهميش لكتله كبيرة من المجتمع سيدفعها أو دفعها للتعاون مع خصم خصمها أي مع (التركمان حليفي تركيا) لتجديد عمليات رفع السلاح ضد حكومة بغداد، حيث وقف البارزانيون في منطقة بارزان مع الشيخ أحمد البارزاني[2] 1892 – 1969م ضد الحكومة المركزية التي تذرعت بحجة إقامة الإدارة المدنية، فتصرف الشيخ بطريقة الرجل المسؤول صاحب المنصب في عام 1931 وهو يقدم طلباً إلى عصبة الأمم لمنح الأكراد الحكم الذاتي[3] وهو ما كانت ترفضهُ بريطانيا التي أصبحت المسّير الحقيقي لسياسة العراق وفق معاهدة عام 1930. كما أن تحسن العلاقات بين بغداد وطهران عام 1931، قد ساهما ليس في القضاء على

(1) فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص326-327.

(2) أحمد البارزاني: الشيخ أحمد بن محمد بن عبد السلام. ولد في عام 1892، وتولى زعامة عشائر بارزان الكردية في تشرين الثاني 1914 على أثر إعدام أخيه الشيخ عبد السلام في الموصل على يد الأتراك. توفي الشيخ أحمد البارزاني عام 1969 في بغداد. انظر: مير بصري، أعلام الكرد، ط1، لندن، 1991، ص 43 – 44.

(3) مسعود البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة بارزان الأولى (1931 – 1932م) كردستان، 1986، ص 31.

الانتفاضة البارزانية وإنما في دعوة للملك فيصل الأول لزيادة طهران التي وصلها في الثاني والعشرين من نيسان عام 1932[1]، وكانت المفارقة إن أول اجتماعي رسمي بين الوفدين قد جاء بعد مرور ستة أيام، حيث كان الجانب الإيراني يحث الخطى لمعرفة رأي الملك ورئيس الوزراء نوري السعيد ورستم حيدر رئيس الديوان الملكي حول أهم ثلاث مشاكل هي: شط العرب، وتعاون الحكومتين في شوؤن النفط والقضية الكردية[2]. وفهم الملك فيصل وأعضاء الوفد أن إيران تريد خط التالويك[3] Thalweg حداً فاصلاً يقسم مياه شط العرب بين البلدين، وأن تسلك الحكومة العراقية خطاً متصلباً ضد الأكراد[4] ومطالبهم بالحكم الذاتي[5]، أما موضوع النفط فيأتي في المرحلة التالية بعد تعاون الطرفين في أهم مسألتين هما شط العرب والأكراد.

كانت الآمال العراقية معلقّة على هذه الزيارة التي يزور فيها الملك الهاشمي طهران لأول مرة[6]، ولكن النتائج كانت مخيبة، ومخيبة أكثر كوّن جار العراق (إيران) بدأت بتلقين الشباب في المدارس والدوائر الحكومية بادعاءات مفادها أن "العراق هي

(1) سندرسن باشا، مذكرات سندرسن باشا، ترجمة وتعليق سليم طه التكريني، بغداد، 1982، ص168 - 169.

(2) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 231 - 233.

(3) خط التالويك Thalweg: كلمة ألمانية تتكون من مقطعين هما (Thal) وتعني وادي و(Weg) وتعني طريق أي طريق الوادي. ويعني هذا المصطلح في القانون الدولي (المجرى العميق الذي يصلح للملاحة باستمرار) انظر: خالي العربي، المصدر السابق، ص 124.

(4) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 231.

(5) حسن مجيد الدجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، ط1، بيروت، 1999، ص 241.

(6) لطفي جعفر فرج عبد اللـه، عبد المحسن السعدون ودروهُ في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، 1988، ص 188.

بلاد إيرانية وفيها العتبات المقدسة، والواجب يـقضي عـلى كـل إيـراني أن يشـتغل ويسـعى لإعادتها إلى أصحابها"[1].

وكالعادة عمدت إيران إلى تحريك بعض وحداتها المدرعة على خط الحدود المشـترك، وهي إشارة إلى أن إيران أقـوى مـن العـراق، وهـي مسـتقرة دون مشـاكل، وأن مؤسسـاتها تعمل بدون قرارات ملكية. وبات العراق الملكي بين فكي كماشة تركيا التي لم يتنازل زعيمهـا كمال أتاتورك عن ولاية الموصل وفروعها (السليمانية وأربيل وكركوك) وبين إيران الشاه رضا خان الذي يريد كل العراق، وما بينهما بريطانيا الماكرة التي تعلب على كـل الأطـراف فهـي تحرك إيران للضغط على العراق لتوقيـع معاهـدة أو اتفاقيـة، وهـي ترفـع شـعار التهديـد بإعادة الموصل إلى تركيا كلما رفضت القوى الوطنية في العراق توقيع معاهـدة جـائرة مثـل معاهدة عام 1930.

هـ ميثاق سعد آباد 1937م والأكراد

وفي الواقع هناك مبدأ ذهبي يخص الأمـن تعمـل بـه الـدول، وهـو بـالعلم تتقـدم الأمم تحت ظل الأمن، أي بمعنى أنـك تبنـي الـبلاد بتـدريس العلـم للأجيـال تحـت ظـل الأمان، وبدون الأمن لا تستطيع أن تبنـي شـيئاً[2] وحيـث أن مثـل هـذا المبـدأ مثلـوم في العراق لغياب الوحدة الفكرية أولاً. ووجود مرجعيـة النجـف التـي يـديرها علـماء ديـن فرس ثانياً، حيث تبين أن من مجموع (67) عالم ديني أشرف عليها، كان من بيـنهم فقـط خمسة من العراقيين على مدار مئات السنين[3] - وهذه بالإضافة إلى رغبـة متطـرفين كـرد في إعلان الدولة، سبباً لقبول العراق - المسلوب الإرادتين الدفاعية والسياسية - لأن يتنازل عن سبعة كيلومترات وثلاثة أرباع كيلومتر عام 1936 من الأراضي العراقية لإيران تحديداً

(1) المركز الوطني للوثائق (ملفات البلاط الملكي) الملف 1/5/2/5 التسلسل 739 ـ تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران أيلول 1932 الوثيقة رقم 43.

(2) طاهر جليل الحبوش، حقائق الأمور في كشف المستور، لبنان، 2010، ص 290.

(3) طاهر جليل الحبوش، المصدر السابق، ص 281.

أمام مدينة وميناء عبادان[1]. وهي كافية في نظر لندن لإصلاح شأن بغداد وطهران قبل عقد ميثاق سعد آباد في الثامن من تموز عام 1937، وتوقيع كل من إيران والعراق وأفغانستان وتركيا على معاهدة تحالف سمّيّ ميثاق سعد آباد[2]، كان الهدف منه تنظيم العلاقات بين الدول المجاورة واستشارة بعضها في القضايا المشتركة وعدم اعتداء أي طرف على الآخر[3]. ولعل ما ظهر من مواد الميثاق، أنه لم يشر إلى الكرد بالاسم، ولكن المادتين الثانية والسابعة يعطيان الإشارة والقول للمادة الثانية "يتعهد الفرقاء والمتعاقدون الساميون تعهداً صريحاً بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة"[4]. فيما تقول المادة السابعة "يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين الساميين كل داخل حدوده بعدم إعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة أو قيامهما بأعمال لغرض الإخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر، سواء كان في منطقة الحدود أو في غيرها، أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر"[5] وهذا في تفسير لهُ إنما يعني منع قيام أي حركة كردية مسلحة بنشاطات في مناطق الحدود المشتركة، خصوصاً وأن ميزتها الجبلية تعد ملائمة لحرب العصابات. ويبدو من حسن الصياغة لمواد الميثاق، أن بصمات بريطانية واضحة عليه، وقد تخلت لندن عن ذكر المسألة الكردية، ومصلحة بريطانيا في وجود أنظمة موالية لسياستها، تمنع أفراد الحزب الشيوعي من الوصول إلى مياه الخليج في إيران والعراق، ومنها إلى دول

(1) صباح عبد الرحمن الزنكنة، المصدر السابق، ص 28.

(2) صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية، ميثاق سعد آباد، معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق الممثليات العراقية في اسطنبول وأنقرة 1930 - 1953، ط1، بغداد، 2002، ص 12 وما بعدها.

(3) المصدر نفسه، ص 12.

(4) عن بنود الميثاق، راجع عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص 332 - 334.

(5) J. C. Hurewitz, Diplomacy in the near, and Middle East "A Documentary Record 1941 - 1956, Vol. II, New York, 1972, p. 214 - 216.

الخليج النفطية[1]. وهنا يشير الكاتب الكردي جرجيس فتح اللـه إلى الغاية الحقيقية لهـذا الميثاق بالقول، "كان لقمع أي ثورة أو انتفاضة كردية وطنية ومطاردة دعاة وزعماء الحركـة القومية الكردية في أي جـزء مـن أجـزاء كردسـتان المقسـمة عـن طريـق تبـادل المعلومـات والتعاون العسكري"[2].

وإذا ما أخـذنا تصـور قـادة الحـزبين الكـرديين في إيـران والعـراق، نجـد أن القائـد الإيراني عبد الـرحمن قاسـملو[3]، يصـفهُ "بأنـه كـان موجهـاً بصـورة رئيسـية ضـد حركـة التحرر الوطني الكردية"[4] أما الملا مصطفى البارزاني[5] وبعد عقد من الزمان، وهو يلقـي

(1) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص 179.

(2) جرجيس فتح اللـه، زيارة للماضي القريب، استكهولم، 1998، ص 14.

(3) عبد الرحمن قاسملو: ولد الدكتور عبد الرحمن قاسلمو في إيران عام 1920. هو أستاذ سياسي جامعي وزعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني. تم استدراج قاسملوا في فيّنا عاصمة النمسا لإجراء مفاوضات من قبل المخابرات الإيرانية وتمت تصفيته مع أثنين من رفاقه. وكانت الأوامر قـد صدرت مباشرة من هاشمي رفسنجاني عام 1989. وتذكر هيلين ابنة الدكتور قاسملو أن محمود أحمدي نجاد أحد المتورطين بهذا العمل. انظر: مجلة دراسات كردية عدد (8) الصادرة في باريس عام 1993م.

(4) عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد، دراسة سياسية اقتصادية، بيروت، 1985، ص 10 - 13.

(5) مصطفى البارزاني: ولد في بارزان عام 1904. تلقى تعليماً دينياً في السليمانية، ليحصل على اللقب الديني (الملا). برز في عام 1943 وهو في سن التاسعة والثلاثين كأقوى زعيم قبلي في كردستان العراق. أعلن تمرداً وهو في قرية بارزان ضد الجيش العراقي. الأمر الذي دفع نوري السعيد (رئيس الوزراء) إلى مهادنة البارزاني بعد فشل وحدات من الجيش العراقي في الصمود في سهل رواندوز. قرر مجلس الوزراء العراقي في 25 كانون الثاني 1944 إبعاده عن منطقة بارزان، إلا أنه تحالف مع عشائر كردية ضد الحكومة العراقية التي كلفت الجيش لإنهاء التمرد في بارزان اضطر الملا مصطفى الهروب إلى إيران، وحكم عليه غيابياً بالإعدام. عين الملا مصطفى أحد أعضاء جمهورية مهاباد الكردية عام 1945. هرب إلى الاتحاد السوفيتي بعد سقوط جمهورية مهاباد عام 1946، حيث= =منحتهم الحكومة السوفيتية حق الجوء السياسي

كلمته أمام جمع من الكرد في مدينة باكو (السوفيتية)، أن ميثاق سعد آباد كـان يسـتهدف بالدرجة الأولى حركة التحرر الكردية وضد أمانيهم القومية، وتمثل جانباً للسياسة المشـئومة الغادرة التي كانت تمارسها إنكلترا لإبعاد الشعب الكردي وشعوب الشرق الأوسـط الأخـرى عن الاتحاد السوفيتي[1]. ويظهر مـن كـلام المـلا مصـطفى البـارزاني وهـو يشـير إلى سياسـة بريطانيا الغادرة، إن موسكو هي خلف هذا الكلام، وقد دلـت انتفاضـة (ديرسـم) الكرديـة عـام 1937 في تركيـا، كيـف اسـتثمرها الأتـراك ليقولـوا أن الاتحـاد السـوفيتي يقـف وراء الانتفاضة ويدعمها بالمال والسلاح وهم بذلك أي الحكومة التركية قـد لفتـوا أنظـار الـدول الأربعة إلى خطورة الخطوة السوفيتية للتسريع بتوقيع الميثاق[2].

في صيف =عام 1947. عاد إلى العراق بعد (12) سنة في المنفى، أي في عام 1958 واستقبله عبد الكريم قاسم استقبالاً ودياً ومع بدء عام 1960 بدأت العلاقات بينهُ وبين قاسم بالبرود حتى وصلت إلى القطيعة. انتخب في اجتماع قلعة درزة في 28 أيلول 1963 رئيساً لمجلس قيادة الثورة. ومع حلول عام 1964 تمكن البارزاني من أحكام سيطرته على الحزب بعدما نجح في إقصاء مجموعة (إبراهيم أحمد - جلال الطالباني) فأعاد تنظيم الحزب مستوعباً العناصر الشيوعية وفي مقدمتهم حبيب محمد كريم الذي انتخب أميناً عاماً للحزب. وفي عام 1966 طلب منهُ لقاء الرئيس عبد الرحمن عارف بعد اتفاق 29 حزيران 1966 الأمر الذي عزز من مركزه. وفي عام 1966 فشل في التوصل إلى حل سلمي للمسألة الكردية. وأبان حكم أحمد حسن البكر، فشل البارزاني أيضاً في التوصل مع حكومة بغداد إلى حل مرض للطرفين لتنتهي الحركة الكردية التي قضى حياته في النضال من أجلها إلى الانهيار بفعل الضربة القاصمة التي تلقتها بعدما نجح حزب البعث في عقد اتفاقية الجزائر عام 1975. توفي في آذار 1979 ودفن في إيران في مدينة (اشتوية) الحدودية قبل أن ينقل عام 1993 ويدفن في منطقة ريان الحدودية (العراقية) انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 233 - 234.

(1) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكردية، ثورة بارزان 1945 - 1958م، كردستان 1987، ص 210، وكذلك، سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص 179.

(2) استمرار التعاون بين الحكومتين العراقية والإيرانية ضد الكرد في كردستان العراق. وعندما قررت الحكومة العراقية تأسيس تشكيلات إدارية في منطقة تشدر (كردستان العراق) رافق =

و. عواقب انقلاب الضابط الكردي بكر صدقي عام 1936م

إن ما يأخذ على السياسة البريطانية تجاه الكرد قبل الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945م) هو إنها ليست تخلت عن طرح القضية في عصبة الأمم المتحدة، أو تهدئة الخواطر لحين تحسن الموقف الإقليمي والدولي لشرح مطالب الكرد، وإنما أوغلت في إيذاء النداء الوطني الكردي الذي ينادي للعيش بحرية وكرامة، وذلك عندما استخدمت قضية الانقلاب العسكري الذي نفذهُ الضابط الكردي (الفريق) بكر صدقي في تشرين الأول عام 1936 ضد حكومة ياسين الهاشمي[1]. ولأجل الوصول إلى الحقيقة التي تسيّدها الكردي بكر صدقي أن هناك وثيقة تشير إلى أنه على صلة بالمخابرات البريطانية بين عامي (1910 - 1920م) عندما كان يعمل في المنطقة المتنازع عليها بين تركيا والعراق[2]. وقد نجد من يسند هذه الوثيقة، وأن كان بكلام آخر، وهذه المرّة جاءت على لسان الطبيب البريطاني (طبيب العائلة الملكية) سندرسن باشا، المعروف بخبرته الطويلة في معاشرة السياسيين، وقد أشار في مذكراته، أن حكمت سليمان (تركماني) - أصبح رئيساً للوزراء بعد نجاح انقلاب بكر صدقي - كان على علاقة قوية بالسفير البريطاني في بغداد "أرشيبالد كلارك" وأن الملك غازي كان على علم بتفاصيل الانقلاب[3]. أن الكمين الإنكليزي لشخصية كردية مثل بكر صدقي وهو مندفع إلى خوضها (لتحقيق الذات الشخصية)، قد أفصح عنها، مقتل وزير الدفاع

= الفريق الإداري قوة عسكرية عراقية، عندها طالب رؤساء العشائر التشدرية مساعدة الحكومة الإيرانية، ولكنها لم تستجب لهم لارتباط الدولتين بميثاق سعد آباد. انظر: عبد الله أحمد رسول التشدري، اندلاع ثورة أيلول المجيدة، ترجمة محمد صالح عقراوي، مراجعة وتقديم جرجيس فتح الله، ج1، اربيل، 2001، ص29.

(1) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي 1919 - 1943م، ط1، بيروت، 1967، ص 438.

(2) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 443.

(3) مذكرات سندرسن باشا، المصدر السابق، ص 216 - 217.

جعفر العسكري، الشخصية التي يكن لها ضباط جيش العراق بالولاء، فهو الذي أسس الجيش ورعاه عام 1921[1].

وشهد الانقلاب العسكري (المدبر) هروب نوري السعيد وياسين الهاشمي إلى خارج العراق بعد أن تلقيا تهديداً بالقتل[2] وهو ما أثار القوى السياسية الموجودة في داخل العراق على كل مسؤول كردي يفهم أن لهُ نفس مؤيد للانقلاب، ولعل ما زاد من ذلك الانقسام، ورائحة العنصرية التي وصلت إلى الملك والسفارة البريطانية (وهي ما تريدهُ) أن الصحف الموالية لجماعة الأهالي (المؤيدة للانقلاب) شنت هجوماً على دعاة الوحدة العربية ورواد القومية العربية[3]. أما بكر صدقي نفسهُ، فقد عمد إلى إبعاد كل الضباط والعناصر المحسوبة على كتلة الضباط القوميين وتقريب العناصر الكردية بما فيها تنصيب الضابط فؤاد عارف (كردي) ليكون مرافق للملك غازي الأول[4] الذي ذكر فيما بعد أن توجيهات بكر صدقي لهُ ولإتباعه أن يتصرفوا بمرونة مع مطالب الملك دون تنفيذ كل ما يطلبه[5]، حتى أمسى الملك غير قادر على مقابلة وجوهُ وشيوخ ألفرات الأوسط، وبات ينتظر متى يقول بكر صدقي كلمته لإزاحة الملك عن العرش. أما بريطانيا التي تجاهلت علمها بالانقلاب، فقد أرادت طمس الحقيقة قبل الحرب العالمية الثانية - التي بدأت عجلتها تتحرك في سباق مع الزمن ، وخاصة في ألمانيا الهتلرية - للتخلص من الملك وبكر صدقي قبل اندلاعها، وتحقق لها ذلك بعد أن لطخت سمعة ونظافة المطالب الكردية لحكم ذاتي على يد بكر صدقي الذي لقيّ مصرعهُ في الموصل

---

(1) المصدر نفسهُ، ص 217.

(2) إبراهيم عبد الطالب، العراق البلد العربي الذي نخرهُ السياسيون، 1914 - 2003، عمان، 2010، ص184.

(3) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة مايس التحريرية لسنة 1941، ط3، صيدا، مطبعة العرفان، 1971، ص 36.

(4) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 151.

(5) المصدر نفسهُ، ص 151.

عام 1937، وبذلك تمكنت بريطانيا أن تتخلص من رموز يشك في ولائها للتاج البريطاني قبل بدء الحرب[1]. وبذلك يكون بكر صدقي الكردي قد صنف بأنه الرائد الأول الذي فتح شهيّة العسكريين لتبوأ المناصب السياسية عن طريق الانقلابات العسكرية، وهي تغليب على لغة الحوار، وليست مطلوبة لتقدم البلد واستقراره[2].



(1) مذكرات طه الهاشمي، المصدر السابق، ص 217.
(2) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص 186.

المبحث الثالث

الكرد يرفعون السلاح ضد حكومة بغداد وطهران لنيل الحكم الذاتي خلال الحرب العالمية الثانية

عند نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939 تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة قتال بين الدول المتحاربة، وأصبحت تمثل هدفاً إستراتيجياً لجميع الأطراف الأوروبية من النواحي الاقتصادية والعسكرية[1]. تعتبر بريطانيا أن العراق وإيران من أهم دول المنطقة لما يمثلان من موقع جغرافي على رأس دول الخليج وتحكّمهما بالممرات المائية، وطرق المواصلات التي تستخدم لنقل القوات العسكرية والإمدادات الضرورية، علاوة على وجود مصادر الطاقة في كليهما[2]. ولهذا فقد وجد رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل[3] أن الدفاع عن العراق وإيران من الضرورة حتى ولو تطلبّ

(1) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958، ط1، بغداد، 2000، ص13 – 14. وكذلك عبد الهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، البصرة، 1986، ص 15 – 16.

(2) عبد الهادي كريم سلمان، المصدر السابق، ص 16.

(3) ونستون تشرشل Winston S. Churchill (1874 – 1965م) زعيم وخطيب ورجل سياسة. تلقى العلم في كلية هارو ثم انتقل إلى (كلية ساند هرست) العسكرية، وتخرج منها عام 1895. سافر في العام نفسهُ إلى كوبا ليعمل كمراقب في الحملة الإسبانية ضد الثوار الوطنيين. عمل كضابط في فوج مشاة البنجاب (31)، ثم عمل في حملة اللورد (كتشنر) المصرية لإعادة السيطرة على السودان. اعتزل العمل العسكري بعدها ليعمل في السياسة حتى أصبح وكيل وزارة الدولة لشؤون المستعمرات وعمرهُ (31) عاماً. تسلم وزارة الحرب والطيران عام 1918 – 1919. قاد بريطانيا إلى النصر كرئيس وزراء بين 1940 – 1941 في الحرب العالمية الثانية. واكتسب السمعة بالتقدير الصائب في الحرب نفسها.
Churchill Randolf S. Winston S. Churchill, London, Heinemann, Vol, I – III, 1967, Vol. II, P. 595.

استخدام القوة العسكرية، وهو ما حصل عندما تمكن رشيد عالي الكيلاني من تشكيل حكمة الدفاع الوطني الموالية للألمان عام 1941م، وقادت إلى حرب جديدة بين الجيشيّن البريطاني والعراقي، خضع فيها العراق الملكي إلى التوجهات البريطانية بالكامل بعد هروب الكيلاني والضباط القوميين الأربعة إلى إيران في بداية شهر حزيران عام 1941م[1]، وأدى ذلك إلى تدهور بالعلاقات البريطانية - الإيرانية ليس بسبب وجود الكيلاني على أراضيها، وإنما لأن الملك الإيراني رضا خان الذي كان متعاطفاً مع الألمان، اعتبرها حركة وطنية معادية للاستعمار البريطاني - بدون إعلان رسمي - شأنهُ شأن تركيا ولكن الأخيرة كانت حذرة وملتزمة بميثاق سعد آباد[2].

كانت بهجة الأكراد كبيرة وهم يراقبون تطوّر الأحداث العسكرية عام 1941، وخصوصاً التحذيرات البريطانية والسوفيتية لـ كابل وطهران بعد تزايد النشاط الألماني والاقتصادي ووجود ما يقارب ألـ (200) من الخبراء يعاونون الملك الأفغاني رضا خان[3]. وتزايدت البهجة الكردية للانتقام من إيران - التي قتلت رموزها سمكو وعبد الرحمن قاسملو - عندما احتلت الجيوش البريطانية جنوب إيران واحتلت القوات

(1) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الإنقاذ الوطني، بغداد، 1979، ص 232.

(2) إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، ط1، بيروت، 1974، ص 261 – 262.

(3) طلبت كلاً من بريطانيا والسوفيت من أفغانستان إخراج (210) من المهندسين الألمان الموجودين على أراضيها، على أن يتم ذلك بالطرق الدبلوماسية. وجد الملك الأفغاني ظاهر شاه أن المكابرة في الاحتفاظ بهم يعني هزيمة لحكمه، وقد طردهم من بلاده، فيما تردد شاه إيران رضا خان. انظر:

Stephen Tanner, Afghanistan, a military history From Alexander the great to the fall of Taliban, New York, 2002, p. 223.

السوفيتية شمال إيران (أذربيجان) في الخامس والعشرين من آب 1941[1] وأجبروا رضا شاه التنازل عن العرش في السادس عشر من أيلول 1941 لأبنه محمد رضا شاه[2]. لتقود بالضرورة إلى تقارب وجهات نظر سياسيّ البلدين العراق وإيران بعد أن أصبحت أصابع بريطانيا مؤثرة في اتخاذ القرار في كليهما[3]، ولكن دون القسم الشمالي من إيران الذي تديرهُ القوات السوفيتية، وقد عزز الأكراد علاقتهم مع حزب توده الشيوعي الإيراني المدعوم من موسكو، باتفاق أن يكون انسحاب الجيشيّن السوفيتي والبريطاني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[4].

أ. علاقة نوري السعيد بالملا مصطفى البارزاني عام 1943م

استثمر الملا مصطفى البارزاني الوضع الناشئ في محافظة أذربيجان الإيرانية وهي تحت الاحتلال السوفيتي، ليحرر نفسه من الاحتجاز الذي فرضتهُ حكومة بغداد على مدينة السليمانية، وكان تشبثهُ هذه المرة، أن منطقة بارزان معقل العشائر البارزانية،

---

(1) رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، لبنان، 1999، ص 443 – 444.

(2) محمد رضا شاه: ولد في تشرين الأول عام 1919 في مدينة طهران وهو ينتمي من طرف أمه (الزوجة الثانية) لمؤسس الأسرة البهلوية القائد العسكري تيمور خان. تلقى تدريبهُ الابتدائي في طهران والتعليم الثانوي في سويسرا خلال الفترة 1931 – 1936. وبعد عودته التحق بالكلية العسكرية وتخصص في صنف المدفعية عام 1938. استلم السلطة بعد نفي والدهُ إلى جنوب أفريقيا عام 1941. خلع عن السلطة بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979. توفي عام 1980. انظر: أسد علم، الإسرار الكاملة لأيام الشاه الأخيرة قبل الثورة الإسلامية بإيران، ترجمة فريق من الخبراء العرب، ط1، القاهرة، 1993، ص 728.

(3) مظفر عبد الله أمين، العلاقات العراقية - الإيرانية 1934 – 1958 في كتاب مجموعة مؤلفين عن (الصراع العراقي الفارسي) بغداد، 1983، ص 342.

(4) رياض الصمد، المصدر السابق، ص 445.

تعاني من مجاعة[1]. ليعود الملا مصطفى متسللاً إلى عشيرته لاستئناف الكفاح المسلح - وهو قول للحزب الديمقراطي الكردستاني - ولكنه في نظر حكومة بغداد (تمرد كردي)[2]. الأمر الذي دفع نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي عام 1943م إلى إرسال وحدات عسكرية من الجيش العراقي إلى كردستان لمواجهة المجموعات الكردية المسلحة عام 1943 في بارزان بعد أن هاجمت قوات كردية من (البيشمركة) مراكز الشرطة العراقية في كردستان[3]. واضطرت حكومة بغداد إلى إخلاء مخافر الشرطة المتبقية، ليأخذ الملا مصطفى البارزاني لقب الزعيم القومي بين بقية العشائر الكردية[4] على ما فعلهُ ضد مخافر حكومة بغداد. وقد كان صداها سيئاً لدى السفير البريطاني في بغداد "كينهان كورنواليس"[5] الذي وجه لوماً إلى كل من نوري السعيد وولي العهد عبد الإله بالقول،

(1) إسماعيل أحمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية (1941 - 1952م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976، ص 254.

(2) أحمد فوزي، قاسم والكرد، خناجر وحبال، القاهرة، 1961، ص 39.

(3) جهز الملا مصطفى قوة مسلحة وانطلق بها يهاجم مراكز الشرطة فهاجم مركز (شانه در) وأحرقه، كما هجم مخفر سيلكي، ومخفر خير زوك. وعندما أرسلت الحكومة فوجاً من الشرطة لنجدة مخفر خير زوك، باغتت قوه أرسلها الملا مصطفى الفوج في مضيق بريسيا واستطاع أن يمنعهُ من العبور، وبعد تمكنه من احتلال المخفر استولى على ما فيه من بنادق ورشاشات وعتاد وأجهزة لاسلكية. كما استهدف الملا مصطفى مخافر الشرطة في قضاء ميركه سور شمال غرب حوض راوندوز وأوقع بها خسائر بشرية ومادية انظر: محمد الدرة، القضية الكردية، بيروت، دار الطليعة، 1996، ص 205.

(4) O' Balance, Edgar, Kurds Revolution, 1961, London, 1963, p. 44.

(5) كينهان كورنواليس Kinhan Cornwallis. سبق للسفير أن عمل في العراق لمدة (14) عام. رافق الملك فيصل منذ مجيئة إلى العراق. وقبل أن يصبح سفيراً كان مستشار في وزارة الداخلية (لا يصدر قرار إلا بموافقته). وحين اسندت وزارة الداخلية إلى رشيد عالي الكيلاني في حكومة ياسين الهاشمي عام 1936، عمد إلى طرد كورنواليس، وقاد ذلك إلى حقـــد بين = الشخصين، وفي حرب مايس 1941 كان كورنواليس السفير أكثر المتحمسين لإذلال الكيلاني. انظر: نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً، بغداد، شركة المعرفة، ط2، 1989، ص 61.

أن سياسة حكومة لندن بعد إقصاء حكومة الكيلاني وضباطه الأربعة عام 1941، أن لا يـؤثر شيء على المجهود الحربي لبريطانيا طالما هـي في حالـة حـرب، وأن بريطانيـا غـير مسـتعدة لنجدة الجيش العراقي في كردستان نظراً لقرار الحكومة الغير المدروس[1]. كما مارس السفير ضغطاً كبيراً على الملا مصطفى أثناء لقاءه به في كردستان، وطلب منه وقف أعمال الفـوضى وأن بريطانيا تعتبر ما يقوم به البارزاني نشاطات معادية تؤثر على المجهود الحربي لبريطانيا في كل منطقة الشرق الأوسط[2]، ورد عليه البارزاني بالدعاء لنصر بريطانيا في الحرب بعد أن وعدهُ السفير بالعفو عن السجناء مـن عشـيرة بـارزان[3]. غـير أن السـفير وقبـل عودتـه إلى بغداد أشار إلى ضرورة أن يقوم الوصي على العرش بتعيين نواباً كرد في مجلـس الأعيـان، وأن يخصص ضابط كردي معهما، وأن يقوم الـوصي بتفقـد منـاطق كردسـتان وتحديـداً منطقـة بارزان لمعرفة احتياجات الناس[4]. وهي بالإجمال فسرت وكأن السفير البريطاني كورنواليس قـد وضع ثقلهُ بجانـب مطالـب البـارزاني وشـكواه عـلى الوضـع في كردسـتان وهـي لا تخلـو مـن معلومات مؤكدة حصلت عليها بريطانيا بوجود تعاضد وتعاون كردي - سوفيتي في أذربيجـان الإيرانية قد يقود إلى فصل شمال إيران عن جنوبه، وهو بالتالي لا يريد أن يدفع الكرد العراقيين الالتحاق بالكرد الإيرانيين في ظل ظروف الحرب، ويفهمها نوري السعيد الذي بادر إلى تشـكيل وزارة جديدة في الخـامس والعشريـن مـن كـانون الأول 1943[5]، وعـيّن فيهـا الكـردي "ماجـد

(1) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص 225.

(2) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص 225.

(3) حامد عيسى، المصدر السابق، ص 170 - 171.

(4) وليم إيجلتن، جمهورية مهاباد الكردية، ط1، ترجمة جرجيس فتح الله، بيروت، دار الطليعة، 1972، ص 50.

(5) أمين سامي، المصدر السابق، ص 210.

مصطفى" وزيراً للدولة ليكون حلقة وصل مع الملا مصطفى البارزاني الـذي حمّلـهُ مطالـب في أول لقاء به في بداية عام 1944 وقد تضمنت الآتي[1]:

أ. تشكيل ولاية كردية تضم كركوك والسليمانية وأربيل وأقضية دهوك، زاخو، سنجار، الشيخان وكذلك خانقين.

ب. تمنح الولاية الكردية استقلالاً ذاتياً في المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية.

ج. تعيين وكيل وزارة كردي في جميع الوزارات في بغداد ووزير كردي يكـون مسـؤولاً عن ولاية كردستان.

د. اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولايات الكردية.

هـ. إعادة الشيخ أحمد وإتباعه البارزانيين إلى بارزان.

و. الترفيه عن سكان منطقة بارزان وتزويدهم بالمواد الغذائية والأقمشة.

ز. تحسين الإدارة المدنية في المنطقة بوجه عام.

ح. عزل ونقل الموظفين الذين ذاع صيتهم بالرشوة وإساءة استعمال السلطة.

ط. أن يعمل موظفون كرد منتخبون كضباط اتصال في المناطق المتوترة بعد أن يعـاد إنشاء مراكز الشرطة بشرط سحب التعزيزات العسكرية العراقية.

فهم نوري السعيد - وهو المخضرم في السياسـة - نوايـا البـارزاني في النقطـة (أ)، وقـد فسّرها سياسياً، لتكون البداية لتأسيس دولة كردستان العراق بحـدود تمتـد مـن خـانقين في محافظة ديالي شمال شرق بغداد إلى سنجار في محافظـة الموصـل في الشـمال الغـربي للـبلاد وعلى هذه المطالب، وجدت حكومة بغداد إقامة إدارة خاصة مستقلة في المنـاطق الكرديـة مع بعض الإصلاحات، خاصة المتعلق منها بالمواد الغذائيـة والأقمشـة، ولكنهـا أي الحكومـة حددت مطالبها بالآتي[2]:

---

(1) وليم إيجلتن، المصدر السابق، ص 103.

(2) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص 260.

أ. أن يسكن الملا مصطفى البارزاني بعيداً عن منطقته بـارزان أو أن يعـبر الحـدود إلى إيران أو أن تفرض عليه الإقامة الجبرية في بيران.

ب. أن يسلم أتباعه الأسلحة التي في حوزتهم.

ج. إنشاء مخافر على الحدود وفي القصبات التي اعتبرت غير مستقرة.

ولأجل إيصـال إشـارة حسـن نيـة للبـارزاني لزيـارة بغـداد، فقـد عمـدت الحكومـة العراقية على تعيين الضباط الكردي "بهاء الدين نوري" متصرفاً للواء السليمانية حيث قام بطرد الموظفين المشاغبين، وتوزيع الحنطة والشعير عـلى فقـراء أهـالي بـارزان[1]. ودعـت الوصي عبد الإله الذي استقبله وقابله في بارزان أن يقوم باستقباله هو وعـدد مـن رؤسـاء العشائر، الذين أعلنوا الولاء والطاعة للعرش الهاشمي. وهي إشارة للبارزاني الذي لم يتأخر عن تقديم الولاء للسفير البريطـاني الـذي قابلـهُ في السـادس والعشريـن مـن شـباط عـام 1944، واطمأن إلى أن حكومة بغداد تسير في سياستها بالاتجاه السليم[2]. ولكـن مـا سـاد في تلك الفترة أن أوساطاً عديدة من قطاعات المجتمـع العراقـي لم تكـن عـلى وفـاق مـع حكومة نوري السعيد الذي وافق على طلبـات البـارزاني - عـدّ الـبعض إلى وجـود جـذور كونه كردياً - وهو لم يتصرف يوماً على هذه القاعدة، وأجبرتهُ إلحـاح السـفارة البريطانيـة إلى زيارة إقليم كردستان والاجتماع برموزهم في مايو / أيار عام 1944 دون الملا مصطفى البارزاني الذي ارتاب وعبّر في رسالة معنونة إلى السـفير البريطـاني إلى أن الجـيش العراقـي يقوم ببناء تحصينات عسكرية في كردستان. كان نوري السعيد ميالاً إلى إعطـاء نوعـاً مـن الحكم الذاتي اللامركزي، ولكنهُ كان محل اعـتراض الـوصي عبـد الإلـه وعـدد مـن الـوزراء ومنهم وزير الداخلية وأدت إلى تقديم السعيد استقالته في حزيران عام 1944م. ولعل ما ثبت من المطالب، وخاصة الحكم الذاتي للأكـراد أن مقـترح البـارزاني الـذي أرادهُ في عـام

(1) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص 229.

(2) حامد عيسى، المصدر السابق، ص 175.

1944، عاد وظهر من جديد على يد رئيس الوزراء المدني للعراق عبد الرحمن البزاز عام 1966، وأخذ به النائب صدام حسين عام 1970 لإطلاق صيغة برنامج للحكم الذاتي في كردستان العراق المحدّدة في ثلاث محافظات كردية هي السليمانية وأربيل ودهوك فقط.

ب. علاقة حمدي الباججي[1] بالملا مصطفى البارزاني عام 1944م

عرف الملا مصطفى البارزاني ورموز عشيرته بارزان، أن نوري السعيد رئيس الوزراء حاول إقناع الحكومة وولي العهد الأمير عبد الإله حول صياغة مشروع الحكم الذاتي، وهو ما يجب التشبث به في أي مفاوضات مقبلة يريدها رئيس الوزراء الجديد حمدي الباججي الذي تسلم مقاليد الحكم في حزيران عام 1944.

عين الباججي أحد رموز الأكراد المتعلمة توفيق وهبي وزيراً للاقتصاد، وهو بهذا أراد أن يضعهُ بمنزله الوسيط بينه وبين الملا مصطفى البارزاني، الذي رفض القدوم إلى بغداد ليس لأسباب أمنية فقط وإنما لأن الطرفان تشبثا بمواقفهما السابقة، فلا الحكومة مستعدة لإعطائه التنازلات التي ناقشها نوري السعيد مع الحكومة حول الحكم الذاتي، ولا البارزاني يقبل دون ذلك. ودفعت الملا مصطفى إلى مكاتبة متصرف لواء الموصل، ووزير الداخلية حول مطالب الكرد القومية. والعمل على إطلاق سراح السجناء وتعيين ممثل كردي في بغداد يتمتع بسلطات واسعة، والحاجة إلى صرف مبلغ من المال قدرهُ 144.000 دينار لحاجة أهالي بارزان. وقد جاء المطلب

---

(1) حمدي الباججي: رئيس وزراء سابق. ولد في بغداد عام 1888، ودرس في اسطنبول. انضم إلى النادي الوطني عام 1912 وعمل بين عامي 1913 – 1916 أستاذاً في مدرسة الحقوق. استوزر لأول مرة في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (26 حزيران - تموز 1925) وعين وزيراً للأوقاف. شكل أول وزارة عام 1944 التي استقالت في آذار 1946. توفي في آذار 1948 على أثر نوبة قلبية بعد رجوعه من مجلس الجامعة العربية في بيروت وكان حينها وزيراً للخارجية في حكومة محمد الصدر. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 229.

الأخير في ظل أزمة اقتصادية خانقة كان العراق يعاني منها، وظهرت آثارها على الكرد في كوردستان عندما قام الملا مصطفى بمهاجمة مخازن الحبوب واستولى على كميات من مادة القمح تصل إلى مائة طن قام بتوزيعها بين أتباعه، وهي ما أغضبت السفير البريطاني كورنواليس لأنها كما يعتقد مخصصة للمجهود الحربي البريطاني[1]. وفي ظل فلسفة يتعاطاها الساسة البريطانيون أنهم وتحت ظروف عسّرة مثل الحرب، فأنهم على استعداد لترك الناس من شعوب الشرق الأوسط يتعرضون إلى المجاعة دون صرف وجبة طعام جيدة (غير ناقصة) لجنودهم الذين يقاتلون من أجل سمعة الإمبراطورية والتاج البريطاني. ومثل هذه الحالة وأن دفعت كورنواليس السفير للضغط على الحكومة والأكراد لاستئناف المفاوضات أو اللجوء إلى خيار القوة العسكرية، إلا أنها أفرزت لدى الأكراد لجنة لقيادة الكفاح المسلح ضد قوات حكومة بغداد بوجود ضابطين هما عزت عبد العزيز ومصطفى خوشناو، وسط تأييد متنامي بين عشائر كردستان المتباعدة في السكن استغرق مدة عشرة أشهر بين (1944 - 1945م)، وفي نتائجها ظهور نفوذ للبارزاني على حساب بقية العشائر، يقابلها سكون وتردد للحكومة التي تعاني من أمن هش في كردستان، وانضمام حلفاء جدد[2] مسلحين للبارزاني من عشائر أخرى[3] وقد أكسبتهُ مهارة سياسية وعسكرية، وقوة ردع اضطرت الحكومة

---

(1) أمين سامي، المصدر السابق، ص 214 - 215.

(2) اتسمت جولات الملا مصطفى البارزاني بالفخامة والزهو وهو يشق طريقهُ بين العشائر والحماية التي ترافقهُ وكأن موكبه أشبه برئيس جمهورية أو ملك، وهو يشرح لرؤساء العشائر الأخرى كيف أرسل رسالة إلى السفارة البريطانية وطالبهم بتحقيق الاستقلال الذاتي. انظر: أمين سامي، المصدر السابق، ص 216.

(3) انضم إلى الملا مصطفى البارزاني رئيس عشيرة الزيباريين محمود أغا الزيباري وقوة (500 - 600) مسلح، ومحمود خليفة صهر رئيس قبيلة برادوست ومعهُ قوة بين (300 - 400) مسلح، وصالح عزيزي ومعهُ (150) مسلح، ومجموعات من قبائل الريكان والدوسكي وعلى رأسهم نهاد أغا، وأسعد أغا، وإبراهيم أغا وسليم بشفيكي. انظر: ذو النون، المرجع السابق، ص 206.

معها في آذار 1945 إلى إصدار قانون العفو العام عن الملا وأعوانه في حوادث العصيان والتخريب لمخافر الشرطة في شباط 1944[1]. وهو ما أعطاهُ شعور أنه كسب جولة ضد الحكومة العراقية التي لها من عناصر القوة ثلاثين ألف ضمن وحدات الجيش العراقي فضلاً عن اثني عشر ألفاً من قوات الشرطة[2].

ج. إحباط الهجمات المسلحة للبارزانيين في كردستان العراق في آب عام 1945

على مدار ربع قرن من تأسيس الدولة العراقية عام 1921، يكون الملك فيصل الأول وولده الملك غازي الأول، قد عانا من تحديات ومنغصات في كيفية إدارة الدولة العراقية، لأنها واقعة تحت الاحتلال البريطاني أولاً، وتضارب آراء ومصالح فئات المجتمع العراقي الأساسية، السنة والشيعة والأكراد ثانياً وهي لا تخلو من لعب ودسائس المحتل البريطاني في إتباع سياسية فرق تسد لمواجهة كل فئة بصورة منفصلة عن الأخرى.

وعندما نحدد مصالح الدولة الكبرى بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، نجدها لا تتورع في ضرب عشائر الفرات الأوسط وهم من (الشيعة) في ثورة العشرين عام 1920، ولم تتورع في مقاتلة الجيش العراقي لإقصاء رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني والضباط القوميين الأربعة خلال الحرب العالمية الثانية وهم من (السنة)، وهي أي بريطانيا وعلى مشارف انتهاء الحرب - حيث قدرت في عام 1945 أن لا

(1) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، بيروت، دار الطليعة، 1971، ص141 – 142.

(2) دانا آدم شميدت، رحلة إلى رجال شجعان، ترجمة جرجيس فتح الله، بيروت، دار كلية الحياة، 1971، ص 149.

مفاجآت ألمانية جديدة يمكن أن تبدل موازين الحرب - نجدها تستخدم قواتها الجوية ضد البارزانيون، ومجموعة الملا مصطفى البارزاني تحديداً، وهم من (الكرد) لإجهاض تمرده ضد الحكومة. ذلك حين أقدمت قوة من البيشمركة تحت قيادة الملا مصطفى في الخامس من آب 1945 من احتلال مخفر شرطة بارزان ومهاجمة دائرة البريد ومحاصرة سراي الحكومة[1]. بعد أن احتلوا مخفر ميركه سور، وتخريب طريق هاوديان - مازنه - ميركه سور - جاما، وطريق خليفان - سانه در - ريزان وهدم القناطر والجسور المؤدية إليها[2]. وهي بتقدير الجنرال البريطاني رنتن المسؤول عن سلاح الجو البريطاني في العراق - والمفتش العام للجيش العراقي فيما بعد - عمل غير مسؤول وربما كان تهديم القناطر والجسور في منطقة جبلية وعرة يضرُ ويعرقل حركة الوحدات البريطانية في شمال العراق، كما هو الحال في رفع قضبان سكك الحديد في الحلة والرميثة أبان اندلاع ثورة العشرين 1920 في منطقة الفرات الأوسط.

قررت الحكومة العراقية التي يقودها حمدي الباجي وبتوجيه من السفير البريطاني كورنواليس ضرورة إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة، ولأجل ذلك شكلت الحكومة "مجلساً عسكرياً" للنظر في قضايا الأكراد، وحملة إعلامية تندد بالأعمال التي قام بها الملا مصطفى البارزاني، كما أقرّ مجلس الوزراء إعلان الإدارة العرفية في لوائي الموصل واربيل وقضاء الزيبار والمناطق المجاورة وخوّلت الحكومة القائد العسكري صلاحيات يتطلبها الموقف[3]. وعلى هذا القرار زحفت أفواج من قوات الجيش العراقي من مناطق تحشدها في الموصل وأربيل وكركوك على منطقة بارزان وبله على شكل كماشة واحتلتهما دون مقاومة[4]. وفي الثاني من أيلول 1945 اضطر

---

(1) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص 188.

(2) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص 261.

(3) صحيفة البلاد الصادرة في 20 آب 1945.

(4) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص 95.

الملا إلى ترك منطقة القتال والتراجع بعيداً ولكن تراجعه كان باتجاه الحدود الإيرانية وليس التركية حيث لا يزال الجيشان البريطاني والسوفيتي متواجدان على الأرض الإيرانية، لتجد تفسيراً مقنعاً لحركة البارزاني مفادها وجود أرجحية لنشاط حزب توده الشيوعي الإيراني في منطقة مهاباد، وخصوصاً بعد ليلة الخامس والعشرين من أيلول 1945 حيث كان مع الملا مصطفى أثناء انسحابه القسري إلى الحدود مع إيران ما يقارب ثلاثة آلاف مسلح، منهم ألف ومائتان من المرتبطين به شخصياً[1]. وكانت هي الفرصة لظهور مدير الدعاية العام ليبث عبر الأثير نبأ احتلال القوات العراقية منطقة شيروان مازنه، وميركه سور، وهاويران، وبارزان في تشرين الثاني 1945م[2]، وأضاف مدير الدعاية في بيانه، أن الأصدقاء من سلاح الجو البريطاني كان لهم الأثر الفعال لطرد المتمردين، كما كان دوماً زعماء عشائر البرادوست بقيادة محمد رشيد لولان - وكلحي أغا رئيس قبائل الريكان، وأحمد أغا الزيباري وهي عشائر كردية ترفض زعامة الملا مصطفى[3]. وفهم من حديث مدير الدعاية إلى أن من الصعوبة قيام تمرد بارزاني جديد بعد أن سلحّت الدولة العشائر التي مر ذكرها، ووزعت الأوسمة والنياشين على الذين آزروا الجيش العراقي في معركة لاسترداد الأمن والنظام، وهو ما افتقدتهُ إيران (المحتلة) التي لم تعد قادرة على تسليم البارزانيين إلى حكومة بغداد من الذين توافدوا على شمال إيران وخاصة منطقة مهاباد الكردية[4].

(1) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص 298.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، المصدر السابق، ص 331.

(3) صحيفة البلاد الصادرة في 14 تشرين الثاني 1945.

(4) شكلت الحكومة العراقية محكمة عسكرية وحكمت غيابياً بالإعدام على (35) من البارزانيين من بينهم الملا مصطفى والشيخ أحمد وثلاثة من ضباط الجيش المنتمين للحركة الكردية وثلاثين من أتباعهم، وحكم على (70) شخصاً آخرين بالسجن المؤبد. ولم ينفذ شيء حتى بعد عودتهم إلى العراق عام 1958. انظر: إيجل ايغلتن، المصدر السابق، ص 90.

د. أول جمهورية كردية على أرض إيران كانون الثاني عام 1946م ...ولكن

بدت الهزيمة العسكرية على الملا مصطفى البارزاني وأتباعه ثقيلة بعد أن صوت لـهُ أقرباءهُ وعشيرته وعشائر أخرى وضباط أكـراد بالقيـادة لـهُ. ومثـل هـذه المجموعـة مـن الضباط الذين خدموا في الجيش العراقـي، وانشـقوا منـه تحـت مغريـات كثـيرة، منهـا إن مناصب رفيعة سينالونها في الدولة الكردية المستقلة أو على الأقل المتمتعة باسـتقلال ذاتي عن حكومة بغداد.

في أوسع مساجد مدينة مهاباد الكردية في شمال إيران، تجمع عدد كبير مـن رجـال المدينة البارزين في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1946 وذلك للتـداول بشـأن فشـل أكراد العراق بزعامة الملا مصطفى البارزاني في تحقيـق اسـتقلال ذاتي كـان نـوري السـعيد رئيس وزراء العراق قد اقترحهُ قبل سنتين، وربمـا وجـدوا الفرصـة سـانحة في ظـل احـتلال سوفيتي لشمال إيران إعلان جمهورية وليس في ظل احتلال بريطاني لجنـوب إيـران، وقـد استخدمت القيادة البريطانية في بغداد سلاح الجو لإسناد وحدات الجـيش العراقـي أثنـاء تقدمها على أرض كردستان العراق.

زينت مدينة مهاباد بالإعلام الكردية والشعارات القومية، وتجمع جمهور مـن أهل المدينة وعناصر من العشائر وشـباب الكومـة لـه[1] في سـاحة "جـوار جـرا" أي (المشاعل الأربعة) بالفارسية في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1946، حيث وقف

---

(1) الكومة له: المنظمة التي ظهرت خلال حكم قاضي محمد للجمهورية الكردية عام 1946. وهم الذين انتخبوا أعضاء الحكومة. وبعد عام 1975، تحولّ أعضاء الكومة له إلى الحزب الوطني الديمقراطي الذي يقوده جلال الطالباني. لهم أفكار ماركسية وعناصر شيوعية متغلغلة في وسط الحزب. انظر: جلال الطالباني، المصدر السابق، ص 253.

"قاضي محمد"[1] على المنصة ليعلن تشكيل جمهورية كوردستان الديمقراطية ضمن الكيان الإيراني العام[2]. وشدد في كلمته أن الكرد يمثلون شعباً قائماً بذاته يعيش فوق أرضه ويشارك أمماً أخرى في حق الحكم الذاتي[3]. معبراً عن تقديره الكبير لمساعدة السوفيت، وحيا أخوانه الأذربيجانيين الذين حققوا استقلالهم[4].

استبشر الكرد بقيام جمهورية مهاباد، ولأول مرة يرفرف العلم الكردي على المباني العالية وقمم الجبال[5]. بعد أن أخفقوا أن يكون العلم في السليمانية أو على جبل (أزمر) الذي يرتفع شاهقاً فوق المدينة أو على قلعة اربيل[6] مثمناً مجهودات الكرد الطويلة للحصول على الاستقلال الذاتي[7]. ويظهر من المداولات التي تمت بين القاضي محمد والكومة له واجتماعهم في المركز التجاري الكردي - الروسي في شباط عام 1946 لتشكيل حكومة قد أعطت مؤشراً واضحاً للولايات المتحدة وبريطانيا عن

(1) قاضي محمد. ولد في ربيع عام 1900 في مدينة مهاباد ودرس علوم الدين على يدهُ والدهُ (مرزا علي) الذي أصبح قاضياً لمنطقة موكريان. كان قاضي محمد مولعاً بالآداب منذ صغره، وبعد تعلم الفارسية والعربية أولى آداب الشرق جزءاً من اهتمامه، وفيما بعد تعلم اللغات التركية والإنكليزية والروسية، وتابع العلوم التاريخية والجغرافية والرياضية. وبحكم العادة المتبعة آنذاك شغل قاضي محمد منصب أبيه قاضياً لمدينة مهاباد. أصبح أول رئيس جمهورية كردية عام 1946. وأعدم على يد رجال الشاه في عام 1947. انظر: محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص 175.

(2) عبد الرحمن الزنكنة، المصدر السابق، ص 36 – 37. وكذلك O' Balance, Op. Cit, P. 50.

(3) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص 99.

(4) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص 240.

(5) Laurin, MC, the political role of Minority Groups in the Middle – East U.S.A, 1979, P. 49.

(6) Laurin, MC, op. cit, p. 50

(7) O' Balance, op. cit, p. 59.

هوية الجمهورية الكردية، وأن البارزاني الذي هو أحد رموزها ليس أكثر من متلقي للتوجيهات من موسكو[1].

ظهرت أسماء الحكومة في الحادي عشر من شباط عام 1946 بأسماء أثناء عشر وزيراً بما فيهم رئيس الوزراء الحاج بابا شيخ، ورئيس الجمهورية قاضي محمد الذي أقسم اليمين على أداء الواجبات دون خيانة لقضية الكرد[2]. فيما كانت قيادة جيش مهاباد قد تألف من أربعة جنرالات، كان مصطفى البارزاني أحدهم لما لهُ من قوة تبلغ (1200) مقاتل، وشمل التعيين أثنا عشر ضابطاً في الجيش الجديد هم بالأساس ضباط في الجيش العراقي[3]. فيما كان الزيّ الجديد للجيش بزيّ الضباط الروس، دون النظر بعيداً عن شكل الاتهامات التي راجت حولها بعد مرور أسبوع[4]. ولكن في كل الأحوال عالجت الحكومة الكردية مشاكل التموين والاستيراد، وباعت (التبغ) المنتج إلى الاتحاد السوفيتي وجهزت الأسواق بالمواد الغذائية والطبية اللازمة وفتح المستوصفات في بعض قصبات كردستان[5]. أما في السياسة الخارجية، فقد حاول قاضي محمد الاتصال بحكومة الشاه محمد رضا في طهران، ولكن الحكومة المركزية

---

(1) O' Balance, Op. Cit, p. 59

(2) الحج بابا شيخ رئيس مجلس الوزراء، محمد حسين سيف قاضي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، مناف كريمي نائب رئيس الوزراء ووزير المعارف، سيد محمد أيوبيان وزير الصحة، عبد الرحمن ايلخان وزير الخارجية، إسماعيل أغا يلخان وزير المواصلات، أحمد الهي وزير الاقتصاد، خليل خسروي وزير العمل، كريم أحمد بان وزير البرق والتلغراف، محمد أمين معيني وزير الداخلية، ملا حسين مجيدي وزير العدل، محمود ولي زاده وزير الزراعة. انظر:O' Balance, op. Cit, P. 59

(3) Laurin, MC, Op. cit, p. 60

(4) جلال الطالباني، المصدر السابق، ص 262. وكذلك: كريم حسامي، قافلة من شهداء كردستان إيران، ترجمة نزار محمود، بغداد، 1973، ص 113.

(5) جلال الطالباني، المصدر السابق، ص 261.

كانت تنظر إليها بازدراء واستهانة وتعرف أين يكمّن مركز ثقلها طالما بقيّ الجيش الروسي على أرض إيران. وهكذا كـان الحـال مـع جعفـر بيشـوري (زعـيم حكومـة اذربيجـان) في الثالث والعشرين من نيسان 1946 الـذي اتفـق مـع حكومـة مهابـاد لتنسـيق مـواقفهما وخاصة التعاون العسكري[1].

وفي تركيا، كانت الأوامر صارمة جداً بعدم السماح لأي كردي دخول الأراضي التركية، وبإمكان قائد الجيش الثاني التركي المؤلف من ثمانية فرق على الحدود التركيـة - الإيرانيـة، تنفيذ حكم الإعدام لأي كردي يعبر الحدود[2].

أما بريطانيا التي كان لها نفوذ وقوة عسكرية في العراق وإيـران، فقـد كـان خـبر إعـلان جمهورية مهاباد سيئاً في لندن كما أشارت المفوضية البريطانية في العـراق وفي إيـران في التاسـع عشر من آذار 1946م[3]. وكان تساؤل لندن، أن موسكو التي دبرت حـدث مـا جـرى في مهابـاد كان لأجل أن لا تنسحب من شمال إيران، وبدت علامات القلق ترسمها بريطانيا لما يحـدث في دول الشرق الأوسط، حيث كان مسوؤليها يردّدون على الـدوام أن الخطـر الشـيوعي يمكـن أن يداهم تركيا والعراق بعد إيران[4]. وقـاد الـرئيس الأمـريكي "ترومـان" إلى إبـلاغ مولوتـوف زيـر الخارجية الروسي الزائر مذكرة تنص على التقيد باستقلال وسيادة إيران[5]. والواقع إن شاه إيران محمد رضا الذي استلم السلطة بعد والده عام 1941 أبدى رغبته في بناء علاقـات متميـزة مـع لندن وواشنطن وليس موسكو، وانه كـان في قلـق مـن محـاولات موسـكو ضـم حقـول الـنفط الإيرانيـة (ضـمن كردسـتان الشرقيـة) إلى المنـاطق ذات الاسـتقلال الـذاتي، التـي أصـبحت

(1) آرجي روزفلت، جمهورية مهاباد الكردية، جريدة صوت الكرد، 1960، ص 21. وكذلك، منذر الموصلي، المصدر السابق، ص 69.
(2) المصدر نفسهُ، ص 69 – 70.
(3) كريم حسامي، المصدر السابق، ص 105.
(4) محمد رضا بهلوي،مذكراتي، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي، 1980، ص 35.
(5) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص 248.

تحت تصرف قاضي محمد[1]. وهي نقطة أساسية وضعت لندن وواشنطن على خط واحد في فرض ضغط كبير على موسكو لأن تسحب قواتها من شمال إيران بعدما فعلتهُ بريطانيا من جنوب إيران[2].

ولم تجد موسكو خيار آخر غير الانسحاب من إيران في أيار / مايو 1946 وأن كان مشروطاً بالحصول على امتيازات نفطية كان شاه إيران مرغماً عليها[3]. وظهر سخط طهران واضحاً بسبب مماطلة السوفييت في الانسحاب، وقد عزم الشاه على أن تكون القوات الإيرانية تحت إشرافه المباشر خلال عملياتها العسكرية في أذربيجان[4]. وفي السادس عشر من تشرين الثاني 1946 تمكنت وحدات إيرانية من دخول مدينة تبريز[5]. وفي السابع عشر من كانون الأول 1946، تمكنت وحدات إيرانية من السيطرة على مدينة مهاباد وإعادتها إلى السلطة المركزية[6].

---

(1) كريس كوتشيرا، الحركة القومية الكردية، منشورات فلاماريون، باريس، بلا تاريخ، ص 190.

(2) رياض الصمد، المصدر السابق، ص 445.

(3) كانت الامتيازات النفطية التي قدمت لموسكو مقابل الانسحاب تتمثل:

أ. منح امتياز النفط في الشمال الإيراني إلى روسيا.

ب. منح امتياز بناء خط سكة حديد من مهاباد إلى بحر عمان.

ج. اشتراك قسم غير قليل من أعضاء حزب تودّه الشيوعي في الحكم.

د. منح استقلال داخلي إلى اذربيجان.

هـ. إعادة جزر أشور الثلاث الواقعة في الزاوية الجنوبية الشرقية لبحر الخزر (قزوين) وقصبة فيروزه الواقعة في حدود خراسان الشمالي.

انظر: إيجل إيغلتن، المصدر السابق، ص 156.

(4) محسن محمد المتولى، المصدر السابق، ص 249.

(5) عبد الرحمن قاسملو، أربعون عاماً من الكفاح من أجل الحرية، موجز تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، ترجمة وتقديم د. عزت الدين مصطفى رسول، ج1، ط2، بيروت، 1994، ص94.

(6) المصدر نفسه، ص 94 – 95.

وفي بغداد، كان موقف الحكومة برئاسة حمدي الباججي منسجم مع وجهة النظر البريطانية والإيرانية لإنهاء كيان جمهورية مهاباد الكردية – لتجنب موقف مماثل مستقبلاً - وذلك عندما أوعزت إلى العقيد "علي الحجازي" مدير عام الشرطة العراقية أن يتعاون قدر الإمكان مع العقيد "همايوني" قائد العمليات الإيرانية أثناء مقابلة جرت بينهما في العشرين من آذار 1947 في مخفر حاج عمران الحدودي، وفيها عرض الضابط العراقي معاونة إرسال وحدات عراقية لمقاتلة البارزانيين إلا أن الضابط الإيراني شكرهُ على عدم وجود تسلل كردي إلى مدن بأنه وسقز وسردشت لمساندة قوات القاضي محمد، واعتذر عن قبول قوة عراقية لمعاونته لعدم الحاجة إليها داخل إيران[1]. وحوّل مصير كرد العراق اللاجئين إلى كردستان إيران، فقد توصّل الطرفان بصدور عفو عام عن كرد العراق عدا المحكومين منهم بالإعدام[2]. إلا أن الملا مصطفى البارزاني مع (500) من أتباعه اضطروا إلى دخول الأراضي التركية، ثم عادوا ليعبروا نهر "آراس" باتجاه الأراضي السوفيتية في السابع عشر من شهر حزيران 1947[3]. وعلى أرض مهاباد، القيّ القبض على مؤسس الجمهورية ورئيس الجمهورية قاضي محمد، ومعهُ سيف قاضي وصدري قاضي مع ثمانية وعشرين من المسؤولين في الجمهورية. وفي صباح الحادي والثلاثين من شهر آذار 1947 أمر شاه إيران إعدام الثلاثة الأوائل من رموز الجمهورية بعد محاكمة مغلقة ولحق بهم عشرات آخرون في صفحة أراد الشاه منها الانتقام وردع خصومه في عام 1947.

أما سبب انهيار جمهورية مهاباد، فأنه لم يكن صراع القوى الكادحة الكردية لنيل حقوقها الاجتماعية الاقتصادية والثقافية عند إعلان الجمهورية بل كان عبارة عن

---

(1) وليم ايغلتن الابن، جمهورية مهاباد، جمهورية 1946، الكردية، ترجمة جرجيس فتح الله، ط2، اربيل، 1999، ص 207 – 208.

(2) فاضل البراك، مصطفى البارزاني، الأسطورة والحقيقة، بغداد، 1989، ص 137.

(3) ايجل ايغلتن، المصدر السابق، ص 201 – 219.

صراع منتفعين يرغبون في السلطة والمال والشهرة، مع فقدانهم لروح المغامرة هذا بالإضافة إلى نقض وعود الاتحاد السوفيتي في البقاء في شمال إيران لحمايتها، وقوة سلاح الجيش الإيراني في الميدان بالمقارنة مع قوة القاضي محمد القليلة والضعيفة التسليح[1].

أما دول الجوار، فلم يقدم أحد منهم مساندة تذكر، بل العكس من ذلك فقد بدت كل من العراق وتركيا ومن خلفهم بريطانيا على أتم الاستعداد لإجهاض الجمهورية الكردية المسنودة من الشيوعية التي قد تثير وتشجع الأكراد في البلدان الأخرى المجاورة على الثورة والتمرد[2]. وبذلك تكون بريطانيا قد اطمأنت إلى تجاوز معضلة اسمها الأكراد في إيران والعراق. وما دامت مصالحها مؤمنة فأنها لن تتدخل عسكرياً بانتظار نكسة تجعلها تفكر ملياً في كيفية معالجتها، وخاصة تسلل العناصر الشيوعية إلى منابع النفط.

هـ- إعدام الملقب (فهد) السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي عام 1949م

بعد مرور ثمان سنوات على انتكاسة أول جمهورية كردية، بدأ التفكير البريطاني على وتيرة متناغمة لمعرفة أسرار حزب توده الشيوعي الإيراني، وامتداداته على أرض العراق (الملحق ـ أ)، واحتمال وجود خلايا نائمة في تركيا والباكستان، وفي دول الخليج النفطية، وهو حلم القياصرة الروس منذ منتصف القرن الثامن

(1) كرم زه ندي، حركة كوردستان وأذربيجان التحررية، السليمانية، مطبعة كامة ران، 1960، ص22.

(2) كريم حسامي، المصدر السابق، ص 138.

عشر[1]. ولعل الدرس المهم الذي ظهر من خلف جمهورية قاضي محمد هو أن نوري السعيد وهو الرجل القوي (الديكتاتوري) في السياسة العراقية قد حوّل انتباهه إلى ما اعتبرها حالة من الفوضى وخروج عن النظام تحت راية الديمقراطية التي أرادتها حركة أنصار السلام (الشيوعية). فلجأ نوري السعيد إلى المجالس العسكرية وكانت حملتهُ موجهه بالدرجة الأساس ضد عناصر الحزب الشيوعي العراقي ومؤيديه المعلنين[2]. وامتد ذلك إلى صدور حكم الإعدام ضد الرفيق يوسف سلمان الملقب (فهد) وهو السكرتير العام للحزب الشيوعي وأثنين من زملاءه بعد أن قضوّا أكثر من ستة أشهر في السجن أي منذ أواخر عام 1946.

وقد خففت العقوبة إلى فترة من السجن، ولكن في شباط 1949 مثلوا أمام مجلس عسكري ووجهت إليهم اتهامات بأنهم ينظمّون نشاطاً تخريبياً من داخل السجن ليحكم عليهم بالإعدام وينفذ الحكم علناً في بضعة أيام[3]. وفي خريف عام 1952 عمدت حركة أنصار السلام إلى توسيع رقعة المعارضة ضد حكومة نوري السعيد، ومنها تشكيل لجنة اتصال مع الحزب الوطني الديمقراطي، الجبهة الشعبية

(1) محمد حسين القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869 - 1914م، بغداد، 1980، ص136.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 179.

(3) المصدر نفسه، ص 179.

المتحدة بقيادة طه الهاشمي[1] وحزب الاستقلال الذي يدعمهُ حزب الشعب الاشتراكي بقيادة صالح جبر[2].

(1) طه الهاشمي: رئيس وزراء سابق، ولد في بغداد عام 1888. درس في المدرسة الحربية في الاستانة من عام 1903 - 1906 وتخرج منها برتبه ملازم. التحق بمدرسة الأركان في اسطنبول وتخرج عام 1909 برتبة رئيس أركان حرب. اتصل مع جمعيته العهد التي أسسها عزيز علي المصري. خدم في أوروبا واليمن، وكلف بالهجوم على محمية عدن. ساعد إمام اليمن على إنشاء جيشه وتزويده بالسلاح. عين أمر لمنطقة الموصل بين 1922 - 1932 ورئيساً لأركان الجيش عام 1923. لعب إلى جانب أخيه ياسين الهاشمي أدواراً مهمة وبخاصة في الأحداث التي سبقت انقلاب بكر صدقي في عام 1951. اشترك في تأليف الجبهة الشعبية وانتخب رئيساً لها. وفي عام 1954 عين رئيساً لمجلس الأعمار. توفي في لندن في حزيران 1961. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 564.

(2) صالح جبر: رئيس وزراء سابق، ولد في الناصرية عام 1900. دخل مدرسة الحقوق في بغداد وعمل قاضياً ومتصرفاً لكربلاء عام 1935 والعمارة عام 1941 كما انتخب عضواً في مجلس النواب عام 1930. برز إلى الواجهة بعد موالاته للوصي عبد الإله أثر انتفاضة مايس 1941. اعتقلتهُ القوات التابعة لحكومة الدفاع الوطني التي شكلها رشيد عالي الكيلاني أبان حركته عام 1941. يقول عنه عبد الرزاق الحسني أنه "كان يثق بالإنكليز وثوق نوري السعيد بهم، وكان يبذل أقصى الجهد لكسب رضاهم. تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة 1947 - 1948 فكان أول سياسي شيعي يشكل الوزارة بعد ربع قرن من تأسيس الدولة، وهي الوزارة التي شهدت مناهضة القوى القومية والوطنية بعد أحداث معاهدة بورتسموث 1948. شكل حزب الشعب الاشتراكي، ولكنه لم يكن على وفاق مع حزب نوري السعيد. توفي عام 1957. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 260 - 261.

وكانت المصادفة الغير المخطط لها سلفاً، هي استقالة مصطفى العمري[1] من رئاسة الحكومة في أواخر تشرين الثاني 1952[2] وهو نفس اليوم الذي اندلعت فيه تظاهرات المعارضة في شوارع بغداد، فأقنع لجنة الاتصال بأن تحركها هو الذي أطاح بحكومة العمري[3]. وزادت قناعة الشارع بقوة صفوف المعارضة ولكن هذه المرّة كانت التغذية من إذاعة صوت العرب، وصوت المعلق أحمد سعيد بعد نجاح الثورة المصرية عام 1952. وتقلد جمال عبد الناصر[4] مقاليد السلطة عام 1954 وهو أحد

---

(1) مصطفى العمري: رئيس وزراء سابق. ولد في الموصل عام 1897. دخل مدرسة الحقوق ببغداد وعين في مناصب حكومية، منها متصرف لواء الديوانية 1930 - 1933، ووزير الداخلية عام 1937. ثم في وزارة حمدي الباججي عام 1944، ووزيراً للاقتصاد في حكومة محمد الصدر 1948، ثم وزيراً للداخلية في وزارة مزاحم الباججي. حتى تولى رئاسة الوزارة في تشرين الثاني 1952. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 447.

(2) المصدر نفسهُ، ص447.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 186.

(4) جمال عبد الناصر (1918 - 1970م) قائد ثورة (52) على الملكية في مصر والرئيس المصري بين عام 1956 - 1970. دخل الكلية الحربية وبعد تخرجه عام 1939 التقى في أسيوط أنور السادات وزكريا محي الدين. عمل مدرساً في الكلية الحربية، والتحق بكلية أركان الحرب حيث أسس معهم تنظيم الضباط الأحرار. شارك في حرب فلسطين عام 1948. دخل دورات خارج مصر (بريطانيا) فأتاحت لهُ التعرف على الحياة الغربية. تابع حركة رشيد الكيلاني عام 1941 ضد القوات البريطانية، وتأميم محمد مصدق (إيران) لنفط إيران عام 1951. وفي 23 تموز 1952 قامت الثورة، واستطاع أن يعقد اتفاقاً مع بريطانيا لجلاء قواتها عن مصر في 19 تشرين الأول 1954 بعد التخلي عن وحدة مصر والسودان. في عام 1958 أقام وحدة اندماجية مع سورية سميت بالجمهورية العربية المتحدة. تنحى عن رئاسة الدولة بعد نكسة حرب 1967 إلا أنه عاد إلى السلطة تنفيذاً لمطالب الجماهير. قام بإنجازات عديدة منها تأميم قناة السويس، وإنشاء السد العالي على نهر النيل. شارك في تأسيس منظمة دول عدم الانحياز.توفي على أثر نوبة قلبية في أيلول 1970 (وعمرهُ 52 عاماً) انظر: عيسى جبران، أعظم الشخصيات في التاريخ، مراجعة عبد الجليل مراد، ط1، بيروت، 2008، ص 364 - 366.

أبرز الرموز التي ألهبت المشاعر الوطنية والقومية لـدى العـرب للـتخلص مـن الاسـتعمار البريطاني في بلده مصر حتى أعلنت لندن عبر اتفاق مع القاهرة في الثامن عشر من أيلـول 1952 أنها ستسحب قواتها من مصر[1]. وكان مثل هذا الاتفاق أثـرهُ عـلى الشـارع العـربي والعراقي وهو يستمع إلى أناشيد الحرية والوطنية دون مصافحة المستعمر وأعوانه[2].

و. توقيع ميثاق حلف بغداد عام 1955 لمواجهة الشيوعية

كانت وجهـات نظـر شـاه إيـران أن الخطـر الـذي يهـدد نظامـه يكمّـن في الحركـات الشعبية (العقائدية) مثل حزب توده الشيوعي الذي يحركه الاتحاد السـوفيتي، فـيما كان العراق وعلى لسان نوري السعيد أن الخطر يكمّن في تنـامي قـوة أنصـار السـلام الشيوعية بعد إعدام زعميها الملقب أبو فهد، وكذلك في الأنظمة الثورية التي يقودها الرئيس المصري جمال عبد الناصر[3]. وقع كل من العـراق وتركيـا عـلى ميثـاق للأمـن المتبادل في الرابع والعشرين من شباط 1955، وأيدته إيران بعد أيـام. وفي هـذا الأمـر نقلـت الصـحف الإيرانيـة الرئيسـية: كيهـان، إطلاعـات، بسـت إيـران، عـن نجـاح الدبلوماسية العراقية، فيما ذكر نـوري السـيعيد، أن تحالفـاً عـلى وشـك الظهـور بـين

(1) عيسى جبران، المصدر السابق، ص366.

(2) كانت خطب الرئيس جمال عبد الناصر فيها تحريض للجماهير العربية ليس للقضاء على الاستعمار وحسب، وإنما على الحكومات الرجعية المتعاونة مع الاستعمار والدعوة إلى الوحدة العربية. ولعل ما ظهر للغرب أنه لا يمكن تأمين مصالحة من خلال عبد الناصر، وكانت أزمة السويس بداية الطلاق بين الغرب ومصر الثورة. انظر: رياض الصمد، المصدر السابق، ص 560.

(3) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية - التركية 1923 - 1958، الموصل، 1986، ص168 – 170.

أمريكا والباكستان وتركيا وإيران والعراق[1]، بعد زيارة ولقاء ناجح مع الرئيس التركي جلال بايار في أيلول 1955 حول كيفية بناء سياج أمني لمحاصرة الشيوعية[2]. وهو ما دفع إيران والباكستان للانضمام إلى العراق وتركيا ليظهر ميثاق بغداد في تشرين الثاني 1955 برئاسة نوري السعيد وحضور رؤساء وزراء كل من تركيا وباكستان وإيران، وعرف الميثاق لاحقاً باسم حلف بغداد، والعاصمة العراقية بغداد مقراً لهُ بحضور ممثل أمريكي وبريطاني بصفة مراقب[3]. أن توقيع حلف بغداد قد أمّن متطلبات مصالح بريطانيا، ولم يعد حاجة لبقاء قاعدتي الحبانية والشعبية في العراق بيد القوات الجوية البريطانية، وقد انتهت معاهدة عام 1930 بعد مرور ربع قرن على استخدامهما[4]. أما الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد توقيع ميثاق حلف بغداد، وزيادة نفوذها الاقتصادي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط، فقد كانت تراقب بحذر السياسة البريطانية التي كثيراً ما كانت تغلق الأبواب بوجهها[5]، وبريطانيا تجد أن العراق هو قاعدة الحرب الباردة في الشرق الأوسط ضد الشيوعية، وقد عبّر عنها خبير بريطاني بالقول: أن الحقيقة الحاسمة هو أن موقع قاعدة الحبانية (غرب العراق) هي قاعدة سلاح الطيران البريطاني الأساسية تتمتع بموقع فريد ممتاز في أي صراع دولي قادم، حيث تقع الحبانية على بعد (1000) كم من حقل النفط الروسي في

(1) كتاب السفارة العراقية في طهران المرقمة 16/1/7 إلى وزارة الخارجية العراقية في 1955/3/8م، رقم الوثيقة 15، ص 34.

(2) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية (1941 - 1973م) دراسة في السياسة الخارجية للدول السائرة صوب التحديث، ترجمة علي حسن فياض وعبد الحميد حميد جودي، البصرة، 1984، ص396.

(3) ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودورهُ في حلف بغداد وأثرهُ في العلاقات العراقية العربية 1946 - 1958، بغداد، 2002، ص 208 - 209.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 198.

(5) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص 936.

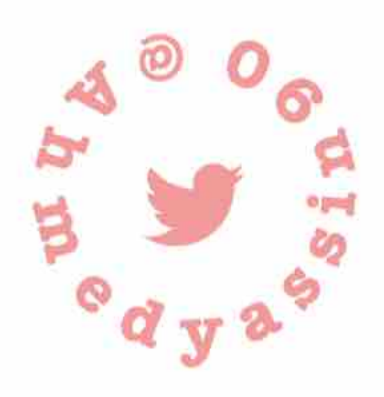
(باكو)، وعلى بعد (1000) كم من قاعدة السويس في (مصر)، وهي على بعد (1000) كم من قاعدة حيفا الفلسطينية، هي لازالت بيد سلاح الطيران البريطاني، الذي يتمكن من الحركة في الاتجاهات الثلاثة لمهاجمة المواقع الروسية على حدود إيران الشمالية أو تركيا الشرقية[1]. وهي بذلك أي بريطانيا لا تسمح لأحد أن ينافسها على مصالحها حتى وأن كانت الولايات المتحدة الأمريكية وهي تتحكم بمنطقة الشرق الأوسط تجارةً ونفوذاً عبر أربعة دول، اثنان منهما يملكان وفرة في النفط (العراق وإيران)، واثنان على حدود الدولة الشيوعية وهي تركيا، وأخرى لمراقبة النشاط الشيوعي المتنامي في الدولة الأفغانية هي الباكستان. فيما كان الأكراد يمنّون النفس بين عامي (1947 - 1955م) أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية متواجدة في الشمال الكردي لإنشاء بعض المشاريع الخدمية التي تسهل حركتهم بين المدن، كما هم في حاجة إلى خبرة الأطباء الأمريكان، والمنظمات الاجتماعية مثل Care لتقديم الخدمات الإنسانية[2].

ولكن ذلك لم يكن في عقل الإدارة البريطانية التي أغضبها إعلان جمهورية مهاباد الكردية في إيران وقيام الملا مصطفى البارزاني بتزويد قاضي محمد (الرئيس الجديد للجمهورية) بالمقاتلين رغم نصائح وتحذيرات سفيرها في بغداد كورنواليس للبارزاني عدة مرات.

---

(1) محمد عودة، ثورة العراق، القاهرة، دار النديم، 1958، ص 24.

(2) موسى حبيب، العراق وأمريكا بعد رحلة الوصي، بغداد، مطبعة الزمان، 1946، ص 16.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

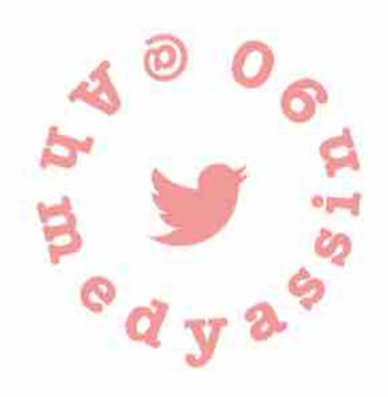
ظهور الحركة البارزانية ودورها في سياسة العراق

1958 - 1968م

المبحث الأول: القلق الإيراني - التركي من عودة البـارزاني مـن المنفـى واسـتقبال قاسم لهُ عام 1958

المبحـث الثـاني: نفـوذ إيـراني أمنـي واسـع وسـط صـفوف الحـزب الـديمقراطي الكردستاني بين 1961-1962م

المبحث الثالث: البـارزاني وحكـم الأخـوين عبـد السـلام وعبـد الـرحمن عـارف 1963-1968م


@Ahmedyassin90

المبحث الأول

القلق الإيراني - التركي من عودة البارزاني من المنفى واستقبال قاسم لهُ عام 1958م

إن ما بدد قلق رموز الحركة الكردية حول شرعية حركتهم - قبل اثنان وعشرين عاماً على انقلاب بكر صدقي الكردي سيء النيّة والصيت - أن انقلاباً عسكرياً وقع في بغداد في صبيحة الرابع عشر من تموز عام 1958 على يد ضباط عرب. أعلنوا في بيانهم الأول زوال الملكية وبدء مرحلة جديدة لنظام جمهوري، كان الزعيم الركن عبد الكريم قاسم[1] هو أقدم الضباط عسكرياً قد تولى رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع، فيما سلم زميلهُ الأقل (رتبة) قارئ البيان الأول العقيد الركن عبد السلام محمد عارف[2] منصب نائب رئيس الوزراء ووزارة الداخلية.

---

(1) عبد الكريم قاسم: (1914 – 1963م) رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع في العراق من 14 تموز 1958 ولغاية 9 شباط 1963، حيث أصبح أول حاكم عراقي بعد الحكم الملكي. كان عضواً في تنظيم الضباط الأحرار. ساهم في التخطيط لحركة 14 تموز التي نفذها زميلهُ عبد السلام محمد عارف والتي أنهت الحكم الملكي. هو عسكري عراقي عرف بوطنيته وحبه للطبقات الفقيرة التي كان ينتمي لها. شارك في حرب فلسطين. واستمر حكمه لمدة (4) سنوات و(6) أشهر و(15) يوماً. تم إعدامهُ من خلال محاكمة صورية يوم 9 شباط 1963. نزيه ومستقيم في حياته، ولم يشيد قاسم القصور لهُ أو لذويه، وكانت المحاكمات لمنافسيه علنية وعبر التلفزيون العراقي. اتهم بعدم فسح المجال للإسهام معهُ بالحكم والتفرد بالسلطة حيث كان يسميه المقربون (الزعيم الأوحد). انظر عيسى جبران، المصدر السابق، ص 362 – 363.

(2) عبد السلام محمد عارف: من مواليد الرمادي عام 1921 (عربي سني) متمسكاً بعروبته وقيمه الإسلامية. كان البيان الأول لانقلاب 14 تموز 1958 بصوته، وأصبح نائباً لرئيس الوزراء عبد الكريم قاسم. أصبح رئيس الجمهورية عام 1963، وأنقلب على حكم حزب البعث في العام ذاته. قتل في حادث تحطم مروحية في منطقة البصرة عام 1966. انظر: أحمد فوزي، عبد السلام محمد عارف، سيرتهُ، محاكمه، مصرعه، بغداد، الدار العربية، 1989، ص 111 – 121.

سمع الشعب الكردي شأنه شأن شعب العراق بالحدث الجديد عبر محطات التلفزة والإذاعات المحلية والعربية، وإن القائد الجديد وهو عسكري لا ينوي البقاء في حلف بغداد المرتبط بالسياسة الغربية، حيث أشار في حديث لهُ في آب 1958، أن حكومة الثورة ستعالج عضوية العراق في حلف بغداد الذي عقد من قبل حكام العهد السابق بدون أخذ رأي الشعب[1]. وأنه على استعداد لإقامة أوثق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي نصير الشعوب العربية، وإعادة اللحمة بين مكونات الوطن الواحد من العرب والأكراد والتركمان[2].

إن أوثق العلاقات مع موسكو هي التي أغضبت لندن وواشنطن، وكانت الأولى هي الأكثر شرراً على ضياع مصالحها في العراق وقد خاضت من أجله حرباً ضروس في ظل أوقات عصيبة لمدة أربع سنوات. ودعتها إلى عقد اجتماع طارئ في لندن في الثامن والعشرين من تموز 1958 لأعضاء الحلف بحضور مندوب من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقييم الموقف من مستجدات الأحداث في العراق. حيث عبر البيان الصادر في ختام اجتماعهم، أن الحاجة التي أدت إلى إنشاء الحلف باتت أكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى[3]. وأنهم على تصميم لأجل الحفاظ على أمنهم المشترك ومقاومة العدوان المباشر أو غير المباشر[4].

(1) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد ا لجمهوري 14 تموز 1958 – 7 شباط 1959، ج1، ط1، بغداد، 2000، ص 152.

(2) درية عوني، المصدر السابق، ص 81.

(3) روح اللـه رمضاني، المصدر السابق، ص 302.

(4) المصدر نفسه، ص 303.

1. إيران تستثمر الانقلاب العسكري في العراق لتقوية نفوذها عام 1958م

ذهب المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة ليقول في كلمات توحي إلى توجه الولايات المتحدة وهي المعنية بالسلام العالمي، أنها ستنفذ الاتفاقيات مع الآخرين[1]. حيث كانت إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي أول من كشفَ عن نواياه العدوانية تجاه العراق في كانون الأول 1958 مطالباً واشنطن المساعدة في حال تعرضها إلى هجوم مسلح خارجي. كما طالبت طهران بمعونة عسكرية واقتصادية عاجلة لها[2]. وتمشياً مع مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط فقد قالت واشنطن بصراحة أنها ستقوم باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بما فيها استخدام القوة العسكرية لحماية إيران[3]. إن أهمية إيران لمصالح الولايات المتحدة قد عبّر عنها الرئيس الأمريكي إيزنهاور[4] الذي استهل عملهُ بزيارة إلى إيران في كانون الأول 1959، وعبّر فيها عن إعجابه بالموقف الجريء الذي اتخذهُ شاه إيران بوجه ما يسمى الضغط الخارجي، وقصد به ما أحدثهُ حزب توده الشيوعي، وانقلاب تموز في بغداد عام 1958. ليقول الشاه عن زيارة الرئيس الأمريكي، أنها لمؤازرة إيران ضد التهجمات الإعلامية السوفيتية، وأن زيارته لإيران لتؤكد دعم حكومته لأعضاء حلف السنتو[5] (حلف المعاهدة المركزية)، وهو ما عدهُ العراق تحالفاً موجهاً ضد

---

(1) محمد جواد علي، العلاقات الأمريكية - الإيرانية، 1942 – 1987 في كتاب: مجموعة مؤلفين العلاقات الدولية لإيران، ج1، بغداد، 1988، ص 203.

(2) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية، المصدر السابق، ص 242 – 247.

(3) المصدر نفسهُ، ص 247.

(4) رياض الصمد، المصدر السابق، ص600.

(5) بعد خروج العراق من حلف بغداد، عقدت الدول الأعضاء فيه اجتماعاً في 21 آب 1959 في (أنقرة) واقروا تبديل الاسم من ميثاق بغداد أو حلف بغداد إلى حلف المعاهدة المركزية – السنتو- Central Treaty Organization لأنه يتوسط حلف (سياتو) في جنوب أسيا وحلف (الناتو) في غرب أوربا. انظر: أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص 270.

نظامه الجديد[1]. وفي هذا الإطار أشارت صحيفة خـ بـات - النضـال - لسـان حـال الحزب الديمقراطي الكردستاني[2]. بمقال معنون تصميم ايزنهاور وشاه إيـران عـلى الاهتمام بالكتل العسكرية العدوانية[3]. فـيما أشـارت صـحف أخـرى مثـل الثـورة

(1) تعهد ايزنهاور بتقديم دعم مالي لإيران مقداره (30) مليون دولار سنوياً. انظر محمد جواد، المصدر السابق، ص 204.

(2) الحزب الديمقراطي الكردستاني: تأسس الحزب في العراق اقتباساً وتأثراً بنظيره الحزب الديمقراطي في إيران. وربما يرجع ذلك إلى انضمام عدد كبر من الشباب الكردي في العراق وقادتهم إلى جمهورية مهاباد. تأسس الحزب في داخل العراق نتيجة للاتصالات بين قادة أو زعماء الكرد في إيران والعراق عن طريق "حمزة عبد الـلـه" والتي أسفرت في النهاية عن قيام الحزب الديمقراطي الكوردستاني المعروف باسم (البارتي). في 16 آب عام 1946. وفي أول مؤتمر للحزب قرر (حزب خلاص الكرد) (رز كاري كرد) بالإجماع الانضمام إلى الحزب الجديد، وفي نفس الشهر قرر حزب الثورة (شورش) الانضمام إليه. انتخب الملا مصطفى رئيبساً فخرياً للحزب - وهو في داخل الأراضي الإيرانية - كما انتخب حمزة عبد الـلـه سكرتيراً للحزب الجديد، وأصدر جريدة (رزكاري كورد) لتكون لسان حال الحزب وهي بصورة سرية.

دعا الحزب إلى تأسيس جمهورية ديمقراطية شعبية في العراق والتمتع بالحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية، ودعا كذلك إلى الوقوف بجانب المعسكر الشرقي ضد المعسكر الغربي ورفض فكرة الحياد، كما طالب الحزب إلغاء المعاهدات مع بريطانيا وإسقاط الحكم الملكي في العراق باعتباره صنيعة بريطانيا.

أكد ميثاق الحزب على ضرورة تقوية العلاقات الأخوية بين العرب والكرد، ودعا إلى مكافحة الاستعمار والرجعية وحصول العراق على الاستقلال الكامل وإقامة نظام برلماني ديمقراطي سليم. كما دعا الحزب إلى تأميم المعادن والثروة النفطية وبناء صناعة ثقيلة وتأميم البنوك. واهتم الحزب بالأرض والفلاح وخلق الجمعيات التعاونية الزراعية. انظر: وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني، طريق الحركة التحررية الكردية، ص 32.

(3) صحيفة خـ بات في 18 كانون الأول 1959.

البغدادية بالقول أن "إيران قاعدة أمريكية للعدوان"[1]. أما صحيفة اتحاد الشعب الناطقة بلسان الحزب الشيوعي العراقي فقد كتبت مقالاً، أكدت فيه إلى أن إيران منطقة تآمر وعدوان على العراق[2] وهو ما دعا القيادة السوفيتية إلى سرعة الاعتراف بجمهورية العراق[3] وتهيئة جزء من قواتها في القفقاس لأن تكون جاهزة للحركة والقتال لدعم الانقلاب في بغداد[4]، كما فعلت واشنطن ولندن بإرسال وحدات إلى لبنان وأخرى بريطانية مظلية إلى الأردن خشية كما يقولون من انتفاضة شعبية قومية تطيح بأنظمة الحكم الصديقة في لبنان والأردن[5]. وبدورها أبدّت الحكومة العراقية تعاطفها مع الاعتراف السوفيتي للحكومة الجديدة حينما أدلى "هاشم جواد" مندوب العراق في الأمم المتحدة في آب 1958 جاء فيه: "أن للحكومة السوفيتية الحق في أن تظهر اهتماماً بمشاكل الشرق الأوسط لأن الاتحاد السوفيتي أحد الدولتين الكبيرتين[6]. وتساءل (جواد) لماذا ينبغي أن يكون اهتمام أمريكا وبريطانيا في الشرق

---

(1) صحيفة الثورة الصادرة في 7 أيار 1959.

(2) صحيفة اتحاد الشعب الصادرة في 26 حزيران 1959.

(3) إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، 1986، ص 233.

(4) عندما شعر الاتحاد السوفيتي بوجود تحركات واتصالات بين دول حلف المعاهدة المركزية لإجهاض انقلاب تموز في العراق، وأن تركيا هي الدولة المرشحة لأداء هذا الدور، وجهت الحكومة السوفيتية في 18 تموز 1958 إنذاراً إلى تركيا أن لا تذهب إلى الأعمال العدوانية ضد العراق وكررتها في 24 تموز من مغبة القيام بأي تحرك عسكري ضد بغداد. انظر: أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص 261 - 262.

(5) خضير مزهر ثجيل السلطان، السياسية الخارجية المصرية تجاه العراق في 14 تموز 1958 ولغاية 8 شباط 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1990، ص 151.

(6) عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية - السوفيتية 1944 - 8 شباط 1963، بغداد، 1980، ط1، ص 104.

الأوسط أكثر من اهتمام الاتحاد السوفيتي؟ وإذا كان لكل مـن أمريكـا وبريطانيـا مصـالح اقتصادية وعسكرية وسياسية في منطقة الشرق الأوسط فلماذا لا يكون للاتحاد السوفيتي مثلها[1]. وقد وجدت موسكو مثل هذا الكلام معبراً عن تفكير عبـد الكـريم قاسـم رئـيس الوزراء حتى دون إعلانه على الملأ، وصنف عـلى أنـهُ ترحيـب بالسـوفييت لمـوطئ القـدم الجديد، لترد عليه موسكو بإرسال عدة سفن محملة بالأسلحة إلى العراق عبر شط العـرب في أيلول 1958، وقد أثارت مخاوف الشاه محمد رضا ليقول لواشنطن أنـهُ أصـبح مطوقـاً من الشمال (السوفيت) ومن الغرب (العراق)[2].

وتأكد لبريطانيا التي خسرت جزء من نفوذها في العراق، أنها في الطريق لأن تـخسر أصدقاءها الآخرين داخل وخارج العراق عندما وقعت بغداد وموسكو معاهـدة للتعـاون الفني والاقتصادي في آذار 1959، وما ترتب عليها مـن زيـادة في نفـوذ الحـزب الشـيوعي العراقي، كما هي في صادرات الأسلحة إلى بغـداد[3]. صـاحبهُ اعـتراف عراقـي بالجمهوريـة العربية المتحدة بزعامة جمال عبد النـاصر الـذي زار موسـكو سراً للتباحـث مـع الـرئيس السوفيتي "نيكتا خروتشوف" حول ما جرى في العراق في تمـوز 1958، ولكـن مـا ظهـر أن القيادة السوفيتية لم تكن مستعدة لتحمل أي عمـل قـد يـؤدي إلى نشـوب حـرب عالميـة ثالثة[4].

(1) المصدر نفسه، ص 104.
(2) روح اللـه رمضاني، المصدر السابق، ص 420.
(3) حاول الاتحاد السوفيتي أن يوضح للعراق أن مساعداته الاقتصادية لا تنطوي على أي شروط سياسية. ونصت الاتفاقية على تعهد الاتحاد السوفيتي بتزويد العراق بقروض تمكنهُ من شراء معدات سوفيتية لإنشاء صناعات كهربائية، وميكانيكية ومعامل للحياكة الوطنية والأغذية، وصناعتي التعدين والنقل. كما نصت على قيام خبراء سوفييت للتنقيب الجيولوجي في العراق. وقرض بمبلغ (550) مليون روبل حوالي (220) مليون جنيه إسترليني بفائدة قدرها 2.5 بالمئة سنوياً. انظر: عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص 129 – 139.
(4) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، بيروت، 1972، ص 189 – 191.

2. الزعيم عبد الكريم قاسم يوطد علاقتهُ بالأكراد في تموز 1958

تأكيداً لموقف الحزب الديمقراطي الكردستاني المؤيد لانقلاب الزعيم قاسم على الملكية، أرسل الحزب وفداً من مختلف مناطق كردستان للحضور إلى بغداد وتقديم التهاني إلى قادة الثورة، وكان الوفد برئاسة إبراهيم أحمد سكرتير الحزب الذي ألقى خطاباً استعرض فيه العلاقات العربية - الكردية منذ ظهور الإسلام[1]. وكان رد عبد الكريم قاسم ودياً، حيث أشار إلى ضرورة بناء الأخوة الكردية - العربية، والاعتراف بالحقوق القومية للكرد دون أن يعطي إيضاحات مفصلة عن ماهية هذه الحقوق التي ستعترف بها، وجدد الدعوة - خلال اللقاء - إلى الملا مصطفى البارزاني للعودة إلى البلاد[2].

ولأجل أن يطمأن الأكراد عموماً والحزب الديمقراطي الكردستاني فقد، عمد رئيس الوزراء قاسم إلى ضم وزيراً كردياً هو "بابا علي" نجل الزعيم الكردي المعروف الشيخ محمود البرزنجي (الحفيد)[3] وضم مجلس السيادة[4] أحد الشخصيات الكردية هو خالد النقشبندي[5]، كما أصدرت الحكومة أمراً بالإفراج عن كل المعتقلين السياسيين الكرد ومن ضمنهم الشيخ أحمد البارزاني الذي أمضى اثنتي عشرة سنة في السجن، ومعهُ الشاعر الكردي عبد اللـه طوران[6]. ولعل ما أفاد الأكراد عموماً، وهم على بقعة واسعة من أرض العراق، ما تم إعلانه في الدستور المؤقت في السابع

---

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946 - 2001، ط1، بيروت، 2001، ص 71.

(2) سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سورية، بغداد، 1999، ص 37.

(3) المصدر نفسهُ، ص 37.

(4) محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد، 1960، ص13 – 15.

(5) صحيفة الأخبار الصادرة في 29 تشرين الثاني 1961.

(6) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص 36.

والعشرين من تموز 1958 أي بعد قيام الثورة بأسبوعين، الذي عّد ولأول مرة واحد من أهم الدساتير الذي تحدث عن كون العرب والأكراد شركاء في الوطن[1]، إذ نصت المادة الثالثة: أنّ الكيان العراقي يقوم على أساس التعاون بين المواطنين كافة ويقرّ الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية[2].

إن رغبة عبد الكريم قاسم في عودة الملا مصطفى البارزاني من منفاه كانت نابعة من اعتبارات منها عزمهُ على تأدية دور القائد الذي يريد كسب عواطف العرب والكرد على حد سواء. واعتقد أنه دون هذا التصرف قد يتسلل البارزاني مرة أخرى إلى منطقة كردستان، هذا فضلاً عن رغبة السوفييت الذين منحوهُ رتبة جنرال في الجيش تقديراً لخدمته الطويلة في الكفاح من أجل قضيته[3].

وصل البارزاني إلى بغداد في السادس من تشرين الأول 1958 وسط ترحيب رسمي وشعبي، واستقبله عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء استقبالاً ودياً[4]. وصدرت تأكيدات من الطرفين أن يتم حل كل الإشكالات بروح الأخوة العربية - الكردية وانعكس ذلك على عدد من الإجراءات، حيث سمح عبد الكريم قاسم بصدور صحيفة (خه بات - النضال) لتكون لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني في

---

(1) أزهار عبد الكريم عبد الوهاب، الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1983، ص 123.

(2) ادمون غريب، الحربة القومية الكردية، بيروت، دار النهار للنشر، 1937، ص 38 – 39، جاء في تفسير سمات شعار الجمهورية الجديد ورموزه أن السيف والخنجر اللذين يحتضنان من اليسار واليمين دولاباً أسوداً يمثلان العرب والكرد وأن اللون الأصفر في العالم الجديد يرمز إلى راية صلاح الدين الأيوبي. انظر: محمود فهمي درويش، وآخرون، المصدر السابق، ص 258 – 259.

(3) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص233-234.

(4) المصدر نفسه، ص234.

نيسان 1959[1]. وفي لفتة ذكية من رئيس الوزراء لحالة يريدها شخصية مع البارزاني، ذلك عندما منحه سيارة هدية لهُ، وأسكنه في دار نوري السعيد وخصص لهُ ولإتباعه العائدين من الاتحاد السوفيتي رواتب ومخصصات مالية شهرية[2]. ولكنه أي الزعيم قاسم عاد وذّكر ضيفهُ أن وصف مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الدولة التركية بـ "جلاد الأكراد" أمر غير مقبول لأن ذلك يضر بعلاقات حسن الجوار بين البلدين[3]. ليرد عليه البارزاني بكلمات لائقة بالقول "اعتبر نفسي جندياً من جنود ثورة تموز وتحت إمرة الزعيم"[4]. ليعبر لهُ الزعيم عن قلقه البالغ حول إدعاءات الحكومة الإيرانية عن الأكراد في العراق وسورية بعد مرور عشرة أيام على قيام الانقلاب العسكري، ذلك عندما أشار الجنرال تيمور باختياري نائب رئيس الوزراء ورئيس جهاز السافاك الإيراني (مدير الأمن الداخلي) في الخامس والعشرين من تموز 1958 بـ "أن الأكراد أينما كانوا خارج إيران يعتبرون إيرانيين ولغتهم هي اللغة الفارسية"[5] وأضاف باختياري بأنه إذا طالب الأكراد بالاتحاد مع إيران فأن مثل هذا الطلب سيكون موضع اهتمام بالغ. وقد أشار إلى ذلك وزير الخارجية الإيراني عند لقاءه

(1) عبد الفتاح علي بوتاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني في ظل قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 1960، متين (مجلة)، العدد 67، دهوك آب 1997، ص 78 – 84.

(2) وصل اتباعهُ إلى العراق على متن السفينة السوفيتية كروزيا أو جورجيا التي رست في ميناء البصرة في السادس عشر من نيسان 1959 وعددهم (784) شخصاً بما فيهم النساء والأطفال. انظر: جوناثان رائدل، أمة في شقاق ودروب كردستان كما سلكتها، ترجمة فادي حمود، ط1، بيروت 1997، ص 82.

(3) قحطان أحمد سليمان، سياسة العراق الخارجية من 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، كلية القانون والسياة، جامعة بغداد، 1978، ص 412.

(4) مسعود البارزاني، 14 تموز 1958 – 11 أيلول 1961، المصدر السابق، ص 58.

(5) محمود الدرة، القضية الكردية، ط2، بيروت، 1966، ص 404.

السفير العراقي في طهران في آب 1959 بقوله "أن الأكراد هم إيرانيون ولا فرق بينهم وبين غيرهم من الإيرانيين"[1].

ولعل من أراد الاستماع إلى مثل هذه التصريحات المختزلة يفهم بوضوح مقدار قلق الحكومة الإيرانية من تأثر الكرد في إيران بالامتيازات التي حصل عليها الكرد في ظل النظام الجديد، وقد دونها دستور مؤقت صادق عليه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم عام 1958م، هذا فضلاً عن قلق الشاه من استثمار جمال عبد الناصر للأكراد على حساب إيران عندما سخر إذاعة صوت العرب لتبّث برنامج تعريفي عن أحداث الشرق الأوسط وطموحات الأكراد في تحقيق ذاتهم رغم المصاعب التي صاحبت البث باللغة الكردية وكانت لمدة ساعة يومياً[2]. وهي بدورها فضحت إدعاءات إيران، ومقدار الإهمال والتخلف وعدم الاعتراف بأبسط الحقوق القومية للكرد، قبل أن يرد الكردي العراقي فؤاد عارف، الضابط ومرافق الملك غازي الأول عام 1936 على الإدعاءات الإيرانية التي تهدف إلى تغيير النظام السياسي في العراق، ليقول وأين حقوق الأكراد في إيران وهي تتصرف معهم بسياسة الاجتثاث تحت ستار القومية الفارسية[3]. وقد أيدتهُ صحيفة (خه بات) الكردية بالقول: إن شعبنا الكردي سيواصل النضال تحت قيادة طليعة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبالتضامن مع الشعوب الفارسية والأذربيجانية والعربية في إيران ضد الاستعمار الأمريكي وحكومة الشاه الموالية لهُ، لتشير في نهاية مقالها اعتزازها بجمهورية العرب والأكراد الديمقراطية

---

(1) محمود الدرة، القضية الكردية، المصدر السابق، ص 404.

(2) كانت الإذاعة باللغة الكردية موجهة إلى كردستان الأمر الذي زاد من تصميم عبد الناصر على تشجيع الشعور القومي الكردي ومساندة حركات المعارضة ضد الأنظمة الثلاث (العراق - إيران - تركيا) الأعضاء في ميثاق بغداد. انظر: عبد الفتاح علي بوتاني، جمال عبد الناصر والقضية الكردية 23 تموز 1952 – 11 آذار 1970 متين (مجلة) العدد (62) دهوك، آذار 1997، ص 107 – 109.

(3) صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في الرابع من كانون الثاني 1960م.

وزعيمها الأمين البطل عبد الكريم قاسم[1]. وهي إشارة عن ابتهاج والتصاق الكرد بزعيم البلاد الجديد، وقد دفعت الدول الغربية إلى مساندة إيران لإثارة المشاكل مع العراق الذي توجّه في علاقاته نحو موسكو، ودفعت بريطانيا - عبر رسالة أرسلتها الخارجية البريطانية إلى سفيرها في طهران في آب 1959 تحثهُ على تشجيع إيران وتركيا لضرب العراق وتقسيم كردستان فيما بينهما في حالة قيام الجمهورية العربية المتحدة إقامة دولة كردية تابعة لها في الشمال حاجزة بينها وبين السوفييت[2]. وفي الواقع لم تشر أي من الوثائق عن عزم جمال عبد الناصر تأسيس مثل هذه الدولة.

وذهب الشاه إلى تبرير - وكأنهُ اصطنعه لنفسه - أن هناك هجمة إعلامية تشنها الصحف الكردية وتسخر منا والقول للشاه محمد رضا وهذا ما لا نقبل به[3]، وعلى هذا فأنه يجد الحل في غلق الحدود المتاخمة لكردستان، وتحشيد قواتها المسلحة على مقربة من مناطق كردستان لإرهاب الناس[4]، وصدر الحكم على أربعة أنصار من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بالإعدام[5]. وذلك من أجل كسر شوكة حكومة بغداد التي تحتضن الرموز الكردية، وللعائد من موسكو مصطفى البارزاني،

---

(1) صحيفة خـ بات الصادرة في 4 كانون الثاني 1960.

(2) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، لندن، 1991، ص266 - 267.

(3) سعيد خديدة علو، المصدر السابق، ص 153.

(4) شنت إيران حملة قتل وتهجير واسعة ضد الأكراد بقيادة العقيد أمجدي، المكنى بجلاد أحرار شعوب إيران. شملت الحملة المناطق المتاخمة للاتحاد الشوفيتي ومناطق خانقين، واعتقل على أثرها 600 شخص وشرد أكثر من ألف شخص، ولجأ إلى أرض العراق أكثر من مائة شخص. ونهبت العصابات الأمنية الإيرانية مساكن المهجرين بالقوة وأخذت البعض كرهائن. انظر: صحيفة خـ بات الصادرة في 24 تشرين الثاني 1959.

(5) اضطر الشاه إلى تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد بعد ضغوط الرأي العام في أوربا والشرق الأوسط. أنظر: كتاب السفارة العراقية في طهران: س/347/10 في 1959/8/4.

وقد أوصلت طهران لأذنيه إن الثورة في العراق أصبحت كردية وليست عربية طالما أن قاسم ينادي بشراكة القرار بين العرب والكرد[1].

إن مثل القدرة العسكرية والإعلامية، وإدارة عمليات على مناطق واسعة من خط الحدود مع دول الجوار، إنما تمثلهُ مؤسسات مستقرة وأمن مستقر، ومرونة في اتخاذ القرارات، وكلها تساهم في إرسال عناصرها الاستخبارية إلى داخل العراق إلى الحد الذي جعل جهاز السافاك الإيراني يرسل من داخل بغداد أدق التفاصيل عن حركة البارزانيين بعد عودتهم من روسيا. وكذلك انتشارهم في شمال العراق في منطقة حوض راوندوز ومناطق سيد كان وبرادوست وهم مسلحون بمختلف أنواع الأسلحة، ولديهم محاولات للاتصال مع الكرد في المدن الكردية سردشت ومهاباد[2].

ولأجل خرق تنظيمات الأكراد ومعرفة ما يدور بينهم، فقد ذهبت المخابرات الإيرانية إلى خلف حزب قومي مستقل يدعو إلى استقلال كردستان الكبرى في محافظة السليمانية في نيسان 1959، واشتهر فيما بعد باسم حزب "كاذيك" وأفكارهُ مزيج من مذاهب عالمية (قومية واشتراكية وليبرالية) يؤمن باستقلال كردستان ومحاربة الشيوعية ومواقفها الإلحادية[3]. وهو ما ينسجم مع توجهات لندن وواشنطن وخاصة الشطر الثاني من هدف تأسيس الحزب، ولكنه بالنسبة لشاه إيران فإن تأسيس حزب كاذيك كما أشار المحامي "كامل نظام الدين" أحد مؤسسي الحزب - من أهالي السليمانية - أن يستخدم هذا الحزب ضد رموز انقلاب (14) تموز 1958 وتحديداً ضد عبد الكريم قاسم[4]. ولتثبيت الهدف من تأسيس الحزب الكاذيكي، فقد وجد المثقفون الكرد

(1) التقرير الشهري لقنصلية الجمهورية العراقية في خرمشهر، س/1/1/... في 1959/11/8.
(2) سعيد خديده علو، المصدر السابق، ص 158.
(3) عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، المصدر السابق، ص 519. وكذلك سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص 45.
(4) عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، المصدر السابق، ص 521.

خلف صدور صحيفة أسبوعية باللغة الكردية باسم كردستان مسعاهم، حيث صدر العدد الأول منها في التاسع والعشرين من نيسان عام 1959، وجملة مقالاتها تروج للأفكار التي تقول أن الكرد من أكثر الشعوب الإيرانية أصالةً[1]، وكأنها تقول بالنيابة، أن شعب إيران الآري هو الأصل بين شعوب المنطقة. ويشير عيسى سازمان لأحد محرري الصحيفة الكردية، أن للصحيفة أهداف ملفتة للنظر وأنها كانت تصدر بأشراف المخابرات الإيرانية[2]. التي طورت الإعلام الكردي في مدن مهاباد وأرومية وسنندج ومشهد ليس لغرض خدمة الحركة الكردية بقدر ما هي وسيلة للتغطية على ما وفرهُ الدستور المؤقت العراقي في تموز 1958 للكرد وحقوقهم القومية والشراكة في حكم الوطن، وهو ما لا تملكهُ طهران لأكرادها[3]. وتبدوا الفرصة سانحة لكي تنشر أحد الصحف العراقية مقالاً، أشارت فيه إلى أن ما تذيعه إذاعة سنندج الإيرانية من أخبار (مفبركة) ملفقة حول العراق واتهام للشيوعيين باستغلال الفرصة لإزاحة الزعيم الأوحد ... ومن هناك تسمع أنباء (أزمة العراق)، وأن الزعيم عبد الكريم قاسم يضع ثقله بيد الشيوعيين الذين يريدون السلطة وهم لا يتأخرون إذا أتتهم الفرصة[4].

---

(1) اظهارات همايون كمنطر مسؤول برنامة هاي كردي راديو مركز كرمنشاة تاريخ 37/4/22، ص16 - 17.

(2) كان لصدور صحيفة كردستان في تلك الفترة لهُ أهمية تاريخية، إذ أنها استمرت بالصدور في طهران لمدة خمسة أعوام وببعض اللهجات الكردية (كرمشاني، هورامي، سنه يي، كوردي شمال) الأمر الذي قدم خدمة جليلة للفلكور الكردي وتاريخه ولغته، فضلاً عن مساهمة المثقفين الكرد فيها ونشر مختلف نتاجاتهم الثقافية والأدبية والقومية. انظر: سعيد خديده علو، المصدر السابق، ص 161.

(3) صحيفة خـ بات الكردية الصادرة في 21 تشرين الثاني 1959.

(4) صحيفة صوت الأحرار الصادرة في 22 كانون الأول 1959.

أ. إنهاء حركة الشواف - القومية العربية - المسلحة في 8 آذار 1959م

أبعد عبد السلام محمد عارف - وهو الشريك الأساسي لنجاح الانقلاب العسكري - عن مناصبه الرسمية في النصف الثاني من عام 1958 وذلك بسبب آراءه القومية وقربه من أفكار الرئيس جمال عبد الناصر العروبية، وليخلص في النهاية لأن يكون نزيل سجن يقضي عقوبة مدى الحياة[1]. وأدى ذلك إلى فتنة الشارع السياسي - الملتهب أصلاً - إلى موالاة لعبد الكريم قاسم ومعارضين لهُ، عبّر أكبر قوتين متنفذتين في الشارع هما الحزب الديمقراطي الكردستاني في شمال العراق، والحزب الشيوعي - الموالي لموسكو - في بغداد والمحافظات الشمالية، ومعظم المحافظات الجنوبية، ولدى البعض من أصحاب المناصب القيادية، هذا فضلاً عن وجود المقاومة الشعبية المسلحة التي بلغت تعدادها بحدود (11000) ألف عنصر، و90% من عناصرها شيوعية[2].

تبلورت محاولة قلب نظام الحكم لإزالة عبد الكريم قاسم في شهر كانون الثاني وشباط عام 1959 بعد استقالة الوزراء القوميين والمستقلين[3]، ودعوة علماء

(1) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص454.

(2) كان الهدف الظاهري للمقاومة الشعبية هو الدفاع عن الجمهورية، أما الهدف الخفي فهو تقوية وتسليح عناصر الحزب الشيوعي لإجهاض أي عمل انقلابي يقودهُ القوميون. في الحادي والعشرين من آب بلغ عددهم (11000) شاب وفتاة بقيادة الضابط المتقاعد العميد طه الشيخ أحمد وهو رئيساً لمكتب قاسم الشخصي للاستخبارات وأحد أعضاء الحزب الشيوعي. انظر: تصريح للعقيد الركن شاكر علي أمر المقاومة وأوردته صحيفة الحياة البيروتية في 22 آب 1959.

(3) في 7 شباط 1959، أذاع راديو بغداد نبأ استقالة الوزراء التالية أسماءهم: الدكتور عبد الجبار الجومرد (وزير الخارجية) والزعيم الركن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية، وبابا علي الشيخ محمود (وزير المواصلات والأشغال العامة)، والدكتور محمد صالح محمود (وزير الصحة)، ومحمد صديق شنشل (وزير الإرشاد) ... انظر: عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ...، المصدر السابق، ص 158.

الديـن في الموصل لمهاجمة الشيوعيين والشـيوعية مـن عـلى المنابـر[1]. ودفعـت أعضـاء اللجنة المحلية للحـزب الشـيوعي في الموصـل إلـى إصـدار بيـان إلـى سكـان المدينـة في الأسبوع الأول لشـهر كانـون الثاني 1959 وفيـه تحـذير مـن قيـام مؤامـرة، بـالقول "أن الظروف التي تمـر ببلادنـا هـذا بالـذات تحمـل فـي طياتها شـروراً وتأمر تتضح يوماً بعد يوم بوجهها الكالـح القبيـح تهـدد جمهوريتنـا وتغـرق قضيتنا بالدمـاء .. أننـا نـدعوكم لليقظـة والحـذر ورباطـه الجـأش ولا تخدعكـم دعـوات شـق الصـف باسـم القوميـة والطائفية[2]. في مثل هذه الظروف قـرر قـادة الحـزب الشـيوعي إقامـة مهرجـان لأنصـار السـلام في الموصـل حصراً في السـادس مـن آذار 1959. وكـان ذلـك بـدعم وتشـجيع عبـد الكريم قاسم رئيس الوزراء شخصياً[3]. الأمر الذي أقلـق المسـؤولون مـن مغبـة أن يكـون الأمر مدبر لإلحاق ضربة بأهلي المدينة المصنّفة أنها معقل القوميين العرب[4]. ويظهـر أن أمر حامية الموصل العقيد الركن عبد الوهاب الشواف قد خضع إلى ضـغوط عديـدة مـن أهالي المدنية ورجال الدين لإقناع قاسم بالعدول عن إقامة المهرجان في مدينتهم. وهو مـا تحدث عنه الشواف مع زملاءه من خلية الضباط الأحرار، فعاد الشـواف مـن لقـاء قاسـم إلى مدينته غاضباً وينشد العون من أهالي عشيرة شمر[5].

(1) المصدر نفسهُ، ص 164 – 165 وكذلك صحيفة الجمهورية القاهرية الصادرة في 17 شباط 1959.

(2) ينظر البيان في كتاب عبد الفتاح علي بوتاني بعد مرور (44) سنة، ص 78.

(3) حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل، ثورة 7 آذار 1959، القصة الكاملة للصورة ذكريات وخواطر، بغداد، 1987، ص 56 – 57.

(4) المصدر نفسه، ص 57.

(5) خليل إبراهيم حسين، موسوعة (14) تموز .... ج4، المصدر السابق، ص 85.

وفي الوقت الذي كانت ألسن الناس تلهج بمقاومة الغرباء الذين يريدون تدنيس المدينة بوصفهم ملحدين، كانت العيون ترنو إلى المتبقي من الخيارات لإنجاز انقلاب عسكري يطيح بالزعيم الأوحد عبد الكريم قاسم، وذلك عن طريق سيطرة اللواء الخامس - مقره في الموصل - على المدينة، وأن يذيع الثوار بياناً لكي يبدأ شركائهم تنفيذ الخطة التي يدير جزء منها معاون مدير الاستخبارات رفعت الحاج سري وقائد الفرقة الثانية الزعيم الركن ناظم الطبقجلي - مقرهُ في كركوك - الذي حاول ثني قاسم عن إرسال قطار السلام إلى الموصل[1]. ومن أجل الحصول على الدعم، اتصل قادة حركة الشواف بالجمهورية العربية المتحدة بإقليمها الشمالي (سورية) لتأمين محطة إذاعة وأسلحة خفيفة وعدد من المتطوعين وبسرب من الطائرات من أجل حماية قاعدة الثوار في الموصل من أي هجوم جوي معاكس[2]. وفي حلول الخامس من آذار بدأ أنصار السلام يتدفقون بعشرات الألوف إلى المدينة، يقابلهم، حركة الآلاف من مناصري عبد الوهاب الشواف من عشيرة شمر وآخرين لاستلام السلاح دفاعاً عن مدينتهم[3]. وفي ليلة (7 – 8) من آذار وزع السلاح على العناصر القومية وشكلوا مفارز تحتل نقاطاً مختارة لتطويق العناصر الشيوعية، وخاصة شيوعي الموصل الذين أصبحوا أدلاء للغرباء القادمين[4].

---

(1) حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص 58 – 59.

(2) سافر المقدم الركن محمود عزيز إلى سورية لتأكيد وعد المساعدة التي قررها عبد الحميد السراج وزير داخلية الإقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة بتجهيز القائمين بمحطة إذاعة. انظر: محمود= =الدرة، ثورة الموصل القومية، المصدر السابق، ص 107 – 108 ويذكر أن محمود عزيز هرب إلى سورية بعد فشل حركة الشواف.

(3) محمود الدرة، ثورة الموصل القومية، المصدر السابق، ص 128 وكذلك، أوريل دان، العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي 1958 – 1963، ترجمة وتعليق جرجيس فتح اللـه المحامي، ج1، السويد، 1989، ص 217.

(4) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية، المصدر السابق، ص 67.

وعلى ضوء إذاعة بيان الثورة في صباح الثامن من آذار 1959، والذي أدان قاسم ووصفه بالخائن[1]، ظهرت المجاميع المسلحة إلى الشوارع وهي مختلطة (مؤيدة ومعارضة للحركة) دون معرفة اتجاهات ونوازع المجموعات قبل أن تطلق النار في الهواء أو ضد أهداف، أو مواجهة مظاهرة تهتف بحياة الزعيم الأوحد عبد الكريم قاسم[2].

إن قبول قاسم لإعلان المهرجان في الموصل كان لغرض كسر شوكة المتآمرين على ثورة تموز[3]، وقد وصلت المعلومات أن هناك تحرك عسكري ضدهُ، وفيه عدد من الضباط الأحرار، التي وجدها قاسم مناسبة لإظهار مقدار التأييد الذي يكنهُ شعب العراق لهُ، وأن لا حاجة ملحة لإرسال وحدات عسكرية إلى الموصل لإجهاض الشواف، وهو ما دفعهُ للاستنجاد بالكرد وقائدهم الجنرال مصطفى البارزاني الذي قرر وفق قاعدة الأخوة العربية الكردية، والولاء للزعيم الأوحد، أن يخمد حركة الشواف بالقوة العشائرية المسلحة[4]، وذلك عندما تحرك آلاف المسلحين من الكرد، وعسكروا قرب (تل نينوى) قبل أن يدخلوا تحت شعار السلب والنهب والقتل والسحل (لرجالها) أو التعليق على أعمدة الكهرباء[5]، ولكن الشعار الظاهر للمسلمين هو تحرير مدينة الموصل - على يد البارزانيين ويزيديين ودوهوكيين وعماديين وعقراويين - من رجالها وشبابها الذين يدافعون عن مدينتهم لتجتمع فيها ظروف حرب أهلية مصغرة تتجاوز بكثير معارضة أو تأييد للحكومة[6]. ويذكر

---

(1) خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز ...، المصدر السابق، ص 172.
(2) محمد الدرة، ثورة الموصل القومية 1959، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الموصل، 1999، ص 101.
(3) حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص 56 – 57.
(4) أوريل دان، المصدر السابق، ص 217.
(5) صحيفة الاشتراكي الناطقة بلسان حزب البعث في 10 آذار 1959.
(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 217.

الملازم مهدي حميد وهو كردي من محافظة السليمانية، واحد ضباط سلاح المدفعية بالقول، ازداد قتال الشوارع حّدة ساعة بعد أخرى وهناك خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. عوضاً عن ذلك برزت خلافات أثنية، طائفية، قبلية داخلية واقتصادية، تصارع فيها الأكراد مع العرب، المسيحيون مع المسلمين، الفقير مع الغني[1]. ولم تتمكن قوات الحكومة من إعادة النظام إلا بعد مرور خمسة أيام، أي في اليوم الثالث عشر من آذار 1959[2].

استفاد الشيوعيون من التطورات التي حدثت في الموصل معطين الانطباع أن أعضاء الحزب الشيوعي بتحالفهم مع الشعب يمكنهم كشف أي محاولة انقلابية، وقد أريد بهذا التثقيف أن لا يتخلى قاسم عنهم، أما قاسم نفسهُ، فقد استثمرها للتخلص من الضباط المشكوكي الولاء بعد حركة الشواف[3]. أما حزب البعث العربي الاشتراكي - التنظيم القومي - فقد وجد السبيل الوحيد لدفع قضيته قدماً إنما يتمثل في اغتيال قاسم نفسهُ، وذلك عندما عمدت مجموعة من تنظيم حزب البعث القيام بمحاولة فاشلة لاغتيال قاسم في تشرين الأول 1959، بعد وقت قصير من إعدام مجموعة من الضباط القوميين المسؤولين عن تمرد الموصل، وكان من بين المجموعة المنفذة لاغتيال قاسم زعيم العراق المقبل صدام حسين وكان عمره لا يتجاوز الثانية والعشرين من العمر[4]. وعند ذاك يمكن القول أن قاسم تمكن من كبح جماح القوميين العرب.

---

(1) صحيفة الجمهورية القاهرية في 10 آذار 1959.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 217.

(3) محمود الدرة، ثورة الموصل بعد سبع سنوات، دراسات عربية (مجلة) العدد (6) بيروت، نيسان 1966، ص 46.

(4) صحيفة الاشتراكي الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي في 19 تشرين الأول 1959.

ب. إنهاء تمرد عشيرة براودست تحت زعامة رشيد لولان[1] عام 1959م

كان النظام الملكي يحظى بدعم كبير من كبار الملاكين الذين احتفظوا لأنفسهم أراضي واسعة، وهم بذلك كانوا على خصام مع أي فعالية معادية للملكية أو الشخصية التي تتمتع بصفة قومية تقدميه[2]. ولعل مثل هذا الوصف قد انطبق على عبد الكريم قاسم بعد نجاح انقلاب 1958 ضد الملكية، وقاد فيما بعد إلى تطييب خواطر الملا مصطفى البارزاني وإتباعه لاستعادة الأراضي الزراعية التي كانوا يزرعونها من أيدي العشائر الكردية الأخرى التي ساندت النظام الملكي خلال معارك 1943 – 1945، ومنها عشيرة البرادوست تحت زعامة رشيد لولان[3]. ويظهر للعلن

(1) محمد رشيد لولان: زعيم قبلي كردي، كان يمثل الزعيم الروحي لعشيرة البرادوست التي اشتهرت بعدائها للبارزانيين وموالاتها للحكومة في العهد الملكي وكان بعض المقربين منهُ نائباً في مجلس النواب إبان ذلك العهد. أعلن مع أتباعه تمردهم على النظام الجمهوري في أيار/مايو 1959م وتحصنوا في المناطق الوعرة في المثلث الحدودي العراقي – الإيراني – التركي (ناحية سيدكان وتوابعها) مما أسفر عن وقوع اشتباكات بينهم وبين قوات الشرطة والمفارز العسكرية في تلك المناطق، قام على أثرها عبد الكريم قاسم بالإيعاز للملا مصطفى البارزاني للتحرك والقيام بإخماد التمرد، الذي استجاب هو والمقاومة الشعبية (الشيوعية) بقيادة عزيز محمد وكان حينها مسؤول فرع أربيل للحزب الشيوعي العراقي واستطاعوا دحر البرادوستيين وإجبارهم على الفرار نحو إيران وتركيا لكنهم عادوا بموجب العفو الذي أصدره عبد الكريم قاسم، فعاد لولان من إيران. انظر: صلاح الدين الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق (1946-2001م)، بيروت، مؤسسة البلاغ، 2001م، ص89-90.

(2) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص 262 – 267.

(3) أصبح الحد الأعلى للملكية الزراعية بموجب قانون الإصلاح الزراعي الجديد في (30) أيلول 1958 ألف دونم في الأراضي المروية (سيحاً أو بالواسطة) وألفيّ دونم في الأراضي الديمية (المطرية) وتوزيع ما يزيد على الحد الأعلى على الفلاحين بملكيات صغيرة ذات حد أدنى قدرهُ (30) دونماً في الأراضي المروية و(60) دونماً في الأراضي الديمية. انظر: مسعود البارزاني، 14 تموز 1958 – 11 أيلول 1961، المصدر السابق، ص 84.

أن الإقطاعيين كانوا أول المتضررين من قانون الإصلاح الزراعي، وعندما فشلت مثل هذه المجموعة الوقوف بوجه تنفيذ هذا القانون، لجأ العديد منهم إلى الدول المجاورة وخصوصاً تركيا وإيران، وقاموا بدور إغراء إتباعهم للهروب من أجل القيام بعمليات تخريب ضد عبد الكريم قاسم[1].

والواقع أن وجود واستغلال الأراضي الزراعية[2] من قبل مجموعة من الأغوات الأكراد تعتبر مسألة حياة أو موت، والموت تبعاً لخصائهم الاجتماعية يعني زوال تأثيرهم على الآخرين، ومتى ما رفض الإتباع إطاعة المتنفذين الأقطاعيين من الأكراد صار حق التمرد واجباً والعصيان في الأراضي الوعرة البالغة الصعوبة لمقاتلة الدولة المركزية.

وقف رشيد لولان ضد قانون الإصلاح الزراعي وحارب نفوذ البارزانيين في المنطقة بسبب عدائه القديم لهم[3]. ويبدو أن الذي شجعهُ على ذلك هو اتصالاته وعلاقاته الوطيدة مع السلطات الإيرانية والتركية بوصفه الزعيم الروحي لعشيرة

(1) عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق، التاريخ والأفاق، ط1، بيروت، 1994، ص 30.

(2) لم يأخذ قانون الإصلاح الزراعي خصوصيات الوضع في كردستان بنظر الاعتبار، حيث أن مالك الألف دونم من الأراضي المروية في المناطق الوسطى والجنوبية حسب القانون ملاكاً متوسطاً، أما في كردستان فيعد ملاكاً كبيراً جداً، وعلى الرغم من أن هذا القانون ألحق ضربة قوية بالإقطاعيين في البداية إلا أنه لم يحقق أي تغييرات جذرية في أوضاع فلاحي كردستان. انظر: مسعود البارزاني، 14 تموز 1958 – (11) أيلول 1961، ص 85.

(3) حسن مصطفى، البارزانيون وحركة بارزان 1932 – 1947، ط2، بغداد، 1983، ص 26 وما بعدها.

البرادوست المنتشرة في كردستان العراق وتركيا وإيران[1]. ويظهر من ذلك أن رشيد لولان كان مستعداً لتدريب وتجهيز إتباعه على يد ضباط إيرانيين وأتراك على أساليب حرب العصابات[2]. معتقداً أن سياسة حكومة عبد الكريم قاسم ستكون ليس إلى جانب البارزانيين في أي اشتباكات قادمة، بل ستعمد إلى (ضرب الواحدة بالآخرى) لإضعاف العشيرتين، وهي السياسة الحكومية الرائجة على مدار عام واحد من حكم قاسم، وقد ظهر أنهُ ليس جدياً على حل الإشكالات، ذلك عندما كلف قاضي كردي هو نائب رئيس محكمة استئناف كركوك (عوني يوسف) لإقناع رشيد لولان بقبول قرارات الحكومة[3]. بحضور بقية أعضاء الوفد الحكومي المكوّن من قائم مقام قضاء راوندوز العقيد بدر الدين علي ومدير شرطة أربيل نوري الخياط ومدير أمن كركوك الشيخ رضا طولاني، إضافة إلى مدير ناحية برادوست محمد صديق طاهر[4]. ويظهر أن رشيد لولان المقيد بقيود أوامر إيران وتركيا قد أرسل أحد أتباعه لتأمين الاتصال مع السلطات الإيرانية، وقد أغضبتهُ ليس فقط تصرفات رجال المقاومة الشعبية الشيوعية، وإنما رغبة إيران في محاصرة مركز شرطة سيد كان واعتقال

---

(1) ميفان عارف عبد الرحمن البادي، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان الجنوبية (العراق) 14 تموز 1958- 8 شباط 1963، كلية الآداب ـ جامعة صلاح الدين، 2002، ص 63.

(2) صحيفة خـ بات الصادرة في 12 حزيران 1959.

(3) انضم إلى وفد عوني يوسف الحكومي مدير ناحية برادوست محمد صديق طاهر الذي أوحى إلى محمود خليفة (صهر رشيد لولان) بضرورة الانصياع إلى سلطة الجمهورية وقوانينها، والابتعاد عن التمرد والعصيان مقابل حصولهم على المواطنة الكاملة. ويظهر من كلام محمود خليفة أنه مستعد لذلك بشرط الإبقاء على امتيازاته الإقطاعية في الأرض وعلى الفلاحين وأفراد عشيرة برادوست. انظر: ميفان عارف عبد الرحمن البادي، المصدر السابق، ص64.

(4) صحيفة خـ بات الصادرة في 12 حزيران 1959.

جميع أفراد المقاومة الشعبية، ودفعت الحكومة للاستعانة بالحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي للقضاء على التمرد. وكان الدور الأكبر في تعبية المسلحين لمصطفى البارزاني الذي تلقى رسالة من الزعيم عبد الكريم قاسم بهذا الخصوص حيث وجدها الأول فرصة لرد اعتبار لهُ ولأتباعه مضى عليه أربعة عشر عاماً أي إلى عام 1945[1]. أما الحزب الشيوعي الذي زج أتباعه في هذا النزاع الكردي - الكردي، فقد وصف من قبل الأكراد المحايدين أنه "نفاق وتزلف" لكسب ثقة قاسم بعد أن آزروه في تمرد الشواف في آذار 1959 في الموصل[2]. هرب رشيد لولان وأتباعه إلى داخل الأراضي الإيرانية، فيما هربت مجموعة أخرى من أتباعه إلى تركيا[3]، وأقيمت لهم معسكرات خاصة للقيام بأعمال تخل بالأمن في كردستان العراق[4]، وهو ما فسرهُ حديث قائد القوات الحدودية الإيرانية بأن عشرة آلاف عراقي أغلبهم من النساء والأطفال قد نزحوا إلى إيران، وأن العدد الإجمالي أصبح سبعة عشر ألف لاجئ[5]، وقد تحققت أجهزة الأمن بعدم وجود عناصر شيوعية مندسّة بينهم[6]. ولكن في الجانب الإعلامي يبقى ما يمكن إثارة الناس، وقد هاجمت جريدة الاستقلال العراقية الحكومية رشيد لولان وأتباعه وسّمتهم بـ "عصابة

(1) خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، المصدر السابق، ص 197 - 198.
(2) يقول مسعود البارزاني، أن قائد الفرقة الثانية الشيوعي داود الخيابي أدى دوراً مغرضاً في إخفاء دور البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي لولاه لما تحقق النصر على عشيرة رشيد لولان. انظر: مسعود البارزاني، 14 تموز ....، المصدر السابق، ص122 - 123.
(3) موسى محمد طربوش، العلاقات العراقية ـ الإيرانية (114 تموز 1958 - 8 شباط 1963) دراسة تاريخية سياسية، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 1997، ص 71.
(4) مسعود البارزاني، 14 تموز 1958 ....، المصدر السابق، ص 241 - 245.
(5) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق، ص 435.
(6) المصدر نفسهُ، ص 436.

برادوست"[1]. فيما ذهبت جريدة خـ بـات الكرديـة للقول، "كان رشيد لولان منذ الثـورة الخالـدة يهيئ أتباعه ومريديه للقيام بحركـة تمـرد ضـد حكـومة الجمهوريـة العراقيـة مستعيناً بجواسيس إيران وتركيا وعملاء أمريكا فيما وراء الحدود[2]. ولكـن مـا لبـث عبـد الكريم قاسم رئيس الوزراء أن أصدر عفواً في الخامس والعشرين من حزيـران عـام 1959 عن أتباع رشيد لولان، وعملت الإذاعة العراقية ما بوسعها لإيصال صوت العفـو، والعـودة للوطن، ولإيصال خبر العفو نبهـت الإذاعـة العراقيـة المـواطنين إلى أن الطـائرات العراقيـة ألقت منشورات مكتوبة باللغة العربية والكردية على المنـاطق الحدوديـة وفيهـا الـدعوة لـترك الأراضي الإيرانيـة ومعسـكرات العـراء والعـيش في أرض الـوطن[3]. أمـا رشـيد لـولان العائـد إلى ناحية برادوست في خريف عام 1959، فقد خصهُ صـادق البـارزاني (ابـن عـم مصطفى البارزاني) بزيارة خاصة في ربيع عام 1960 لإزالة العـداء والحساسـية بينـه وبـين عشيرة بـارزان[4]. ولكن الموقف الذي ترتب علـى حوادث القتال في منطقة لولان في بداية أيار / مايـو عام 1959 أن أصبح الحـزب الكردستاني هو الحزب الكردي الـذي لا ينافسـهُ حزب آخر في كردستان، أما الحزب الشيوعي ورغـم عـدم تسـلطه السـلطة مباشرة إلا أن نفوذ ومواقع رموزه في الجيش والوزارات، وأجهـزة الأمن صارت في موضـع الحسـد. وعنـد ذاك يمكن القول أن قاسم تمكن من كبح جماح بقيـة العشائـر الكردية المعارضـة لعشـيرة بارزان، ولكن دون قدرة للحزب الشيوعي في السيطـرة على الحكم.

(1) جريدة الاستقلال الصادرة في 6 أيار / مايو 1959.
(2) جريدة خـ بات الصادر في 12 حزيران 1959.
(3) مسعود البارزاني، 14 تموز 1958، المصدر السابق، ص 85 – 86.
(4) خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص 200.

ج. فتنة الكرد والتركمان[1] في كركوك عام 1959م

ليس هناك شك في أن التركمان الذين يكونّون القومية الثالثة بعد العرب والكـرد في العراق هم مسلمون ويـدينون المـذهب الحنفـي الـذي يتبعـهُ الأتـراك. وفي عـرف ونظـر حكومة بغداد أن التركمان يحافظون على صلات وثيقة جداً بالحكومة التركيـة حتـى بعـد خروج الأتراك من أرض العراق بعد الحرب العالمية الأولى. ويمكن القول أن ورقة الـتركمان أصبحت ورقة مساومة وفقاً لما تريدهُ السياسة التركية، وهو مـا عمـد إليـه أكـراد الحـزب الديمقراطي الكردستاني لتطويع كل المنظمات المساعدة للحزب الشيوعي لخدمـة نـزاعهم المستمر مع منافسيهم التركمان[2].

---

(1) تركمان العراق جزء من التركمان المسلمين الذين يعيشون الآن في تركمانستان والمناطق المجاورة في أسيا الوسطى وسورية. والتركمان كيان في العراق، ومركز وجودهم في كركوك يعود إلى ألف عام موزعين بين مدن الموصل وأربيل وديالى وصلاح الدين وبغداد. ينقسم التركمان على أساس مذهبي، فبعض اللذين يعيشون بينهم في تلعفر وداقوق وطوزخورماتو وقره تبه هم من الشيعة، في حين أن الغالبية الذين يعيشون في كركوك والتون كوبري وكفري هم من السنة، ويتحدث تركمان العراق لغة بلهجة الأغوز، أطلقت تسمية التركمان على الأتراك الوافدين إلى العراق لأول مرة. ويؤكد البعض أن التركمان (الجرأة والأصالة) بعد اعتناقهم الإسلام أن هجرة التركمان إلى العراق بدأت في العهد الأموي عام (54) هـ قبل العهدين السلجوقي والعثماني. ومنها أن السلطان العثماني (ياوز سليم) و(سليمان القانوني (1512 – 1566) قاموا بنقلهم من الأناضول ليقوموا بحماية الطرق السلطانية. تبلغ نسبتهم في العراق 2.25%، ومركز تواجدهم في مدينة كركوك، فيما تبلغ نسبة الأكراد ما يقارب 17%، ومركز تواجدهم في المحافظات الشمالية الشرقية (السليمانية وأربيل). انظر: محمد جواد علي، تعقيب في ندوة: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 427.

(2) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيق الرزاز، الكتاب الثالث، ط1، بيروت، 1992، ص 224.

ويذكر حنا بطاطو في كتابه الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، أن للشيوعيين دوراً محرضاً في انفجار الأحداث في كركوك (280) كم شمال بغداد بين الأكراد والتركمان في العشرين من تشرين الأول 1959 عندما زار الملا مصطفى البارزاني المدينة[1]. وظهور تجمعات تركمانية في المدينة استنكاراً لما يجري وما اتفق عليه بين حكومة قاسم والملا مصطفى البارزاني دون علمهم وعلى حساب قوميتهم. وفي هذا لم يتردد الزعيمان التركمانيان تحسين رأفت والمقدم المتقاعد شاكر صابر في إرسال رسالة إلى الزعيم عبد الكريم قاسم في تموز 1959 لتفادي أعمال الأكراد الشيوعيون في كركوك[2]. إلا أن قاسم وكعادته في التمرد على النصيحة التي أتى بها عبد الوهاب الشواف حول أنصار السلام في آذار 1959، عاد هو الآخر ليقتنع بتقرير الموفد الحكومي إلى كركوك "محمد عزيز"، وقد أشار فيه إلى أن الدوائر البريطانية والأمريكية في كركوك هي التي تبث الإشاعات لتمزيق الوحدة الوطنية بين الأكراد والتركمان من خلال شركة النفط ومركز الاستعلامات الأمريكي في المدينة[3]. وأضاف التقرير إلى دور العناصر الشيوعية في خلق البلبلة وشق الصف بين أهالي المدينة[4]. ولكن تقرير محمد عزيز وهو كردي لم يغفل دور "عبد الهادي عبد الحسين الجلبي"[5] الوزير في العهد الملكي والموجود في إيران وقد عمل من نفسه مستشاراً في السفارة الأمريكية بطهران لإرسال متسللين من الأكراد إلى مدينة كركوك، حتى أنهى

---

(1) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 224.

(2) رسالة برقم 6694 بتاريخ 200 تموز 1959 الموجهة إلى الزعيم عبد الكريم قاسم ـ بواسطة مديرية الأمن العام في بغداد.

(3) سعيد خديده علو، المصدر السابق، ص 184.

(4) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية، المصدر السابق، ص 176.

(5) عبد الهادي عبد الحسين الجلبي: ولد في بغداد. من نواب العهد الملكي، وزير المواصلات والأشغال عام 1946. غادر العراق إلى إيران بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958. انظر: عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية، المصدر السابق، ص 176.

التقرير بالقول أن هناك خلافاً واضحاً بين الكرد والتركمان المعروفين بولائهم للجمهورية التركية[1].

أما وزير الدولة فؤاد عارف، فقد بعث بتقرير إلى الزعيم عبد الكريم قاسم عن الأوضاع في كركوك بالقول أن الأسباب ترجع إلى ضعف الانضباط، وتلاشي نفوذ الدولة أمام نفوذ الأحزاب ولا سيّما الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي، والأخير لهُ نفوذ بسبب تغلغله في الجيش ولأن معظم القادة في كركوك من الشيوعيين وعلى رأسهم قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن "داود الجنابي" المتمركز في المدينة[2]. وهو وأن لم يرضِ رئيس الوزراء قاسم إلى أنه وضع في عقله مسألتين أساسيتين، الأولى عدم إغفال الدور التخريبي للولايات المتحدة الأمريكية وإيران في فتنة الناس في كركوك، والثانية عدم إغفال وجود كتلة شيوعية متضامنة في مدينة واحدة، حيث كان "معروف البرزنجي" يمارس دور سكرتير الحزب الشيوعي الكردي، وهو رئيس بلدية، و"عوني يوسف" رئيس محكمة كركوك (شيوعي)، والكردي مهدي حميد قائد المقاومة الشيعية (شيوعي) والزعيم الركن داود سلمان الجنابي قائد الفرقة (شيوعي)، - حل محل الشهيد العميد الركن ناظم الطبقجلي، الذي اعدمهُ قاسم عام 1959 - وقد قتل الجنابي في انقلاب الثامن من شباط عام 1963. وهؤلاء جميعاً عملوا في الذكرى السنوية الأولى للاحتفال بانقلاب تموز 1958، بعد أن حولوه إلى استفزاز لأبناء القومية التركمانية عندما ألزموّهم أما بارتداء الملابس الكردية أو ترك الاحتفال[3]. وأدى إلى اضطراب الوضع الأمني في المدينة حتى أجبرت قائد الفرقة

(1) المصدر نفسهُ، ص 176.

(2) فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق د. كمال مظهر أحمد، ط1، دهوك 1999، ص229 – 230.

(3) ملف الشرطة العراقية رقم ق س /36 وقد ظهرت بعد زوال حكم عبد الكريم قاسم عام 1963.

الثانية إلى فرض حظر التجول في المدينة[1]. أما مديرية أمن كركوك، فقد أشار في الثامن من أيلول 1959 إلى تغلغل إيرانيين وسط الاحتفال، دخلوا البلاد حديثاً وبدون جواز سفر، ومنهم سيف الله كريم وتوفيق مصطفى[2]. فيما أكدت مديرية الاستخبارات إلى أن ألف بندقية تم تهريبها عبر الحدود الإيرانية - العراقية إلى العشائر الكردية في كردستان العراق[3].

وفي إيران نشرت صحيفة "اطلاعات" الرسمية الصادرة في طهران الأحداث في كركوك ولعدة أيام متوالية على صدر صفحاتها الأولى، فهي نشرت في التاسع عشر من تموز 1959 مجموعة مقالات عن الأحداث منها: 500 قتيل في الاصطدامات التي حدثت في كركوك، والحرب الأهلية بدأت في العراق، وفرقة عسكرية عراقية التحقت بالأكراد الشيوعيين وبدأت بقتل مؤيدي قاسم من قادة العرب، وكلها من أجل أثارة الزعيم الأوحد الذي يتخذ القرار السياسي لوحده[4]. واستمرت الصحيفة الإيرانية في تحريفها للحقائق بالقول: إن عدد القتلى في أحداث كركوك بلغ لحد الآن (العشرين من تموز 1959) أكثر من (1000) شخص وجرح (245) آخرين، وأن الفرقة الثانية العراقية والعناصر الكردية التحقوا بالمتمردين[5].

---

(1) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ...، المصدر السابق، ص 179.

(2) ينظر: نص كتاب مديرية أمن كركوك في كتاب عبد الفتاح علي يحيى (التطورات السياسية) بعد مرور 43 سنة ...، ص 104.

(3) زادت الاستخبارات الإيرانية والتركية من نشاطها في كردستان العراق، مما دفع بالدوائر الأمنية العراقية إلى تنبيه مديريات الشرطة كافة وقيادات الفرق العسكرية أكثر من مرة إلى وجود أعداد كبيرة من الإيرانيين المتسللين الذين يندسّون في الاجتماعات والمظاهرات لغرض خلق الفوضى داخل البلاد. انظر: عبد الفتاح علي بوتاني، بعد مرور 43 سنة ...، المصدر السابق، ص 113.

(4) مسعود البارزاني، 14 تموز 1958، المصدر السابق، ص 358.

(5) وريا الجاف، كركوك، دراسة سياسية واجتماعية، أربيل، 1998، ص 89 – 90.

أما الشيوعيون داخل كركوك، فقد أشاروا إلى أن خسائر التركمان بلغت اثنان وخمسين قتيلاً[1]. وهي ما أشار إليها الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في افتتاح كنيسة مار يوسف للكلدان في بغداد في السابع عشر من تموز 1959، ليقول "أن الفوضويين الذين أطلقوا العنان بحقدهم وضغينتهم هم المسؤولون"[2] وبموجب أوامر صادرة من عبد الكريم شخصياً تم اعتقال مئات الشيوعيون في المدة بين التاسع عشر من تموز والثاني عشر من آب 1959، وعطل نشاط المقاومة الشعبية في كردستان، وأغلقت الحكومة فروع اتحاد الشبيبة الديمقراطي، وأنذرت بمعاقبة الأشخاص الذين ينتحلون صفة لجان صيانة الجمهورية، وأغلقت مكاتب الاتحاد العام لنقابات العمال، وسرح ما لا يقل عن ألف وسبعمائة ضابط أغلبهم من الشيوعيين[3]. وهو ما أثار قيادة الحزب الشيوعي التي رأت بهذه الإجراءات وكأنها انقلاب أبيض أطاح كل ما بناه الحزب مع جماهيره، وأنهُ محرج في إيجاد التبريرات المناسبة. حيث أثارت حوادث كركوك استياء واستنكار واسع بين أفراد المجتمع العراقي، ومنهم الأكراد. ولم تمضِ عدة أشهر على هذه الأحداث، حتى عادت الاعتداءات المتكررة ضد التركمان بما في ذلك التصفيات الجسدية وعلى مرأى ومسمع من السلطات المحلية في كركوك، ودون إجراء تحقيقات جادة، واستمرت الاغتيالات الشخصية بين الكرد والتركمان حتى عام 1961[4]. وبسبّبها أبرزت الصحف التركية (حريت، بني صباح، ودنيا) على صدر صفحاتها عنوان "مجزرة كركوك" وتعني بذلك أبناء القومية التركمانية الموالية لها، وقادت السفير التركي في بغداد إلى تقديم مزيد من الاحتجاجات إلى وزارة الخارجية[5]. وعند

(1) Christian Science Montor, 22 July, 1959.

(2) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 236.

(3) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية، المصدر السابق، ص 158.

(4) وريا الجاف، المصدر السابق، ص 101.

(5) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ...، المصدر السابق، ص 186.

ذلك يمكن القول أن قاسم خسر حياد الجالية التركمانية وحولها إلى عدو تعمل بالكامل لصالح تركيا.

3. خلافات بين البارزاني وعبد الكريم قاسم 1960 - 1961م

إن صدور مرسوم جمهوري لإعفاء المشاركين في تمرد رشيد لولان وإقناعهم بالعودة إلى العراق في حزيران 1959، كانت الإشارة المهمة لكي يستخدم الزعيم عبد الكريم قاسم هذه العشائر ضد الملا مصطفى البارزاني في وقت لاحق. ولكنه كان يدرك أن الحاجة مازالت قائمة إلى مساعدته للسيطرة على باقي مناطق كردستان العراق[1]. وكان البارزاني من أوائل الواصلين إلى المستشفى الذي يرقد فيها عبد الكريم قاسم للاطمئنان عليه بعد محاولة الاغتيال في السابع من تشرين الأول 1959. وتبدو المفارقة في عدم دقة ونضوج كلام البارزاني وهو يطلب من الزعيم المطروح على سرير العلاج أن يكون حراسه من عشيرة بارزان - في محاولة لصدق النوايا - إلا أن قاسم غير وجهة نظرهُ إلى زوار آخر وفدوا إليه[2]. ولعل ما عقد الموقف سياسياً بين البارزاني وقاسم، ذلك عندما عرف الأخير أن عناصر كردية موالية للملا مصطفى استهدفت أحمد الزيباري - أحد أغوات عشيرة الزيبار - في مدينة الموصل في تشرين الثاني 1959[3]، وكانت بمثابة إنذار لأن يقوم قاسم بتحجيم القدرة والنفوذ لكل من البارزانيين والشيوعيين، وهما السبب الأساسي وراء محاولة القوميين العرب

(1) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص 53.

(2) المصدر نفسهُ، ص 53.

(3) التقى أربعة من البارزانيين الشيخ أحمد الزيباري في الموصل الذي كان قد تسبب في قتل مجموعة من البارزانيين غدراً وغيلةً في الأربعينيات، فأقدم البارزانيون على قتله في الرابع من تشرين الثاني 1959. انظر: مسعود البارزاني، 14 تموز 1958، المصدر السابق، ص 132.

لاغتياله[1]. وكان الملا مصطفى في كل ذلك يعتقد بأن ولاءه لقاسم لـن يضـعف بـالضرورة مركزهُ كزعيم قومي للكرد[2].

أ. عبد الكريم قاسم لا يريد تسميم أجواء العلاقـات مـع إيـران وتركيـا بسـبب طموحات البارزاني

أصدر الزعيم عبد الكريم قاسـم رئـيس الـوزراء قـانون الأحـزاب والجمعيـات في كانون الثاني عام 1960 وذلك في محاولة لتعزيز سلطته أولاً والتخفيف من قـوة ضـغط الرأي العام الرافض لسياسته الداخلية والإقليمية ثانيـاً[3]. والواقـع أن العلاقـة مـع دول الجوار هي التي أرشدتهُ إلى إصدار قانون من صنعه لتقليص نفـوذ الأحـزاب السياسـية التي أثارت تركيا وإيران وهما يملكان أعداد كبيرة من القومية الكردية يفـوق مـا لـدى العراق وخاصة تركيا[4]. وبتوجيه من رئيس الوزراء نفسهُ، اقترح وزير الداخليـة "أحمـد

---

(1) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص 53 – 54.

(2) طلب البارزاني من قاسم إصدار أمر أحالة كل من كلحي الريكاني (رئيس عشيرة الريكان) وأحمد الزيباري إلى محكمة الشعب بتهم جرائم قتل مشبوته، ولكن قاسم أهملها. انظر: مسعود البارزاني، 14 تموز 1958، المصدر السابق، ص 133.

(3) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية، المصدر السابق، ص 198.

(4) يتمركز الأكراد بأعداد كبيرة في مناطق أناضوليا التركية الثلاث (الشرقية والوسطى والجنوبية الشرقية) ويؤلفون النسب المرتفعة من سكان ثمان ولايات تركية هي: وان 97.1% وموش 74.7% وديار بكر 68.7% وماردين 8/60% وأعزى 58.2% ولازع 51.8%. ناهيك عن تمركزهم في حكاري وبتليس ودرسيم وقارص وماراش، وسيواس في أناضول الشرقية والوسطى كما يوجد بعض من أكراد تركيا ينتمون إلى فئة الحق أو (العلي اللـهية) من المذهب الشيعي ويطلق عليهم الأتراك اسم العلويين. انظر: نصيف جاسم المطلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميتهُ للعراق، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986، ص 152.

محمد يحيى"[1] أجراء تغييرات عديدة على منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني مثل حذف كلمة "الموحد" وهي مأخوذة من الشعب الكردي الموحد لصفحتها الشمولية، وكأنه على غير استعداد لاستفزاز إيران وتركيا، وكلمة كردستان الإقليمية من اسم الحزب ليكون تحت اسم الحزب الديمقراطي الكردي وقد رفضهُ البارزاني، ليعاد تسميتهُ باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني كحل وسط[2]، كما رفضت المادتان (3) و(23) من منهاج الحزب، إذ نصت المادة الثالثة "أن الحزب يستفيد من النظرية العلمية الماركسية اللينينية في نضاله السياسي[3]. أما المادة الثالثة والعشرين، فقد نصت على مساندة الشعب الكردي في سائر أرجاء كردستان من أجل التحرر من نيّر الاستعمار والرجعية ومن أجل حق تقرير المصير[4]. لتحل محلها كلمة الأكراد أو القومية الكردية محل عبارة الشعب الكردي وحذف كلمة الحكم الذاتي، وفي تفكير قاسم أن كلمة الحكم الذاتي يمكن أن يستخدمها أعداءهُ ضدهُ، وكانت مثل هذه التعديلات ضرورية قبل إعطاء رخصة للحزب الديمقراطي الكردستاني لمزاولة أعماله بصورة رسمية في شباط 1960[5]. ولكن وفي العاشر من أيار 1960 أعاد إبراهيم أحمد[6] معظم ما حذفه

(1) أحمد محمد يحيى: ولد في مدينة الموصل عام 1918 تخرج من الكلية العسكرية العراقية ثم أصبح مدرساً في الكلية العسكرية والأركان، وعمل مرافقاً للملك فيصل الثاني ثم متصرفاً للواء البصرة وسفيراً بعد عام 1958. كان من أصدقاء قاسم المقربين وأصبح وزير الداخلية بعد إقالة عبد السلام محمد عارف. انظر: عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية، المصدر السابق، ص 55.

(2) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص 42.

(3) أوريل دان، المصدر السابق، ص 375.

(4) المصدر نفسهُ، ص 375.

(5) اديث و. اي بنيروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 - 1975. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج1، ط1، بيروت، 1989، ص 440.

(6) إبراهيم أحمد: هو إبراهيم أحمد فتاح. ولد في السلمانية عام 1914، وأكمل الابتدائية والمتوسطة فيها، ثم سافر إلى بغداد وتخرج من كلية الحقوق عام 1937. أصبح حاكماً في محكمة أربيل 1942. وهو من الشخصيات البارزة في الحركة التحررية الكردية. توفي في لندن عام 2000م.

قاسم من منهاج الحزب باستثناء الفقرة التي تشير إلى الماركسية، وقد حملت في طياتها تحدي لقاسم، ولكنها في ظل الأجواء البارزانية كانت كافية لإعادة انتخاب البارزاني رئيساً للحزب[1]. ولأجل أن ينفذ قاسم ما خطط لهُ، في تأجيج الصراعات الداخلية بين الأغوات وقيادة البارزاني وهي سياسته الفعلية، فقد عمد إلى تسليح القبائل الكردية الموالية لهُ مثل الزيباريين بالأموال والأسلحة، ونفذ الزيباريون في ربيع عام 1960 عدة غارات على قرى بارزانية[2]، وقد أجبرت البارزاني والشيخ أحمد البارزاني إلى مقابلة عبد الكريم قاسم لوضع حد لهذه التجاوزات، ولكن صّعب على قاسم التراجع عن خطته[3]، خصوصاً بعد أن وصفت جريدة (خه بات) أن مثل هذه النشاطات هي تآمر على الوطن[4]. ووجدها قاسم في تبرير وضع مسبقاً أنها لاستعادة الأمن في كردستان العراق[5]. وقال عنها فؤاد عارف في مذكراته أن قاسم أراد أن يضرب الواحد بالآخر، وكان يتصل برؤساء القبائل كلاً على إنفراد، وأشار

---

(1) علي سنجاري، الحركة التحريرية الكردية (مواقف وآراء) ط1، دهوك، 1997، ص 40.

(2) حث قاسم كلاً من بدر الدين علي متصرف لواء أربيل، وإسماعيل عباوي مدير شرطة الموصل على شن الحملات (الغارات والكمائن) ضد البارزانيين. انظر: عبد الكريم فندي، فصول من ثورة أيلول في كردستان العراق، دهوك، 19995، ص 16.

(3) مسعود البارزاني، 14 تموز 1958، المصدر السابق، ص 132 – 133.

(4) جريدة خه بات الصادرة في 7 تشرين الأول 1960.

(5) عبد الكريم فندي، المصدر السابق، ص17.

لأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني أنهُ سمع قاسم يقول أنا شيخ المتآمرين[1]، وأنه منعني وأنا وزير زراعة من زيارة كردستان[2].

ب. السفير البريطاني في بغداد يعمق الشكوك بين البارزاني وعبد الكريم قاسم عام 1960م

إن ما زاد من توتر العلاقة بين قاسم والبارزاني، هي زيارة السفير البريطاني همفري ترفليان "Humphrey Trevelyan" للبارزاني في مقره ببغداد في الحادي والعشرين من شباط 1960[3]. وهو يدرك أن قاسم بات يشك في أقرب المقربين لهُ، وزاد على ذلك الشك، أن البارزاني رد الزيارة له بعد أسبوع واحد[4]. ويذكر السفير البريطاني همفري ترفليان، أنه طمأن وزير الخارجية العراقي هاشم جواد بأن اللقاء لم يكن لهُ أي علاقة بمستقبل العراق، وأنه كان للمجاملة[5]. ليتحدث عبد الكريم قاسم في كانون الأول 1960 بالقول أن كافة الثورات التي حدثت في العراق قبل سنة 1958 قد حركّها المستعمرون باستثناء ثورات 1920، 1963، 1941. وأضاف أننا قد حصلنا على مستمسكات كافية تدين أولئك الذين سخرهم المستعمر والطامع لضرب الجيش[6]. وفي هذا اتهام ضمني لكافة الحركات والانتفاضات الكردية بما فيها انتفاضات بارزان بقيادة الملا مصطفى عام 1960 وتعاونه مع الاستعمار البريطاني[7].

(1) ميفان عارف عبد الرحمن البادي، المصدر السابق، ص 51.
(2) فؤاد عارف، المصدر السابق، ص 196.
(3) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية لندن، 1991، ص274.
(4) المصدر نفسهُ، ص 274.
(5) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص 56.
(6) مقتبس عن إصدار لوزارة الإرشاد القومي - بعنوان - مبادئ ثورة 14 تموز، ص 516.
(7) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص 343.

فهم الطرفان ورموز عشيرة بارزان، أن هناك مشكلة قادمة، وقد تتطور إلى حرب بين الطرفين، وذلك عند نشطت أجهزة استخبارات عبد الكريم قاسم في كردستان العراق لاعتقال "صالح اليوسفي"[1] عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في الخامس عشر من تشرين الأول 1960[2].

وقد سبقّها في شهر آب أجراء تحويل المبالغ المالية المخصصة للعوائل البارزانية - العائدة من الاتحاد السوفيتي - إلى العشائر الكردية المعادية لعشيرة بارزان[3]. قبل أن يظهر شيء من الأسفاف عن ماضي الكرد.

ج. قاسم يقلل من شأن الأكراد عام 1960م

لجأ رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم إلى أسلوب آخر هو التقليل من شأن القومية الكردية ونضالها عندما أخذ يتحدث باستخفاف عن دور الكرد في تاريخ العراق. فهو عندما أعلن كلمة "كردو" التي اشتقت منها كلمة "كرد" قال عنها أنها كانت لقباً فارسياً يطلق على "المحاربين الشجعان" الذين أصبح خلفاءهم فيما بعد جزءاً من الجيش الإسلامي الفاتح، ملمحاً بذلك إلى أن الكلمة لا تحمل أي دلالة قومية[4].

---

(1) صالح اليوسفي: هو صالح عبد الله نجم ملاطه اليوسفي. ولد عام 1918 في قرية بامرني التابعة لقضاء العمادية. اتم تعليمه الابتدائي في مدرسة بامرني الابتدائية، وأكمل دراسته الثانوية في بغداد عام 1938. أكمل كلية الشريعة عام 1942 – 1943، وبعدها انتمى إلى حزب (هيوا) أي الأمل عام 1941 وكان مسؤولاً عن فرع دهوك - نينوى، ثم أصبح عضواً في حزب رزكاري وأخيراً الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1946. عين وزيراً للدولة للشؤون الكردية ومحرراً لجريدة خـ بات حتى عام 1970. شكل الحزب الاشتراكي الكردستاني. اغتيل برسالة ملغومة في داره في بغداد في= =حزيران 1981. انظر: عبد السلام علي، صفحات من نضال الشهيد صالح اليوسفي، اربيل، 1992، ص 18 – 22.

(2) ميفان عارف عبد الرحمن البادي، المصدر السابق، ص 81.

(3) قرارات مجلس الوزراء المتخذة في جلسة 29 آب و3 تشرين الأول 1960.

(4) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص 56.

وأضاف بالقول "أريد أن أوكد لكم أننا في الجمهورية العراقية الخالـدة نـتمكن مـن دحـر أي حركة يوجهها الطامع أو المستعمر أو الباغي من خارج الحدود أو يثيرها داخل الـبلاد، وقد أصبحت الجمهورية العراقية بموقف من القوة ما لم تتمتـع بـه أيـة دولـة في منطقـة الشرق الأوسط"[1]. وكان يقصد بذلك دول حلف السنتو وخاصة تركيـا وإيـران وبريطانيـا والبارزاني، وقد سهر على هذه الكلمات محرري صحيفتي بغـداد والثـورة اللـذّين تـربطهما علاقة وثيقة مع الزعيم بالقول والدعوة إلى صهر الشعب الكردي وعدم إعطاءه مزيـداً مـن الحقوق على حساب الواجبات[2]. فيما ردّت الصحف الكرديـة عـلى هـذا الكلام رداً عنيفـاً، وخاصة صحيفة (النضال / خـ بـات) وصـوت الأكـراد، ودخلـت في معركـة إعلاميـة دون أن تترك فسحة للأخوة العربية الكردية لأن تتنفس بعمـق وهـي تـنشر مقـالاً لإبـراهيم أحمـد نشرته صحيفة (خـ بات) في تشرين الأول 1960 تحت عنوان الأمـة الكرديـة والمـادة الثانيـة من الدستور العراقي المؤقت، جاء فيه: تـنص المـادة الثانيـة مـن الدسـتور المؤقـت عـلى أن العراق هو جزء من الأمة العربية ... وهذا قول عاطفي بطبيعة الحال أكـثر مـما هـو عمـلي ومنطقي، فكلمة عراق كما نعلم جميعاً تطلق حالياً على أحد المفهومين "أولهـما أمـا تعنـي تاريخياً وجغرافياً بلاد أصغر رقعة بكثير من عراق اليوم وأما ثانياً تسـتخدم بمثابـة مصـطلح سياسي يقصد به بلاداً تكونت بعد الحرب العالمية الأولى"[3]. وجاء أيضـاً "لم تعتـبر كردسـتان أبداً جزءاً من الوطن العربي لا يتجزأ منها ولا بوصفها وحدة جغرافية ولا بالجزء الـذي ضـم إلى الدولة العراقية وإنما هو جزء مـن كردسـتان"[4] وعـلى هـذا الأسـاس فمـن الضروري أن تعاد صياغة المادة المتعلقة بهذه القضية في الدسـتور الـدائم بشـكل أدق لا يسـمح بإسـاءة

(1) مقتبس من وزارة الإرشاد القومي، المصدر السابق، ص 521.
(2) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية، المصدر السابق، ص 224.
(3) جرجيس فتح الـلـه، العراق في عهد قاسم، المصدر السابق، ص 841 - 842.
(4) المصدر نفسه، ص 842.

التفسير أو يؤدي إلى خلاف، ويظهر التناقض واضحاً بين هذه المادة وبين المادة الثالثة من الدستور والتي تنص على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن، وهو تعبير سليم يلغي المادة الثانية[1]. وهو ما لم يوقف صحيفة خـ بات عن حملتها العنيفة على حكومة بغداد، بالقول، أن الأكراد لا يرغبون في وحدة لا تجلب لهم شيئاً سوى العبودية والحرمان من حقوقهم وقيود السجن[2].

وهي التي كان يخشاها الملا مصطفى، وأن يصل الحال إلى اصطدام مع الزعيم قاسم قد يؤدي إلى غضب السوفييت منهُ، فقرر أن يزور موسكو في تشرين الثاني 1960 - بمناسبة مرور (42) سنة على قيام البلشفيه - وكان من الطبيعي أن يثير التوترات القائمة بينه وبين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم[3]. ويظهر أن السوفييت قد نصحوهُ اللقاء مع قاسم وإيجاد حلول للخلافات أو اللقاء على نقاط مشتركة دون الافتراق[4]. إلا أن قاسم وفي آخر لقاء معهُ في آذار 1961 كان على إصرار للقول "أن أصابع الاستعمار بدأت تلعب في رؤوس البعض"[5] وهي أشارة للقاء البارزاني مع السفير البريطاني في شباط عام 1960، وأدرك معها البارزاني إن شكوك قاسم قد

(1) شكلت لجنة تحقيقية في وزارة الدفاع في تشرين الأول 1960 استجوبت فيها إبراهيم أحمد على المقال الذي نشرهُ، وهل فيه أثارة للنعرات الطائفية وبث الشقاق بين أبناء الوطن الواحد، وأخيراً برأت ساحة إبراهيم أحمد. انظر: جرجيس فتح الله، المصدر السابق، ص 843.

(2) فائق بطي، صحافة تموز وتطور العراق السياسي، بغداد، 1970، ص 68.

(3) عبد الفتاح علي البوتاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، المصدر السابق، ص 81.

(4) أوريل دان، المصدر السابق، ص 417.

(5) إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، 1986، ص 397.

بلغت حداً يصعب إزالته، وأن حتى إقامته في بغداد أصبحت غير محبذة، وقد تكون محفوفة بالمخاطر، فغادرها في آذار 1961 إلى بارزان[1].

د. إيقاف صدور الصحف الكردية آذار 1961م

اعتقدت الحكومة العراقية أن مغادرة البارزاني بغداد إلى بارزان في ظل عدم التفاهم مع عبد الكريم قاسم يعني القطيعة بينهما، وجعلت أجهزة أمن بغداد تشن حملة اعتقالات ضد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومنهم إبراهيم أحمد المتهم في قتل صديق ميران - مشتشار قاسم للشؤون الكردية -[2] كما قامت الحكومة بتعطيل جميع الصحف والمجلات الكردية وخاصة صحيفة (خـ بات) لسان حال الحزب، وقد تعطلت عن الصدور في الثاني والعشرين من آذار 1961، وكذلك صحيفة (كردستان) و(آزادي) و(صوت الأكراد) و(راستى) أي الحقيقة ومجلتي روناهي وهه تاو[3]. ومع انتهاء شهر أيار لم يكن للحزب الكردي أي صحيفة علنية، فأتجه إلى العمل السري، أي بتوزيع نشرات الحزب عبر عناصر ارتباط تتجول في مناطق كردستان[4].

إن مثل هذا الوضع القابل للانفجار، أجبر الحزب الكردستاني إلى تقديم مذكرتين إلى عبد الكريم قاسم الأولى في الثامن من حزيران 1961 عبرت فيها عن استياءها إزاء المطالب القومية والثقافية الكردية، ووضع حد لمحاولات توطين القبائل

---

(1) دانا أدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، ط2، اربيل 1999، ص 113.

(2) كان صديق ميران رئيس عشيرة خوشناو المعروفة في منطقة شقلاوه وهو من مواليد عام 1907. انتخب نائباً في مجلس النواب عن محافظة أربيل في حزيران 1939 وبقيّ يحتفظ بمقعده في مجلس النواب طوال العهد الملكي. انظر: مير بصري، المصدر السابق، ص 246.

(3) دانا أدمز شمدت، المصدر السابق، ص 111.

(4) سعيد خديده علو، المصدر السابق، ص 212.

العربية في كردستان، وعدم عدالة أسعار التبغ الذي تأخذه وزارة التجارة[1]. فيما أشارت المذكرة الثانية في تموز 1961، إلى مسألة سياسة هي سياسة "فرق تسد" التي تمارسها حكومة بغداد في كردستان وعدم قبول الطلاب الكرد في المعاهد العسكرية وعدم ترفيع الضباط الكرد المستحقين لذلك[2].

هـ- البارزاني يطلب سحب قوات حكومة بغداد من كردستان عام 1961م

لأجل إنقاذ البلاد من خطر الانزلاق إلى حرب دامية، طلب الحزب الديمقراطي الكردستاني من رئيس الوزراء قاسم سحب القوات العسكرية التي أرسلت في وقت سابق إلى كردستان[3]. وإعادة الموظفين المبعدين والمنقولين في كردستان وتعيين المتصرفين والقائمقاميين للأقضية الكردية من الكرد[4]. وتطبيق المادة الثالثة من الدستور العراقي لتحقيق المساواة بين القوميتين العربية والكردية[5]. وكان رد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم أن أرسل المزيد من الحشود العسكرية إلى كردستان، وظهر خط بياني متميز في أجهزة أمن قاسم، هي عبارة عن عمليات شراء لذمم أكراد بغية إحباط جهود البارزاني[6]. وجهود حكومية سرية لمعرفة أسباب التوتر في كردستان، حيث تبين لها أن الحزب الشيوعي العراقي هو المشجع الأول على مهاجمة البارزاني،

(1) ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت، 1973، ص 48 – 49.

(2) جلال الطالباني، المصدر السابق، ص 288.

(3) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص 459.

(4) جلال الطالباني، المصدر السابق، ص 294 – 295.

(5) ليث عبد الحسن الزيدي، المصدر السابق، ص 253 - 254

(6) دهام محمد دهام العزاوي، المصدر السابق، ص 215.

مقترحاً استعمال القوة المسلحة وضرب منطقة بارزان بالقنابل من الأرض ومن الجو والقبض على البارزاني وجماعته وأعدامهم[1].

وفي التاسع من أيلول 1961 كان لدى القيادة العسكرية العراقية بقيادة الفريق سعيد حمو التفويض لفتح النار على أي عمل تقوم به قوة بارزانية خلافاً للقانون[2]. وأشار في حديث مع هيئة ركنة أن العاشر من أيلول 1961 هو موعد بدء العمليات العسكرية، وقد تعرض قاطع دهوك للهجوم أولاً[3]. وقدرة للجيش العراقي في فتح الطريق بين مدينتي كركوك والسليمانية دون قدرة البارزاني على وقف تدّفق الآلاف من جنود الجيش العراقي إلى منطقة كردستان، وكان لعشائر الزيبار الموالية للحكومة جزءاً من الواجب لإعادة الهيبة والنفوذ للحكومة المركزية.

إن موضوع رفع السلاح بوجه الدولة العراقية من قبل الأكراد كان هو أحد المواضيع التي بحثتها دول المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقاً) في نيسان 1961، وأكدت بصراحة أن النزاع المسلح بين الشعب الكردي وحكومة قاسم خير وسيلة لإضعاف الطرفين، الأمر الذي يبعد عنها حسب زعمها خطر القومية المتنامية التي تهدد الاستعمار والرجعية في معقل من أقوى معاقلها من جهة ويجعل عبد الكريم قاسم أقل خطراً على جيرانه وأشد عزلة عن الشعب بحيث تسهل إزاحته والتخلص من سياسته المتقلبة[4]. وقد وجدتها إيران الشاه تفويضاً للتدخل في شؤون العراق

(1) الملف (24) مديرية ا لأمن العامة. سري وشخصي العدد (7799) في 2 آب 1961.

(2) يطلق عليها الأكراد ثورة أيلول عام 1961، وهي في نظر حكومة بغداد برئاسة عبد الكريم قاسم "تمرد" والواقع أن عشيرة بارزان بقيادة الملا مصطفى البارزاني كان لها اليد الطولى في طرد عشيرة الريكان وطرد حوالي (500) منهم إلى تركيا، وضد عشيرة الزيبار وقد أجبرهم على عدم الدخول إلى مدينة الموصل. وإجبار عشيرة البروارين إلى الهروب إلى تركيا. انظر: دانا آدمز شمدت، المصدر السابق، ص 114 - 115.

(3) تقرير رئاسة أركان الجيش العراقي المرسل إلى رئيس الوزراء بتاريخ 12 أيلول 1961م.

(4) ماجد عبد الرضا، المسألة الكردية في العراق إلى 1961، بغداد، 1969، ص 11 - 112.

وكسب العناصر الكردية للإطاحة بقاسم الذي خسر نفوذه مع الحزب الشيوعي، وخسر نفوذه مع التركمان، ومع القوميين العرب (إبان تمرد الشواف) واليوم يخسر نفوذه مع شخص البارزاني وعشيرة البارزانيين صاحبة النفوذ في كردستان العراق، وقد مثلت هذه القوى أرضاً خصبة لرجل المخابرات الإيراني "عيسى سازمان" عندما التقى في كركوك بـ عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني المحامي "عمر مصطفى" الملقب عمر دبابة للتنسيق معهُ[1]. واستعداد طهران للتعاون مع القيادة الكردية ضد حكومة قاسم[2]. كما أبدى سازمان رغبة حكومته ومدير جهاز السافاك حسن باكروان لاستقبال وفد قيادي كردي إلى طهران بشكل سري[3] وقد أرهقت العمليات العسكرية ونفقاتها حكومة عبد الكريم قاسم، الذي وجد أن قلب الطاولة على المعارضين لحكمة إنما يكمن في إثارة موضوع عودة الكويت للوطن الأم العراق في حزيران عام 1961م وفي عقله أنه مشروع وطني سيعود عليه بأحسن النتائج[4]، ولكن النتائج العربية، وعبر قرارات الجامعة العربية قد جاءت بنتائج مخيبة لهُ عندما وصلت قوات عسكرية لمحاربة عبد الكريم قاسم نفسهُ[5]. بضمنها بريطانيا التي وقعت مع شيخها الأول "مبارك الصباح" اتفاقية عام 1899 - لضمان عدم توقيع أي اتفاقية حماية مع أي دولة أخرى - وهو ما لا تسمح به بريطانيا ليس فقط للعراق بل لأي دولة أخرى[6]. وقد استثمرتهُ القوى القومية، ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي

(1) سامي شورش، تنوع الكرد في العراق، مدخل إلى السياسة، ط1، اربيل، 2000، ص 9 – 10.

(2) المصدر نفسهُ، ص 10.

(3) المصدر نفسهُ، ص 12 – 13.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص228.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة بتاريخ 28 حزيران 1961م.

(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 201 – 202.

الذي أرسل أحد قادتهِ علي صالح السعدي[1] إلى العراق سراً منذ عام 1959 بغية إعادة تنظيم صفوف الحزب، وبناء خلايا بعثية تعمل في إدارات الدولة والأجهزة الأمنية والقوات المسلحة وطلبة الجامعات لمرحلة قادمة[2]. وفي حساب المصالح العليا، نجد أن واشنطن ولندن عملا عن قرب من الأحزاب القومية لإسقاط قاسم وحرمان الحزب الشيوعي من التمدد إلى منابع النفط في الخليج[3].

وفي بداية عام 1963، كانت الأجواء في كردستان العراق تنذر بوضع خطير والجيش العراقي يقاتل قوات البيشمركة الكردية في مناطق جبلية وعرة صالحة تماماً لحرب العصابات، مقابل استقطاب إيراني لكل مجموعة كردية تريد إضعاف قاسم والإطاحة به، وعلاقات متوترة مع معظم الدول في الجامعة العربية التي ساندت الكويت أبان مطالبته بالضم، وأحزاب كردية وشيوعية تجد أن قاسم أضعفها عن طريق فتنة بعضها ببعض وبالتالي هي تريد التخلص منهُ بعد الإذلال الكبير أمام الجمهور، وهو أي قاسم يرفض أعطاء تصريح رسمي للحزب الشيوعي لأن يمارس

(1) علي صالح السعدي، ولد في بغداد عام 1928، كان أبوهُ وكيلاً زراعياً لعائلة الحيدري المعروفة - وبسبب زواج والدهُ من امرأة أخرى عاش السعدي حياة تشرد كما يعيشهُ أفراد الشوارع. ولكن الشاب علي صالح السعدي كان موهوباً لخلق فرص النجاح بنفسه عندما أكمل كلية التجارة - انتسب إلى الحزب عام 1952 وفي عام 1958 أصبح السعدي أحد القياديين في الحزب. هرب إلى سوريا عام 1959، ثم عاد إلى بغداد سراً بعد فشل محاولة قتل قاسم في شارع الرشيد. صدر لهُ أمر من القيادة القومية لأن يكون مسؤول تنظيم الحزب في العراق عام 1960. انظر: حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 282.

(2) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ عام 1958، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، ألمانيا، 2003، ص 123.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 202.

عملهُ شأنه شأن الحزب الإسلامي والكردستاني في فترة من عـام 1960[1]. لتقـود في النهايـة إلى انقلاب عسكري - شعبي في بغداد في الثامن من شباط عام 1963 وقد وضعهُ في اليوم التالي أمام محكمة صورية قضت بإعدامه، وإعدام رمـوز الشـيوعية في العـراق[2]. ويعلـن عبر الأثير أن عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية، وحزب البعـث هـو الـذي يقـود السلطة لأول مرة في تاريخه ... ولعل هنـاك العديـد ممـن تسـاءل ويتسـاءل عـن الحالـة الكردية، ولماذا هي انتعشت في العراق، وحصلت على مكاسـب كتبـت في دسـتور مؤقـت عام 1958م، وغابت تماماً في دولتي إيران وتركيا، لا بل هناك خط أحمر في أنقرة وطهـران بعدم الاعتراف بالحقوق الثقافية للكرد بما فيها اللغة التي يتكلمون بها.

وفي هذا يذكرنا الكاتب أدمون غريب بالقول أن العراق هو الدولة الوحيدة التـي تمتع فيها الكرد بحقوق سياسية، وهو الدول الوحيدة التي منحت الكرد مثل هذا الحق في المشاركة في الوطن والاعتراف بأن العراق يتكون من قوميتين عربية وكردية، وأن مثـل تلك العلاقة لم تتوفر للكرد في أي دولة تقع كردسـتان ضـمن أراضـيها[3]. وحقيقـة الأمـر الذي ينبغي أن لا يغيب عن البال، أن العراق هو الدولـة العربيـة التـي نظـر زعماءهـا العرب سواءً في العهـد الملـكي أو عبـد الكـريم قاسـم نظـره سـلمية مسـالمة إسـلامية في أبعادها تجاه الأكراد وهم يقرأون كتاب اللـه ويخشوّن يوماً عبوساً قمطريراً، كـما هـم يقرأون (وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (118) إِلاَّ مَـن رَّحِـمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِـينَ (119))[4] المسـلمون أمـة مـن دون النـاس كـما أراد لهـم خـالقهم ومخـرجهم إلى الوجـود وكـما

---

(1) كان الحزب الإسلامي - المعادي للشيوعية الملحدة - برئاسة نعمان عبد الرزاق، الذي تعاون مع السيد محسن الحكيم لتنظيم الحياة الحزبية الإسلامية. انظر: تشارلز تريب، المصدر السابق، ص221.

(2) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص 49 – 50.

(3) ادمون غريب، المصدر السابق، ص 39.

(4) سورة هود / الآيتان 117 – 118.

وصفهم رسوم اللـه محمد (ﷺ). وليس الأمر مجرد اختلاف للاختلاف، ولا هو كذلك اختلاف في الشكل أو في الوجهة مع كونه على المستوى ذاته مع الآخرين[1]. فالإسلام من حيث المستوى يقول فيه القرآن (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللـهِ) [2] ومن حيث الهدف (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) [3].

إن الرؤية الإسلامية لأموال العالم المعاصر ليست هوى خاصاً ولا مزاجاً شخصياً ولا تعصباً لأي معنى من المعاني "الأرضية" التي يتعصب لها الناس في الجاهلية، فهذا "أبو داود" يورّد لنا ما صدر عن رسول اللـه محمد (ﷺ) وهو النبي العربي صاحب الخلق العظيم "ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية"[4] إلا أن هناك من يظهر ليقول لنا، وأين الإسلام من تركيا وإيران وهما على عصبية واضحة من الأكراد المسلمون الذين يعيشون بين ظهرانيهم، فيحق للتركي والإيراني الحديث بلغته، ولا يحق للكردي. وفي هذا يبين لنا المصلح الإسلامي الفارسي "مهدي بازرجان" المولود عام 1908 والمتوفي عام 1995 في محاضرة لهُ عام 1947، أن الغلو والتطرف ظهر على يد مجموعات فارسية في أعقاب فتنة معركتي صفين والجمل خلال خلافة الأمام علي (رضي اللـه عنه) 656 - 661م[5].

---

(1) محمد قطب، رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر، الرياض، دار الوطن للنشر، 1991، ص 6.

(2) سورة آل عمران / الآية 110.

(3) سورة البقرة / الآية 143.

(4) مقتبسة من كتاب محمد قطب، المصدر السابق، ص 9.

(5) معركتي صفين والجمل: إن مقتل عثمان ومبايعة المسلمين للإمام علي (عليه السلام) جعل الأمور تتخذ مجرى آخر، حيث أن عدالة الإمام (عليه السلام) وتمسكه بالإسلام لا تروق لأولئك الذين اكتنزوا الكنوز وامتلكوا الضياع وبنوا القصور من أموال المسلمين. اتفق طلحة والزبير ومعهما عائشة زوجة النبي محمد (ص) على المطالبة بدم عثمان بن عفان (ر) وسميت المعركة بمعركة الجمل حيث كانت عائشة تركب جملاً في عام 36هـ أما في معركة صفين، التي بدأت عام 37هـ أي بعد معركة الجمل، فقد كانت في منطقة بين الشام والعراق، وكان جيش الإمام مكون من (135) ألف مقاتل من أهل الكوفة وجيش معاوية بن أبي سفيان بقوة (130) ألف مقاتل من الشاميين. ولما مالت الكفة إلى جيش الإمام علي (كرم اللـه وجهه)

ويدفع بازرجان في مقالته إلى أن الشيعة كالسنة كانوا يقرأون القرآن أيضاً إلا أنهُ يـرى أن هذه القراءة لم تكن للفهم والاستيعاب والاستفادة العملية[1] وبـات تركيـزه عـلى الشـيعة الفرس بالقول "ولأن الشيعة الإيرانيين لم يكونوا يعرفون العربية، وأنهم لم يكونوا يفهمون شيئاً من معاني الآيات، فأنهم تصوروا أعجاز القـرآن وتـأثيره والهـدف مـن نزولـه واكتفـوا وتعمقوا قدر المستطاع في الأعراب والتجويد وأداء الحروف من مخارجها والاهـتمام بالمـدّ في مثل "ولا الضـالين" وقـد تغلبـت السـطحية والقشريـة عـلى الحقيقـة والعمـل، ومـا لم يستوعب الشخص معاني الآيات القرآنية فأن المقصود الإلهي لا يتحقق[2]. وفي هذا الصدد لم تكن العصبية التركية بأقل من نظيرتهـا الفارسـية وهـم يقولـون أن "طـوران" مـوطنهم ولدوا وترعرعـوا فيـه. ويـرى المتطرفـون مـنهم أنهـم تـرك أولاً ومسـلمون ثانيـاً وينـادون بالشعور العرقي قبل الشعور الإسلامي. وشـعارهم عـدم التـدين، ومقـولتهم نحـن أتـراك وكعبتنا طوران، وسببت لهم على مدى فترة طويلة من زمن العـيش والتواصـل إلى صـدام بالقومية العربية والقومية الكردية[3]. هـذا فضـلاً عـن كـون الأتـراك يحتفظـون بأرشـيف ولاية الموصل الغنية بالنفط وقد أخذها البريطـانيون مـنهم غيلـةً خـلال الحـرب العالميـة الأولى.

ونحن في هذا لا نغفل وجود مادة النفط الحيوية في كردسـتان العـراق دون غيرهـا في تركيا وإيران، وهي نقطة جذب مركزية لأكراد العراق تقود إلى تسليح وتـدريب قـوات البيشمركة الكردية للتشبث بمواقع حيوية في أرض وعرة ملائمـة للقتـال، حتـى لـو اقـتضى الأمر مصافحة إيران أو تركيا للحصول على معاونة عسكرية وأمنية.

شاهد رفع القرآن على الرماح، أي إيقاف القتال والتحكيم وقد خدع الإمام علي في التحكيم لصالح معاوية بن أبي سفيان حيث كان عمرو بن العاص ممثل معاوية، وأبو موسى الأشعري ممثل الإمام علي (رضي الـلـه عنه). انظر: جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، مصر، دار الهلال، 1974م، ص63.

(1) راهنماي اموزش، قرآن، شركت شهامي انتشار، الجزآن الأول والثاني، ص(و).

(2) المصدر نفسهُ.

(3) أحمد نوري النعيمي، أثر الأقليـة واليهوديـة في سياسـة الدولة العثمانية، المصدر السابق، ص103 – 112 وكذلك، مجلة العربي الكويتية، عدد مايس 1982.

المبحث الثاني

نفوذ إيراني أمني واسع وسط صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني بين 1961-1962م

استقر الملا مصطفى البارزاني في منطقة بارزان في آذار 1961م على أثر توتر العلاقات بينه وبين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم. ويظهر أن هذا الوقت في تقدير طهران هو المناسب لدعم القيادة الكردية - ليس البارزاني بصفة شخصية - الغاضبة من حكومة بغداد الفتية قبل قيام موسكو بإصلاح مواضيع الخلاف بينهما. ويذكر رجل المخابرات الإيرانية (السافاك) عيسى سازمان هو المكلف بتقصي الحقائق عن أوضاع الكرد في العراق بالقول "لاحظت خلال وجودي في العراق أمراً في غاية الأهمية وقد أثار انتباهي، ألا وهو عمق العلاقة التي تربط حكومة قاسم بالكرد ولاسيما شخص البارزاني"[1] هذا هو ما كان ظاهراً للعيان، إلا أن حقيقة الأمر لم تكن كذلك، فالنوايا السيئة لحكومة بغداد كانت واضحة بخصوص المادة الثالثة من الدستور التي تنص على شراكة الكرد والعرب في الوطن والسلطة[2]. والواقع أن الكثير من العرب الذين ناقشوا رموزاً كردية متنفذة في كردستان، كانوا يسمعون كلمة الشراكة، حتى خيل لهم أن على رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم أن يخصص للبارزاني مكتب بجانب مكتبه لتمرير القرارات التي تخص دولة العراق.

(1) سعيد خديدة علو، المصدر السابق، ص228.
(2) درية عوني، المصدر السابق، ص81.

أ. إيران الشاه يريد عزل البارزاني عن قيادة الحزب عام 1961م

بعد أن أحدثت إيران شعبة خاصة بأكراد العراق في جهاز أمن الدولة الإيراني عام 1958م، أوكلت إلى سفارتها في بغداد مهمة تقصي الرموز الكردية والموظفين في دوائر الدولة، وخاصة الموجودين منهم في بغداد، وذلك في محاولة لتهريبهم عبر كردستان إلى طهران لتدريبهم قبل إعلان التمرد على حكومة قاسم عبر وسائل الكفاح المسلح[1]. وهو ما عمل عليه عيسى سازمان من خلال رئيس جهاز السافاك الإيراني "حسن باكروان" للتعرف على أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنهم "عبد الرحمن ذبيحي" (عضو اللجنة المركزية) من أبناء كردستان إيران، والآخر هو "يد الله فيلي" عضو لجنة محلية لمدينة بغداد[2]، ويظهر من اجتماع سازمان وباكروان بالشاه محمد رضا بهلوي، لمناقشة قضية أكراد العراق وخلافهم مع قاسم، أنه رفض التعاون مع الملا مصطفى البارزاني، مدعيا أن الملا محكوم عليه بالإعدام على أثر قيام جمهورية مهاباد الكردية عام 1946م، وما تلتها من معارك بين البارزانيين والقوات الإيرانية بعد سقوط الجمهورية الكردية. والأهم في نظر الشاه أن مصطفى البارزاني الذي أعطيت له رتبة جنرال ليس أكثر من شيوعي بعد أن قضى اثنا عشر عاما على الأرض السوفيتية[3].

ويظهر أن ما ذهب إليه الشاه محمد رضا بهلوي حول شخص البارزاني، انه كان يهدف إلى تحقيق هدفين الأول، استغلال التوتر الحاصل بين القبائل الكردية وعبد الكريم قاسم، وزرع الشقاق داخل عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني في محاولة

(1) سعيد خديدة علو، المصدر السابق، ص288.

(2) سامي شورش، تنوع الكرد في العراق، مدخل إلى السياسة، ط1، أربيل، 2000م، ص12.

(3) عبد الله أحمد رسول التشدري، المصدر السابق، ص110. وكذلك: سامي شورش، كردستان والأكراد، الحركة القومية والزعامة السياسية، إدريس البارزاني ... نموذجاً، ط1، أربيل، 2001م، ص86.

لعزله عن التأثير ثانيا[1]. وبالتالي الفوز في خلق فوضى في العراق، والفوز في كسب ولاء عناصر قيادية في الحزب دون مصطفى البارزاني الذي تطبّع عاداته وسلوكه انه زعيم قبلي يتصرف بقليل من السياسة وكثير من الديكتاتورية مع أتباعه[2]. وفي هذا يجد المقربين من الملا مصطفى البارزاني أن المعارك التي دارت بين قوات البيشمركة وقوات الجيش العراقي عام 1961 اتسعت لتشمل كل منطقة أرض كردستان العراق أي على طول الحدود البالغة (1094) كم، من مدينة خانقين على الحدود مع إيران وإلى مدينة زاخو على الحدود مع تركيا ... والبارزاني وإن كان يتصرف بشدة وعنف مع قادته في الميدان، إلا أنه لا يضطهدهم، وقد استمر على هذا الحال منذ عام 1943م[3]. وهو لا يصطدم مع توجهات إيران الشاه لإسقاط خصمه قاسم الذي تنصل من التزامات المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقا) دون استشارة لندن وواشنطن. ولعل ما كان في عقل الشاه أن يتم التخلص من البارزاني بطريقة يتهم فيها أتباعه وليس إيران، والأخيرة ترغب به كخيار أخير رغم ما يحمله من متاعب لها[4].

(1) سامي شورش، المصدر السابق، ص13.

(2) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص233-234.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص166.

(4) يقول احد أنصار الملا مصطفى البارزاني خلال المعارك التي جرت في أيلول 1961 مع وحدات الجيش العراقي، انه في النهار يدخل الأراضي الإيرانية ويعود ليلا إلى الأراضي العراقية بقصد الراحة وإعادة التنظيم. وفي أحد الأيام قام سرهنك المسؤول الإيراني في (مريوان) بإرسال رجل وقد أبلغهم بوجوب الابتعاد عن الحدود الإيرانية وإلا سيتم قصفهم بالطائرات وعندما تركت مجموعة البيشمركة الأراضي الإيرانية ودخلت الأراضي العراقية بدأت الطائرات العراقية تقصف تلك القرى.= =انظر: عبد الله أحمد رسول التشدري، اندلاع ثورة أيلول المجيدة، ج2، ترجمة محمد صالح عقراوي، مراجعة وتقديم جرجيس فتح الله، أربيل، 2001، ص82.

بل هي هيأت وحرضت عشائر عراقية كردية[1] من البرادوست أتباع (رشيد لولان) والهركية أتباع احمد خان[2]. غير أن البارزاني الذي شعر بهذا الغدر المبطن من قبل الشاه، قد وضع حدا لتحركات هذه العشائر، بعد أن تمكن من السيطرة على قعلة رايات في تموز 1962م، وأكد في حديث لا ينقصه الغمز أنه لن يتردد في عبور الحدود الإيرانية والتركية لمطاردة المغيرين والقضاء عليهم[3].

ب. الولايات المتحدة الأمريكية تحث شاه إيران على معاونة البارزاني ضد قاسم عام 1962م

لتبديد وهم القيادة الإيرانية حول قدرة الأكراد في العراق على إنجاز السيطرة على المواقع الحدودية المشتركة بين العراق وإيران، ظهر مسعود البارزاني[4] (ابن الملا

---

(1) عبد اللـه أحمد رسول التشدري، المصدر السابق، ص110.

(2) الهركية: واحدة من أشهر العشائر الكردية الرحالة وأكثرها انتشارا بعد عشيرة الجاف الكردية. كانت مضاربها تنتشر صيفا عبر منطقة شاسعة تمتد من أرضروم عبر منطقة وان وحتى منطقة حكاري. أما في فصل الشتاء فإنها ترابط في الأراضي المنخفضة الدافئة والممتدة إلى الشرق من الموصل. انظر: فؤاد حمه خورشيد، العشائر الكردية، ترجمه وعلق عليه فؤاد حمه خورشيد، بغداد، مطبعة الحوادث، 1979م، ص72.

(3) حرضت إيران عدداً من زعمائها أمثال رشيد لولان ومحمود خليفة وفتاح آغا الهيركي ضد قيادة البارزاني أثناء القتال ضد قاسم. انظر: مسعود البارزاني 1961-1975م، المصدر السابق، ص67.

(4) مسعود البارزاني: رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني 1979م. وعضو مجلس الحكم الانتقالي 2003-2004م. ولد في كردستان إيران في 16 آب 1946م. وفي عام 1963 أصبح أحد المقاتلين في صفوف البيشمركة. وفي عام 1966 تولى قيادة جهاز الاستخبارات الكردية الذي أطلق عليه بارستن بعد أن خضع لدورات في كردستان وإسرائيل. وفي عام 1970 أصبح أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب، وانتخب بعد وفاة والده رئيساً للحزب عام 1979م وذلك في المؤتمر التاسع للحزب. وفي عام 2005 انتخب رئيساً لإقليم كردستان. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص232.

مصطفى البارزاني) ليقول للصحافة، أن كوادر (البارتي) وخلاياه التنظيمية تمكنوا مـن نشر أهداف ومفاهيم الحركة الكردية المتمثلة في إقامة جمهورية ديمقراطية شعبية، والتمتـع بالحكم الذاتي ضمن العراق، ولكنه تخلى عـن الفلسـفة الماركسـية التـي أثـرت عـلى لغـة والده عندما تخلى عن ذكر الوقوف بجانـب المعسـكر الشرقـي ضـد المعسـكر الغـربي، أو إلغاء المعاهدات مع بريطانيا[1]. وهذا هو حال السياسة التي لم يتقنها والده وقد تأثر لـيس بضيافة السوفييت له، وإنما بكثير من المفردات والأفكار التي تشير إلى كونها ماركسية، ذلـك عندما التقى البارزاني وجلال الطالباني[2] في موسكو أواخر عام 1957 لحضور مؤتمر الشـبيبة العالمي[3]. ولكن بعد مرور خمس سنوات على اللقاء كان ما يهم البـارزاني أن يلفـت انتبـاه جميع الكرد إليه، وخاصة ما يحصل في الميدان وقد أشار إليها مسـعود البـارزاني بـالقول إلى أن عام 1962م هو عام الانتصارات الهامة حيث أشـار إلى أن جميـع الأهـداف الإسـتراتيجية في كردستان العراق وضمن نقاط الحدود العراقية - الإيرانية بدءاً مـن خـانقين حتـى حـاج عمـران، وكـذلك الحـدود التركيـة بـدءاً مـن (دلانـثر) حتـى زاخـو تحـت سـيطرة قـوات البيشمركة[4]. وقد جرب الإيرانيون ما كانوا يراهنون عليه، وحان وقت تقديم المساعدات، ليصل الخبر إلى واشنطن التي حثت الشاه محمد رضا إلى إبداء قدر من المرونة مع قيـادة حـزب (البـارتي) لتزويـدهم بالأسـلحة والأعتـدة ومعالجـة الجرحـى في المستشـفيات الإيرانية[5]. فاتفقت الرغبة بين طهران وواشنطن أن يكون صـمام الأمـان (حلقـة الوصـل) بين الطرفين هو إبراهيم احمد الذي أحاط المكتـب السـياسي للحـزب الكردسـتاني، حيـنما

(1) وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني، طريق الحركة التحررية الكردية، ص32.

(2) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص448- 449.

(3) شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر، 1977م، ص86.

(4) مسعود البارزاني 1961 – 1975م، المصدر السابق، ص73.

(5) علي سنجاري، المصدر السابق، ص71.

ذهب كل من عمر دبابه وعلي العسكري - (عضوي المكتب السياسي) - إلى الملا مصطفى البارزاني في قرية أرموشه (على الحدود التركية)[1]. ليعطي الموافقة على إرسال وفد إلى طهران لتنسيق أمر المساعدات الإيرانية، وقد حبذت الأخيرة "بقاء شمس الدين[2] المفتي" في طهران وقد التقى مراراً بممثل الموساد ورئيس جهاز السافاك الذي أكد لهُ على تقديم المعونة العسكرية إلى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بصورة سرية[3]. بضمنها إرسال "ايرج منصوري" احد ضباط السافاك مع جهاز إرسال واستقبال لاسلكي في قرية "ماوت" على الحدود مع إيران بصفة الممثل الرسمي للحكومة الإيرانية[4]. ذلك من أجل أن يوافي حكومة طهران بالمعلومات اللازمة على مدار الساعة. ولكن مثل هذه الاتصالات بين دولة عدوه تناصب قاسم العداء، وبين حزب كردي عراقي هو يقول أن العراق هو الدولة الوحيدة بين دول المنطقة الذي أعطانا الحقوق القومية والثقافية، وحتى أحيانا المشاركة في القرار السياسي، فيما إيران لا تعترف بالشعب الكردي وتشعر بالغيظة والغثيان لما كتب في الدستور المؤقت عن مشاركة الكرد والعرب في الوطن الواحد، وخشيتها أن ينعكس ذلك على إيران في يوم ما.

وفي مثل هذه النقطة الحساسة، يعتقد أن مسعود البارزاني أنها المصلحة التي تجعل حزبه في موقع المؤثر إقليميا وقوات البيشمركة مكتفية ذاتياً من حيث الذخيرة والسلاح، ليقول "أننا كشعب ذي هوية قومية متميزة نناضل في سبيل تحرره، وليس هناك أي رادع قانوني أو أخلاقي يمنعنا من إقامة صلة مع أي دولة أو شعب آخر فيها

(1) عبد الله احمد رسول التشدري، المصدر السابق، ص108.

(2) يؤكد جميع معارفه ... أنه كان أحد أفضل أصدقاء إسرائيل وأكثرهم حماساً لها، وكانت الموساد ترتاح وتطمئن له عند مرافقته (كمحي) لكردستان العراق عن طريق منفذ حاج عمران الحدودي عام 1964م. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص126.

(3) المصدر نفسهُ، ص110.

(4) سامي شورش، تنوع الكرد، المصدر السابق، ص15.

مصلحة لنا"[1] وهي إشارة لمد اليد ومصافحة ليس فقط السافاك وإنما رجال الموساد (جهاز أمن الدولة الإسرائيلي) إذا ما وقفوا مع حزب البارتي ودربوا البيشمركة في إسرائيل[2] لمواجهة وحدات الجيش العراقي في حوض راوندوز لاحقا[3]. لتبدو للبارزاني وكأنها لعبة مزدوجة، عندما عبّر عن اتصال رجاله بإيران بأنه نصر كبير للحركة الكردية بسبب افتقار الثورة إلى المال والأسلحة والأعتدة والمعدات الطبية[4]، والبديل في أن تكون إسرائيل هي المفتاح إذا ما تكدرت العلاقة مع شاه إيران - وهو الذي يخشى من انقلاب أكراد إيران عليه - وقيامه بانقلاب ضد رموز الحركة البارزانية، ليتجدد الحديث عن صداقة جديدة مع إسرائيل وأن إسرائيل شديدة التعاطف مع القضية الكردية، ولكنها تدرك أن النضال سيكون طويلا باعتبار أن الشعبيّن الإسرائيلي والكردي يواجهان عدواً مشتركاً هم العرب[5].

أما بخصوص الموقف الرسمي لحكومة بغداد حول اتصالات بين الحكومة الإيرانية والحزب البارتي في العراق، فقد أشارت التقارير الرسمية إلى إرسال وفد

(1) انقسم أعضاء المكتب السياسي حول التعاون مع إيران - الذي يحكمه الشاه - وقد وصف أثناء الاجتماع بأنه من أكثر الأنظمة بطشاً بالكرد. كان الملا مصطفى مع رأي الأغلبية في المكتب السياسي لإقامة الصلات مع طهران على الرغم من عدم ثقته بالنظام الإيراني ويقول عن شاه إيران انه عدو أصيل لأماني الشعب الكردي أو (الحية الرقطاء) ذات السم القاتل التي تنتهز فرصتها لتلدغ. انظر: مسعود البارزاني، 1961-1975، ص 363.

(2) بلغ عدد أفراد البيشمركة الذين أكملوا تدريبهم على يد الإسرائيليين عام 1966 حوالي 14000 مقاتل. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص145.

(3) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص126-127.

(4) كمال مجيد، النفط والأكراد، دراسة العلاقات العراقية - الإيرانية - الكويتية، ط1، لندن، دار الحكمة، 1997م، ص45.

(5) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص127.

كردي إلى طهران مؤلف من جلال الطالباني وعمر مصطفى لتنسيق المواقف[1] ولا يزال وهو رئيس الجمهورية ينسق المواقف مع إيران التي تقصف قرى حاج عمران وجومان وتقتل الأطفال وتهجر العوائل[2]. وقد تمكنت السلطات العراقية من التأكد بتوزيع أسلحة إيرانية على قوات البيشمركة جلبت مؤخراً من قلعة مريوان الإيرانية المقابلة لقضائي بنجوين وحلبجة في محافظة السليمانية العراقية[3].

اجتمع مدير عام الدائرة السياسية في وزارة الخارجية العراقية مع القائم بالأعمال الإيراني في بغداد في أيار 1962 وسلمه مذكرة جاء فيها "تأكيد الحكومة العراقية على وجود عدد من المتمردين الهاربين في الأراضي الإيرانية، وان السلطات الإيرانية تأويهم وتقدم لهم المساعدة وتغاضت عن أعمالهم ونشاطاتهم في التحريض على الحكومة العراقية وسلمتهم السلاح والذخيرة والوقود[4]. وعلى عادة الخارجية الإيرانية، وصلف موظفيها للرد على أي موضوع يتعلق بالعراق - طالما هو ضعيف - أنها نفت اتهامات الحكومة العراقية[5]. لا بل واحتجت على قصف القوات العراقية لبعض قراها الحدودية[6]. ويذكر الكاتب (اوغارا اوبلانس) بالقول: خلال تلك الفترة كانت العلاقات بين العراق وإيران متوترة. وبهذا فإن الحكومة الإيرانية كانت تدعم حركة الملا مصطفى من وراء الستار للإيقاع بالحكومة العراقية[7]. وأشارت نشرة (التقرير الأجنبي) Foreign Report البريطانية في تشرين الثاني 1962 إلى أن إيران دعمت الثورة بالأسلحة والمؤن، كما أنها لم تمنع الكرد في كردستان إيران

(1) كتاب مديرية الأمن العامة 12825 في 1961/12/10.
(2) صحيفة الغد الأردنية الصادرة في يوم 8 آب 2011.
(3) كتاب متصرفية لواء السليمانية إلى وزارة الداخلية العدد ق.س/3 في 1963/5/8
(4) كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى مجلس الوزراء 4/530/530 في 1962/5/27.
(5) خليل إبراهيم حسين موسوعة 14 تموز، ج5، المصدر السابق، ص191.
(6) إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص401.
(7) اوغارا اوبلانس، المصدر السابق، ص81.

مـن تقـديم العـون والمسـاعدة لأبنـاء جلـدتهم في العـراق، وهـي تعلـق آمـالاً للإطاحـة بقاسم[1].

ج. إيران الشاه يخشى من انتقال عدوى الحركة الكردية العراقية إلى بلده

ما من شك أن الشاه محمـد رضـا بهلـوي يكـره العـرب، ويكـره زعماءهـم، ومـنهم جمال عبد الناصر الذي أسس شراكة وتعاون مع السوفييت منذ قيام الثورة المصريـة عـام 1952م. كما أن الشاه يكره عبد الكريم قاسم ويتطير منه، وقـد انعكـس ذلـك عـلى حـل المشكلات القائمة بين البلدين وتكبره وتجبره في الاجـتماع لـيس مـع قاسـم وإنمـا مـع كـل رؤساء العراق منذ تأسيس الدولة عام 1921م.

أما تبرير الشاه لدعم الحركة الكردية ضد حكومة بغـداد، فـإن ذلـك يعـود إلى الأفعال السلبية التي كانت تقوم بها الحكومات العراقية السابقة ضد جارتها إيران[2]. هذا ما جاء على سؤال للصحفي المصري المعـروف محمـد حسـنين هيكـل عـن حالـة العداء المستمرة مع العراق، وقد أضاف الشاه، أنها الفرصة، وقـد وجـدت في الحركـة الكردية التـي يقودهـا البـارزاني الفرصـة لأن لا أهـدرها، ولمـاذا لا؟ نعـم ... سـاعدت الثورة الكردية ضد حكومة بغداد، وكان ذلك ردا على ما قاموا به ضد إيـران[3]. إلا أن الواقع لم يكن ليشير إلى تدخل عبد الكريم قاسم بالشأن الإيراني مطلقـا، ولا حتـى في مصافحة حركة تحريـر عربسـتان - المنظمـة والمجهـزة مـن العـراق والضـعيفة الأداء في ذلك الوقت - وهو ما أكده الكاتب الإنكليزي هارفي موريس وجون بلوج، بكتابـه لا أصدقاء سوى الجبال وهو يرد عـلى مـزاعم شـاه إيـران، بـالقول لـيس صـحيحا ولا

(1) محمود الدرة، القضية الكردية، المصدر السابق، ص405-406.

(2) المصدر نفسه، ص406.

(3) محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ، ط2، بيروت، 1985م، ص348.

منطقيا أن الحكومة الإيرانية ترحب بثورة كردية في العراق من دون قيد أو شرط[1]. فالشاه مثل أتاتورك (تركيا) يخشى أن تتأثر بها على المدى الطويل في حال نجاحها، لكنها على أقل تقدير ستبعد عنها أي خطر محتمل كخطر نجاح فوج مشاة يقوده العقيد الركن عبد السلام محمد عارف داخل بغداد العاصمة في لحظة غير مراقبة ويقتل الأسرة الملكية[2].

ولعل شاه إيران، الذي استيقظ ذات مرة من نومه وهو يدرك حجم الخطورة التي تنجم من تسرب (هذه الثورة) إلى أقاليمه الكردية وانتشارها لتصبح دون قدرة وسيطرة جهاز السافاك، وإحجام الولايات المتحدة الأمريكية يوماً عن استخدام أي قوة عسكرية لتثبيت حكمه رغم ما أبدته واشنطن ولندن من تدبير للإطاحة بحكومة محمد مصدق عام 1953م، كانت في عقله وكان يعتقد أن المصالح النفطية هي التي جعلت لندن تتحرك بنشاط وهمة عالية لكسب الرهان مع مصدق. وهو ما ذهب إليه الكاتب الآخر "دانا آدمز شمدت" ونقلهُ الزعيم الإيراني الثوري عبد الرحمن قاسملو ليظهر للملأ، أن تركيا وإيران اللتان قاتلتا الكرد أجيالا، تخشيان مياه الثورة الكردية العراقية لئلا تسري وتتسرب وتجدها فجأةً متجمعة لتشرب منها المجتمعات الكردية الإيرانية والتركية وهي عطشى[3].

وفات على الشاه، أن الأفكار القومية التي يتغنى بها امام العرب، هي نفسها الموجودة لدى الأكراد، وقد دفعت أكراد إيران سرقة تجهيزات عسكرية إيرانية من مخازن الجيش الإيراني لدعم إخوانهم في العراق[4]. وشراءها إذا تعذر الحصول عليها، وكأنهم هم من يقاتلون لنيل الحرية أو الحكم الذاتي، وهي بالتأكيد نيابة عن كل الشعب الكردي في كردستان الكبرى، وإن وضعت في حساب إنجازات البارزانيين

(1) انظر: هارفي موريس وجون بلوج، لا أصدقاء سوى الجبال، ترجمة راج آل محمد، دمشق، 1996م، ص158-159.
(2) المصدر نفسه، ص159.
(3) عبد الرحمن قاسملو، كردستان إيران، ترجمة غزال يشيل اوغلوا، ط1، دمشق، 1999م، ص66.
(4) سعيد خديدة علو، المصدر السابق، ص250.

وقائدهم الملا مصطفى البارزاني[1]. وإزاء ما يحصل من تطورات عنيفة على حدود البلدين، أراد الشاه أن يطمأن من تعاون البارزاني معه، ذلك أنه طلب تسليم بعض كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، ليأتيه الرد بعدم وجودهم في كردستان العراق[2]. فزادت وساوسه وشكوكه بالبارزاني، حتى خيل له أن ابنه مسعود البارزاني يلعب دور الوسيط المتمم مع واشنطن دون علم طهران. وقادت مثل هذه الشكوك شاه إيران في 6 آذار عام 1975 ليوقع اتفاقية الجزائر مع النائب صدام حسين – نائب الرئيس العراقي أحمد حسن البكر - بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين فانهارت الحركة البارزانية، ويومها كان العراق قوي بقيادته وجيشه وليس كما كان في العهد الملكي أو حكم عبد الكريم قاسم.

ويظهر أن وساوس الشاه قد انعكست على أداء حكومة طهران الملتزمة بمواثيق مع واشنطن ولندن، حيث كانت تجد في وجود قوات البيشمركة داخل حدودها غلظة وغلّبة على رجال أمنها، وقد حاولت مراقبة التطورات الداخلية في كردستان العراق عن كثب خوفا من انتشار الثورة الكردية في كردستان[3]. ويقول في هذا الصدد الجنرال "فردوست" رئيس جهاز أمن البلاط الشاهنشاهي، كانت الثورة الكردية بقيادة البارزاني ضد حكومة بغداد، من أكثر المسائل التي ارتبطت مباشرة بالأمن القومي للبلاد وكانت موضع اهتمام بالغ لجهاز أمن الدولة خلال سنوات 1961-1974م، وهو ما يعني أن على إيران أن تجد عناصر كردية أخرى تتعامل معها لعزل البارزاني عن ديكتاتورية القرار العشائري الذي قد يضر بأمن إيران في يوم ما[4].

(1) صلاح إبراهيم عبد القادر النقشبندي، المجتمع الكردي في كردستان إيران، دراسة اجتماعية سياسية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية (سابقا)، الجامعة المستنصرية، 1988م، ص135.

(2) مسعود البارزاني، 14 تموز 1958- 1 أيلول 1961، المصدر السابق، ص278-282.

(3) تامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي للعراق وإستراتيجية تحقيقه، بغداد، 1985م، ص158.

(4) حسين فرودست، مذكرات ضابط سابق (ظهور وسقوط سلطة بهلوي)، تهران 1369 (ش) المجلد الأول، ص5.

المبحث الثالث

البارزاني وحكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف

1963-1968م

إن نجاح عبد السلام عارف لتسلم دفة مسؤولية العراق إثر انقلاب الثامن من شباط 1963، قد أدخل الحركة الكردية في طور جديد أساسه أن الرئيس الجديد قومي عربي تواق للوحدة مع الرئيس جمال عبد الناصر[1]. وهو أي عبد السلام عارف ورغم أن القرار السياسي ليس بيده وحده وإنما بيد قادة البعث علي صالح السعدي وصالح مهدي عماش ومنذر توفيق الونداوي، إلا أن الأكراد الذين توجسوا من سماع الاشتراكية على الطريقة المصرية سرعان ما أصبح مقلقاً للعرب (السنة والشيعة) كما هو للتركمان والأكراد[2]. وقد جرى تأميم كل المصارف واثنان وثلاثين مؤسسة صناعية وتجارية بعد مرور سنة على الانقلاب[3]. وقد عبروا في كلمات لا تنقصها الصراحة من أنهم مقبلين على دمج القومية الكردية بالقومية العربية. وهو ما لم يكن يرغبوه إطلاقاً[4]. ولعل ما زاد قلق الأكراد على مستقبل وحدتهم، أن عبد السلام عارف نفذ انقلاباً عسكرياً في الثامن عشر من تشرين الثاني 1963 ضد رموز

---

(1) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 15 تموز 1963.

(2) شكري صالح زكي، تقرير حول السياسة الاقتصادية في العراق، كانون الأول، 1965م، ص12.

(3) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص345.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص242.

البعث الذين تقاذفتهم المصالح الشخصية للجلوس على كراسي الحكم ليس إلا. وبات الحديث عن مواجهته عسكرياً فيه من الإحراج طالما كان جمال عبد الناصر - صديقه - مخلصاً للقضية الكردية، كما سمعها الناس عبر إذاعة صوت العرب وكلمات المعلق أحمد سعيد عن قدرة الحركة الكردية لتقرير مصيرها عبر السياسة والدبلوماسية وليس القتال فقط.

نصح الرئيس المصري جمال عبد الناصر نظيرهُ عبد السلام عارف لإعطاء أولية للقضية الكردية، عن طريق المفاوضات. وهو لذلك سارع بعد إزاحة البعث عن السلطة إلى طلب سحب القوات السورية من شمال العراق، وأعاد فتح قنوات الاتصال مع القيادة الكردية منذ كانون الأول 1963م، وقد انتهت المفاوضات بعد التوصل إلى ما عرف باتفاق العاشر من شباط 1964[1]، بين الحكومة وجماعة البارزاني، وهو ما اعترض عليه إبراهيم أحمد وجلال الطالباني بادعاء أنه حصل دون معرفة المكتب السياسي للحزب[2].

أ. المحامي - وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني - جلال الطالباني وإبراهيم أحمد في مناورة سياسية.

لم يكن المحامي جلال الطالباني - الذي تخرج من كلية الحقوق في بغداد عام 1959 - ذات نفوذ عشائري كما هو حال مصطفى البارزاني، فهو أصلاً من أسرة دينية. ويذكر الكاتب العراقي لطيف الزبيدي، أن الزعيمين الكرديان تقابلا لأول مرة

---

(1) لم يشر اتفاق العاشر من شباط 1964م إلى الحكم الذاتي مقابل الاعتراف بالحقوق القومية للكرد وحل قوات البيشمركة الكردية، وهو ما رفضهُ البارزاني، وصار الحديث عن جولة قتال قادمة حقيقة. يذكر أن المكتب العسكري للحزب يترأسهُ البارزاني، فيما يترأس إبراهيم أحمد ومعهُ جلال الطالباني، وعمر مصطفى، حلمي علي شريف، كمال محي الدين، علي العسكري، وعبد الرحمن ذبيحي المكتب السياسي. انظر: صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، المصدر السابق، ص123-124.

(2) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص119.

في موسكو أواخر عام 1957 خلال انعقاد مؤتمر الشبيبة العمالي[1]. وبفضل المهارة السياسية التي أظهرها الطالباني انتخب عضواً في المكتب السياسي للقيادة الكردية، وكانت أول مشاركة قتالية له ضد القوات العراقية في عام 1962. وفي زمن تولي حزب البعث للسلطة في شباط 1963 ذهب الطالباني إلى القاهرة لتهنئة الرئيس جمال عبد الناصر بعيد الوحدة العربية مع سورية[2]. وفي هذا الصدد قد لا يجد القارئ سياسياً كردياً مثل الطالباني، الذي تعلم الدين في صباه وتأثر بالماركسية في شبابه، وقاتل جيش العراق على أرض كردستان وهو كردي متعصب لقوميته، ليذهب بعدها إلى قائد العرب القومي عبد الناصر لتهنئته بعيد الوحدة. ولكنها هي الفرصة التاريخية المناسبة ليُعترف به زعيماً كردياً متميزاً بين أقرانه في كردستان العراق. وفي عقله تهيئة القاعدة الشعبية له على الأقل من قبل المتعلمين الأكراد لفرض واقع جديد اسمه حقوق الأكراد المغيبين عن الحكم منذ قيام الدولة العراقية عام 1921. كما هو معني أن الانقلابات العسكرية الأربعة التي حدثت في العراق بين (1936 – 1963)[3] أساسها الطموحات الشخصية للجلوس على كراسي الحكم وليس بالضرورة خدمة شعب العراق. الأمر الذي دفعه إلى طرح مطالب الأكراد على حكومة بغداد المضطربة عام 1963 - لأول مرة - لإتباع الحكم الفيدرالي[4] في العراق، وهو الذي

(1) المصدر نفسه، ص 448 - 449

(2) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 86.

(3) صارت الانقلابات العسكرية سمّة مميزة في تاريخ العراق، وكان أولها انقلاب الضابط بكر صدقي ضد حكومة ياسين الهاشمي عام 1936، وانقلاب (8) شباط 1963 ضد قاسم وقد أوصل حزب البعث للسلطة لأول مرة. وانقلاب (18) تشرين الثاني 1963 الذي قاده عبد اللام عارف ضد حكم البعث.

(4) الحكم الفيدرالي: يقابل صورة الدولة الموحدة (المركزية) صورة الدولة المركبة الاتحادية (Federal State) حيث تتعدد فيها مراكز السلطة السياسية. وتعرف الدولة الفيدرالية بأنها "الدولة التي توجد فيها حكومة مركزية ومجموعة حكومات إقليمية حيث كل من هذين

أفزع ليس رئيس الدولة عبد السلام عارف، وإنما باقي مكونات الشعب العراقي (السنة والشيعة) حيث وجدوا فيه نزعة قومية للانفصال دون معرفة خصائصه، وهم بالأساس لا يفقهون مضامينه. ولعل ما زاد من نفور وقلق القوميين العرب من توجهات قومية كردية عنصرية، أن جلال الطالباني الذي طرح بعض خصائص الحكم الفيدرالي بصورة غير مباشرة هو ما يعني الاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد ضمن حدود كردستان العراق الذي تحدهُ تركيا شمالاً وإيران شرقاً وسورية غرباً وجبال حمرين (شمال مدينة تكريت) جنوباً[1]. وإسناد الحكم الذاتي إلى حكومة كردية ديمقراطية برلمانية يرأسها نائب رئيس وحكومة ومجلس وطني كردي على أن تبقى وزارات الخارجية والدفاع والمالية تحت سيطرة حكومة بغداد. وتمثيل الكرد في الحكومة الوطنية تبعاً لنسبتهم إلى مجموع سكان العراق، وتشكيل قوات مسلحة خاصة بالمنطقة الكردية، وأن 3/2 النفط المستخرج من أرض كردستان هو للأكراد[2].

المستويين من الحكم مستقل في مجاله، وهو عادة وفق دستور مكتوب لتخصيص الصلاحيات وتنسيق تداخل الاختصاصات فضلاً عن منح المسؤولية القضائية إلى محكمة دستورية لاتخاذ قرارات ملزمة حيث تنشأ الصراعات المتعلقة بتفسير التحديد الدستوري للصلاحيات. والفيدرالية التي يتشبث بها سياسيو أكراد العراق، إنها أقاليم تتمتع بقسط من (الذاتية) أو (الاستقلالية) في (وقت لاحق)، بحيث لا تخضع لرقابة الدولة الفيدرالية، ومراكز اتخاذ القرار السياسي تتحدد لا فقط رأسياً بل أفقياً ولو على مستوى معين من مستويات الترتيب= =التصاعدي. وأن تكون منطقة كركوك الغنية بالنفط ضمن إقليم كردستان لضمان معيشة شعب كردستان، وما يأتيهم من دول الجوار (من الأكراد) بعيداً عن هيمنة وانقلابات العرب في العراق.

(1) غانم حمد صالح، مفاهيم ومصطلحات، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2008م، ص62.

(2) حسن الجلبي، العراق والفيدرالية في تنازل الدول عن شخصيتها الدولية كأحد الاحتمالات للحزب الوطني الكردستاني، أربيل، مطبعة براية تي، 1996م، ص 50.

كان مصطفى البارزاني سعيداً بما طرحه أحد أعضاء المكتب السياسي على حكومة بغداد، غير أن عدم ارتياحه كما فسره هو، يرجع إلى قلة ظهوره ولقائه مع قادة الدول لشرح مضمون المطالب الكردية، أو حتى في السفر إلى بغداد لدواعي الأمن، وهو ما أعطى جلال الطالباني دوراً قوياً، وقد يكون محورياً في قادم الأيام. وقادت إلى خلاف جدي بين الاثنين في تموز 1964 حول جدّية وقف إطلاق الناس مع حكومة عارف، ليلجأ جلال الطالباني وإبراهيم أحمد وأتباعهما ألـ (400) مسلح إلى إيران لتعود فيما بعد إلى اعتقال الطالباني بعد عودته إلى كردستان في نيسان 1965م[1]. ولكن دون انقطاع المراسلات بين البارزاني ورئيس وزراء بريطانيا الملحق رقم (2). إن عنوان المصلحة بين السياسيين الأكراد هو بمقدار خضوعهم لتوجيهات الملا مصطفى البارزاني ومقاتلة جيش حكومة بغداد المركزية، كما هي المصالحة بين السياسيين الشيعة واجبة عند الاشتراك بمراسم عزاء الإمام الحسين (ع) في عاشوراء، والاستماع إلى فتوى المرجعية الدينية في النجف. وكانت عند العرب السنة وإلى حد كبير بمقدار القرابة العشائرية والولاء للحاكم، والمكاسب الشخصية التي يجنيها من أصحاب القرار السياسي والعسكري. ويبدو الأمر عند الملا مصطفى، أن لا مصالحة مع قوات حكومة بغداد التي تمكنت من إزاحة بعض مواقع البارزاني الجبلية[2]. وهو عند هذا الحد أراد استئناف القتال ليس استجابة لرغبة جلال الطالباني وإبراهيم أحمد وهما في المنفى الإجباري في إيران، ولكنه أراد أن يسدد ضربة لخصومه الكرد

---

(1) لقد تطورت الخلافات بين الطالباني والبارزاني إلى حد القطيعة العلنية ووضع الحدود بين الشمال والجنوب وفقاً لذلك وبدا الطرفان يشنان حملة عنيفة ضد بعضهما البعض متهماً إياه بالخيانة.وسرعان ما اندلعت بينهما حرباً دموية وصلت ذورتها في تموز 1964 انتصر البارزاني فيها، ولجوء الطالباني وإبراهيم أحمد إلى إيران. وطلب البارزاني من إيران تسليمهم، إلا أن إيران سبقته بمنحه حق اللجوء السياسي. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 111. وكذلك: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 448 – 449.

(2) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص124.

والابتعاد عن نفوذ شاه إيران، عندما أعلن في تشرين الأول عـام 1964م عـن تأسـيس أول برلمان ومجلس وزراء كردي مكوّن من أحد عشر وزيراً[1]، جاء إعلان البارزاني هذا في إطار سعيه لفرض الأمر الواقع أمام حكومة بغداد، وبعيداً عن طهـران التـي وجـد فيهـا جـلال الطالباني ملجأً وضيافة إيرانية تنم عن قربـه ولـيس البـارزاني. لكـن الـرئيس عبـد السـلام عارف وقادة الجيش أبقوا أمرهم بينهم، وقـد أطلقـوا العنـان للجـيش لمعـاودة القتـال في نيسان 1965م، قبل أن يتوقف في نهاية العام، وهي ما عرفت بـ حملة الربيع[2]. وفي خلد الكثير من المتابعين للقضية الكردية أنها أشبه ما تكـون جمهوريـة كرديـة مؤقتـة، وهـذه المرّة على أرض العراق وليس في شمال إيران.

إن متابعة تطورات الديكتاتورية العسكرية في العـراق التـي تـرفض الجلـوس لمناقشة الفيدرالية، كما وصفها جلال الطالباني، قد وضعته في فرح عارم وهو يشـهد تأسيس قيادة سياسية موحدة بين مصر (جمال عبد الناصر) والعـراق (عبـد السـلام محمد عارف) في كانون الأول 1964 لدفع مشروع الوحدة خطوة إلى الإمام[3]. وهي ما أعطت الطالباني قـوة المنـاورة في منفـاه لإقنـاع شـاه إيـران، وحليفتهـا بريطانيـا لإجهاض المشروع في مهده قبل أن تتمكن الدولتان من تصليب عود العروبة ودمـج الأكراد بالهوية العربية[4]. الأمر الذي جعل المفاوضات مع لندن تتأرجح كثيراً، نظـراً لعـدم ثقـة ساسـة بريطانيـا (بـالعرب الأكـراد)، كـما هـي تأرجحـت كثـيراً بـين مصر والعراق على خلفية الاضطرابات في شمال وجنوب العراق، وتآمر رموز الحكـم في العراق على بعضهم البعض وتردد عبد النـاصر في ربـط مصـير مصر ومصـداقيته

(1) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص120.

(2) موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق، من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافية السياسية، بيروت، درا المصطفى للطباعة والنشر، 2001م، ص50-51.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 245.

(4) المصدر نفسهُ، ص 345.

الشخصية بسياسة عراقية غير مستقرة، وانعكس ذلك على الرئيس عارف الذي وجد في موضوع الوحدة ورقة يمكن أن تقوّض سلطته وتعطي الحزب الناصري في العراق هيمنة هو في غنى عنها[1].

فسرت بريطانيا شدة القتال بين الميليشيات الكردية والجيش العراقي في نيسان 1965، على أنه شأن داخلي[2]. إلا أنها قالت أنها لا ترتاح إلى تقارب عبد السلام عارف مع عبد الناصر. وخلال لقاء جمع رجل الخارجية البريطانية (روجر ألن مع جلال الطالباني) في الثامن عشر من مايو / أيار عام 1965 خارج مبنى وزارة الخارجية، ليقول له الأول: إن من الممكن للأكراد أن يتعاونوا مع العناصر العربية المعتدلة في بغداد، وجاء الرد الطالباني وأن من الضروري إيقاف شحنات الأسلحة البريطانية للجيش العراقي، وأن الأكراد يثقون بوعود حليفهم البريطاني في إجبار بغداد على تبني مطالب الأكراد العادلة. وهي ما أثارت السفير العراقي في لندن عبد الرحمن البزاز[3] وقد أطلع على فحوى لقاءات الطالباني في لندن من خلال صحيفة

(1) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 346.

(2) رسالة وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في بغداد المرقمة 65/83/10114 في 8 مايو / أيار 1965.

(3) عبد الرحمن البزاز: سياسي ووزير ورئيس وزراء سابق، من مواليد الكرخ في بغداد عام 1913. تتميز عائلته بالتدين. تخرج من كلية الحقوق في بغداد عام 1934، ثم قضى السنوات الأربع التالية في بريطانيا حيث درس الحقوق في كلية "كينكز كوليج" بجامعة لندن. اعتقل عام 1941 عقب حركة رشيد عالي الكيلاني، وبعد الحرب العالمية الثانية عمل في وزارة العدل ثم أصبح عميداً لكلية الحقوق. نشط ككاتب وحاول تفسير القومية على أسس إسلامية. فصل من منصبه عام 1957، وعاد إلى ممارسة مهنة المحاماة. بعد انقلاب تموز 1958 أعيد إلى منصبه عميداً لكلية الحقوق، ثم نقل إلى وزارة العدل قاضياً في محكمة التمييز. لكنه اعتقل عقب أحداث تمرد الموصل في آذار 1959 وأمضى ستة أشهر في سجن أبو غريب.سافر بعدها إلى لبنان ولجأ إلى مصر، ليعمل خلالها مدير معهد الدراسات العربية الذي ترعاه جامعة الدول العربية. بعد الإطاحة بقاسم في شباط 1963 عين سفيراً للعراق لدى الجمهورية العربية

الأوبزرفر البريطانية، الصادرة في بداية شهر أيار / مايو 1965م وظهوره على شاشة تلفاز (B.B.C) المعروف باسم (برنامج الليلة) في مايو / أيار 1965 وقد دعا فيه الطالباني العراقيين للاتحاد من أجل إسقاط الدكتاتورية العسكرية في العراق. وقد سجلتها الحكومة العراقية في رسائل احتجاجية على ما قامت به الحكومة البريطانية باعتبارها من قبيل الأعمال غير الودية بين دولتين صديقتين[1] بينهما تبادل دبلوماسي على مستوى السفير، ولكن من الجائز أن يكون في ذهن (روجر ألن) أن العراق ليس دولة مستقلة وأنه لا زال تحت هيمنة ونفوذ بريطانيا رغم اغتصاب عبد الكريم قاسم السلطة في حركته العسكرية المفاجئة عام 1958 ضد العائلة الملكية. وهي سياسة صارت تتبناها واشنطن ولندن بعد الحرب العالمية الثانية، ومفادها أن الدولتين هما من يصنّفا الخصوم لمحاربتهم وتقويضهم. وقادت شكوى السفير العراقي في لندن (البزاز) ليقول في وزارة الخارجية البريطانية في آب 1965م أن الحكومة العراقية لديها الدليل الذي يثبت المساعدات العسكرية الإيرانية للأكراد، وأن حجم هذه المساعدات قد زاد مؤخراً، وأن إيران ليس بوسعها عمل هذا ما لم تحصل على مساعدة ودعم

المتحدة، ثم اختير لمنصب الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك عام 1964. عينهُ عبد السلام محمد عارف في (6) أيلول 1964 نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للنفط والخارجية. وبعد مؤامرة رئيس الوزراء عارف عبد الرزاق الكبيسي وهروبه خارج العراق عام 1965 اسند إليه عبد السلام عارف منصب رئاسة الوزراء حيث كان أول مدني يتولى المنصب منذ تموز 1958. حاول إيجاد حل للمسألة الكردية إلى ما عرف ببيان (29) حزيران 1966 المؤلف من (12) نقطة، لكن الأحداث لم تساير البزاز، عندما أقدم عارف الكبيسي محاولته الانقلابية الثانية في (30) حزيران 1966. استقال من رئاسة الوزارة بعد ضغط العسكريين في آب 1966. اعتقل في تشرين أول 1969 من قبل قيادة حزب البعث وكانت بتهمة العمالة للصهيونية، وتعرض للتعذيب وفي= عام 1970 أفرج عنه لأسباب مرضية وتوفي عام 1971. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 239 – 240.

(1) برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى سفارتها في بغداد الرقم 426 في 3 حزيران 1965م.

مباشر وغير مباشر من حلفائها في حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقاً)، وأن العراق يحتفظ بحق ما يعتقده مناسباً[1].

ولأجل أن لا تتدهور العلاقات البريطانية - العراقية في عهد عبد السلام عارف نحو الأسوأ - وهو القومي البعيد عن الشيوعية - وتتأثر به شركات النفط الغربية العاملة في العراق، نجد أنها جاءت متزامنة مع توجه الرئيس الأمريكي (ليندون جونسون) عام 1965م، بعدم تقديم مساعدة إلى الأكراد رغم ترويج مطالبهم من قبل الحكومة الإسرائيلية في واشنطن، ورفضه استلام رسالة البارزاني[2]. ودعت ألن روجر البريطاني أن يتوقف في حديثه مع جلال الطالباني وفق حدود السياسة البريطانية المرسومة له، لأن يذهب إلى طرف ثالث له مصلحة في تقويض جيش العراق في كردستان هي إسرائيل – حيث أن العراق لم يوقع معها على هدنة منذ حرب عام 1948 - وأن الخبير الكردي (كاميران علي بدر خان)[3] المؤسس الأول لعلاقة الأكراد مع جهاز الأمن الإسرائيلي (الموساد) يستطيع أن يقدم مساعدة

(1) صحيفة الأوبزرفر البريطانية الصادرة في 19 آب 1965م.

(2) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 115.

(3) كاميران علي بدر خان، أول كردي تعامل مع الوكالة اليهودية في الأربعينات، وقبل حرب عام 1948. وهو عميل إسرائيلي ولكنه لم يكن عميلاً بالمفهوم الكلاسيكي للعملاء، حيث كان يقوم بتكليف من إسرائيل مثلاً بزيارة إلى الأردن في صيف 1948 ودمشق والقاهرة للإطلاع على الأوضاع في تلك الدول عن كثب، ونقل رسائل إلى شخصيات عربية على اتصال بإسرائيل. وكاميران عمل مع الوكالة الإيرانية للاستخبارات والأمن، وفي أيلول 1958 كان خان يسكن في إيران ودار حواراً بينه وبين الشاه محمد رضا بهلوي ومع مدير السافاك الجنرال تيمور بختيار رئيس السافاك (من أصل كردي). انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 21 – 59.

بالتعاون مع الوكالة الإيرانية للاستخبارات والأمن (السـافاك)[1] في تبنـي المشروع الكـردي الذي طرحه الزعيم العشائري محمود الحفيد الذي يقضي بـ "إخلاء منطقة تبلغ مساحتها (35000) كيلو متراً مربعاً تمتد من مدينة خانقين في محافظة ديـالي (شرق بغـداد) وحتـى مدينة (زاخو) على الحدود التركية لإقامة دولة كردية" وهـو مـا رفضـته بريطانيـا في ذلـك الوقـت[2] بعـد أن وقـع نـوري السـعيد رئـيس وزراء العـراق اتفاقيـة عـام 1930 "سـيئة الصيت" مع بريطانيا.

ب. تعاون إسرائيل وإيران لإجهاض حركة القومية العربية في العراق

إن اعتراف إيران بإسرائيل في آذار 1950 قد جاء بصـفقة قيمتهـا (400.000) دولار تدفعها إسرائيل للحكومة الإيرانية لقاء جهدها بنقل الآلاف من اليهـود مـن العراق إلى إسرائيل، ولكنها الخطوة التي جاءت بعد مرور سنة عـلى اعـتراف تركيـا

(1) إن جزءاً من المخصصات الأمريكية لمساعدة الشاه بعد سقوط حكومة محمد مصدق عام 1953، هو ضمان أن يكون للشاه محمد رضا جهاز شرطة سرية كفؤة. وفي عام 1957 أشرفت الـ C.I.A على إيجاد السافاك وهي الحروف الفارسية الأولى (لمنظمة الاستخبارات والأمن في البلاد). وفي وقتها قسم الجهاز إلى عدد من الدوائر، فالدائرة (الثانية) معنية بجمع الاستخبارات الخارجية، (والسابعة) معنية بتحليل الاستخبارات الخارجية والدائرة (الثامنة) تقوم بمهمة الاستخبارات المضادة. أما الدائرة (الثالثة) فهي التي تتولى الأمن الداخلي التي جعلت السافاك رمزاً للقوة والقمع. وفي عام 1957 كانت الاتصالات الأولى بين السافاك والموساد عندما اجتمع (ايسر هاريل) في روما مع الجنرال (تيمور بختيار) (أول رئيس للسافاك)، ويقال أن رئيسي الشرطة السرية قد توصلا إلى اتفاق حول المخاطر التي يمثلها عبد الناصر والسوفييت. انظر: اندرو وليسلي كوكبيرن، علاقات خطرة (القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية - الإسرائيلية)، ترجمة محمود برهم، ط1، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992م، ص 94 - 95.

(2) اندرو وليسلي كوكبيرن، المصدر السابق، ص 93.

بها[1]. وبدأ (بن غوريون) رئيس وزراء إسرائيل سعيداً في طرح فكرة (الحلف الإقليمي) الذي ينص على التعاون الإستراتيجي والاستخباري والاقتصادي بين إسرائيل وأثيوبيا (الحبشة) المسيحية، وتركيا وإيران المسلمتين[2] لإجهاض حركة القومية العربية. إن وجود الملحقية العسكرية الإسرائيلية في طهران، وهي المتميزة في أدائها على يد رجل الاستخبارات (يعقوب نمرودي)[3]، قد سهل من حركة رجال الموساد في طهران، ومنها إلى كردستان العراق. وهو الذي قال لصحفي إسرائيلي أنه "مهندس العلاقات ذات النتائج الاقتصادية والسياسية البعيدة مع إيران الشاه[4]. وهو ما يظهر للعرب والعراق بصفة خاصة، أن علاقات إيران وإسرائيل تقوم على أسس ثابتة، حيث يشترك الجانبان في شكوك وكراهية للأقطار العربية المجاورة لهما، وأن للجانبين علاقات قوية مع الجهاز الأمريكي ألـ C.I.A، ولدى كل طرف ما يستطيع أن يقدمه للآخر وخاصة النفط الإيراني الذي أمر الشاه بشحنه لإسرائيل في عام 1954 مقابل الخبرة القيمّة في مجالات الاستخبارات والدفاع والأمن الداخلي[5]. إن استثمار الشاه لعلاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل عام 1965 قد وضعتهُ في مقام كبير كما يراه هو، وأن جنون الغطرسة والتفاخر بشعبه (الآري) جعلتهُ ينظر بازدراء للعرب، خصوصاً وأن الرئيس عبد السلام عارف قد

(1) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 80.

(2) المصدر نفسهُ، ص 80.

(3) يعقوب نمرودي: ولد في القدس عام 1972 لأسرة هاجرت من المنطقة الكردية في العراق. تم تجنيدهُ في سن مبكرة للعمل في جهاز الاستخبارات الإسرائيلي قبل قيام دولة إسرائيل وكان (إسحاق نافون) الذي أصبح السكرتير الخاص لـ بن غوريون هو من تولى أمره. كان يتحدث العربية. وفي عام 1955 عين في طهران بوظيفة الملحق العسكري لإسرائيل حيث قضى ثلاث عشر سنة فيها. انظر: اندرو وليسلي كوكبيرن، المصدر السابق، ص 95.

(4) المصدر نفسه، ص 95.

(5) اندرو وليسلي كوكبيرن، المصدر السابق، ص 94.

طرد السفير الإيراني أثناء تقديم أوراق اعتماده واعتبرها استهانة لشخصه، وتجبراً من بلد ضعيف يحكمه عدد من العسكريين. قبلت إسرائيل بعجرفة الشاه وتكبره طالما هو في الاتجاه الذي يخدم مصالحها، وعلى رأسها إذلال العرب وجمال عبد الناصر، وقد استثمرتهُ في التخطيط لحرب قادمة ضد جيرانها العرب (سورية ومصر والأردن) لتكون الدولة الكبرى في المساحة الجغرافية بعد حرب الخامس من حزيران عام 1967. وكان من خصائص الشاه وهو (ديكتاتوراً) إنه سهل الانقياد من قبل رجال الموساد، ويعقوب نمرودي شخصياً، لكل ما لهُ علاقة باستنزاف قدرات العراق العسكرية في جبال كردستان. ويذكر يعقوب نمرودي الملحق العسكري المتميز في مذكراته، أن جنرالات إيران كانوا ينتظرون في ردهات مكتبه ليطلبوا منه التوسط لدى رئيس هيئة الأركان الإيرانية أو حتى مكالمة الشاه نفسه، رغم أنه أي نمرودي حاول ما في جهده البقاء في الظل[1]. وفي يوم اجتهد الشاه الذي كان (منزعجاً) من التهديد الذي يمثلهُ العراق لهُ ولإسرائيل، أنهُ اتفق مع الإسرائيليين على تبني عصيان كردي في العراق[2]. ذلك العصيان الذي انتدب لأجله (ديفيد كمحي) أحد أكبر رجال الموساد المولود في بريطانيا، والمصاب بجرح في معركة القدس في حرب عام 1948. لكي يتعرف بنفسه على حقل النفط الوحيد الموجود في منطقة كردية تحت زعامة عشائرية يمثلها البارزاني، وقد أفهم بصورة تفصيلية لكتابة تقرير عن مطالب الأكراد، ودراسة بنية جهاز التمرد، ورموز الحزب الكردي،واحتمالات تغيّر وجهة نظر الدكتاتور شاه إيران، ولكن في كل الظروف كان على كمحي أن يضع الخطط البعيدة لرفع وتيرة التمرد الكردي في كردستان العراق[3]. والتمرد (وصف لحكومة بغداد)

---

(1) المصدر نفسه، ص 97.

(2) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 46.

(3) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 126.

لم يكن الشاه الذي وضع مقدرات بلده بيد الولايات المتحدة وبريطانيا ذا قدرة على مناهضة وجود ونفوذ الموساد في شمال العراق لاعتبارات تتعلق في أن يعمد البارزاني إلى إثارة الأكراد الإيرانيين. إلا أنهُ استند إلى وجود جلال الطالباني وإبراهيم أحمد اللذين أقاما علاقات وطيدة مع إيران وأعادا تسليح مجموعتهما من جديد، لمواجهة أي اتفاق قد يقدم عليه البارزاني باعتباره (شيوعياً) مع السوفيت، وحليفهم عبد الناصر[1]. إلا أن طموح العرب في قومية تقودهم إلى القوة سرعان ما هوت في حدثين الأول: إقدام عبد الناصر على إرسال قواته إلى اليمن لمحاربة الملكية عام 1962، قد أحدث شرخاً في العلاقات العربية - العربية، خصوصاً وأن المملكة العربية السعودية - مركز القوة الدينية - كانت تربطها بالإمام البدر في اليمن علاقات وطيدة[2]، والثانية: بدل أن يقدم الرئيس ناصر النصح للرئيس عبد السلام محمد عارف - وهو التواق لكل ما يجمع الصف العربي - نجد أن رئيس الوزراء العراقي - المتشبث بالناصرية ـ الزعيم الركن عارف عبد الرزاق الكبيسي قد أقدم على تنفيذ محاولة انقلابية في الخامس عشر من أيلول 1965 مستغلاً سفر رئيسه إلى مؤتمر القمة في المغرب وكانت بتخطيط المخابرات المصرية، وبفشلها هرب الكبيسي إلى مصر تحديداً، وشهد عارف بعدها محاولتين فاشلتين للانقلاب عليه بين (1964 – 1965) الأولى من البعثيين والأخرى من القوميين المدعومين من عبد الناصر[3].

إن زوال العناصر الأساسية للحزب الشيوعي بعد انقلاب عام 1963 قد سجل تقدماً دينياً للمسلمين في محاربة الإلحاد في العراق، وحظي بمساعدة خارجية من أعضاء حلف السنتو. فيما كانت محاولات البعثيين والقوميين للانقلاب على رجلهم القومي عارف قد فتحت الباب على مصراعيه لأجهزة الاستخبارات الإيرانية

(1) المصدر نفسهُ، ص 110.
(2) مصطفى الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، ط1، لبنان، 2000م، ص 134.
(3) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 324.

والتركية والإسرائيلية الموجودة في كردستان العراق لتقويض حركة القومية العربية عبر بوابة الأكراد بعد تقويض الشيوعية. وهو مطلب بريطاني قبل أن يكون للولايات المتحدة ثقلاً فيه. ولعل الجنرال الإيراني وهو مدير السافاك (نعمة الله نصيري)، قد أفصح عن إستراتيجية إيران مرة واحدة، في القول: أن إيران الشاه متشوق جداً إلى نشوب حروب متواصلة بين إسرائيل والعرب، بصورة تجعل الجيوش العربية منشغلة ومستنزفة ولا تدع مجالاً للالتفات عليها أو العمل ضدها، لجهة احتلال خوزستان (مناطق النفط الإيرانية)، رغم أن الإيرانيين كانوا على استعداد لمواجهة جميع الاحتمالات، بما فيها احتمال الحرب مع العراق[1]. إن التدخل الإيراني المستمر في شؤون العراق الداخلية قد عقّد المشكلة في إيجاد حلول مرضية مع الأكراد طيلة فترة حكم عبد السلام عارف، وقد أثقلته المشاكل الاقتصادية وتآمر دول الجوار - عبر زمرة كردية انفصالية جندتّها القوى الغربية والإقليمية.

ج. تكليف عبد الرحمن البزاز لرئاسة الوزارة عام 1965 لحل إشكالية المسألة الكردية

أظهر عارف رغبتهُ الجدية في إجراء تغيير في إدارة الحكم - بعد انقلابين فاشليّن كانا على يد العسكريين - فاختار صديقهُ المحامي والسفير والمحافظ عبد الرحمن البزاز باعتباره المنظر الكبير في القومية العربية. البعيد في العلاقة عن أي من الأحزاب السياسية أو تكتل الضابط المهووّسين بكراسي السلطة وأعمالهم التي أبعدت البعثيين والناصريين والشيوعيين وغيرهم[2]. واعتقد عبد السلام عارف أن الصداقة التي تجمعه مع البزاز ستوفر لهُ راحة البال، كما هي فلسفتهُ في كون الحرس الجمهوري هو الحارس الأمين لسلطته بوجود ابن عشيرته، عشيرة (الجميلات) العميد سعيد صليبي، وأخيه اللواء عبد الرحمن عارف على رئاسة أركان الجيش، وشبكة استخبارات من

(1) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 138.
(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 248.

الأتباع في داخل دوائر القوات المسلحة. ويظهر من تدابير الرئيس عارف، أنه بات يتقن اللعبة السياسية التي وفرتها له الخبرة الطويلة في التعامل مع العسكريين، ومع الزعيم الركن عبد الكريم قاسم الذي وضعهُ في السجن لثلاث سنوات، وقائد حزب البعث علي صالح السعدي وآخرهم الضابط الناصري عارف الكبيسي الذين أمن شرّهم لاستقرار الجبهة الداخلية[1].

ولتعزيز الانطباع بولادة حقبة جديدة لحكومة في أيلول عام 1965 برئاسة (المدني) عبد الرحمن البزاز فقد عمد الأخير إلى حل المجلس الوطني لقيادة الثورة وأحيلت السلطة التشريعية إلى وزارة العدل[2]. ووعد بوضع حد لاعتقال المناوئين السياسيين بمنح الشعب فرصة أكبر للتعبير من خلال إعادة الترخيص للأحزاب السياسية وإحياء البرلمان وإجراء الانتخابات في مشاركة واسعة للشعب الذي بقي غائباً عنها منذ انقلاب تموز 1958. وبموجب فلسفة البزاز التي رسمها في عقله لشكل الحكم دون إغضاب أصحاب رؤوس الأموال الذين طالتهم إجراءات التأميم، فقد عمد إلى إيقاف أي عملية تأميم جديدة وحث على تشكيل الشركات الخاصة. وبالرغم من أنه لم يلغ مصادرة الأملاك الأراضي، إلا أنه سعى إلى رفع قيمة التعويضات التي تدفع لهم[3]. وتحت قاعدة تطبيق (الاشتراكية الحكيمة) عمل البزاز بكل قوة لاقتصاد مختلط وفعال يكمل بعضهُ البعض[4].

كانت مسألة مشاركة الضباط في الحياة السياسية هو الموضوع الأكثر حساسية في عقل البزاز، وهو يدرك أن مصلحة البلاد تكمن في العودة إلى حكم القانون، والمدنيّة السياسية. وأن واجب قادة الجيش والأجهزة الأمنية دور مهني كحماة لحدود

---

(1) المصدر نفسهُ، ص 248.

(2) الوقائع العراقية العدد 948 في 9 أيار 1965.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 249.

(4) برنو وبرنوز، العلاقات الدولية والتنمية الوطنية، لندن، 1978، ص 333 – 352.

البلاد وضبط الأمن في الداخل. وهو ما خالفه عدد من أصحاب المصالح والمكاسب الشخصية، فيما أيده المهنيون الذين يرون دورهم هو في تطوير وتدريب وحدات الجيش لمواجهة الطامعين والمتآمرين على تراب العراق. سيّما وأن المعلومات المتوفرة من شمال العراق تفيد بأن الجيش الإيراني مستمر بتزويد الأكراد بالأسلحة والمستشارين[1]. وأن عدد أفراد البيشمركة الذين أكملوا تدريبهم على يد الإسرائيليين عام 1966 بلغ زهاء (14000)[2] مقاتل وأن البارزاني الذي شكل اللجنة التنفيذية وهي أشبه بالحكومة في منطقة (حاج عمران) بات يدير المنطقة الكردية وكان "أمير عباس هويده" رئيس الوزراء الإيراني عام 1966 هو من يحميها ويديرها وليس البزاز. وهي نقطة أثارت مزيداً من الاحتجاجات التي تناقلتها وسائل الإعلام، وقد وضعت إيران في قفص الاتهام على تدخلهم المكشوف في كردستان العراق، وصار حديث رجال الشارع الذي استفز الرئيس عارف لحركة المزيد من الوحدات المسلحة إلى حوض راوندوز[3]. ولكنها بالتأكيد دون قناعة رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز الذي كان يشاور رئيسه في أن الحل مع الأكراد يكمن ليس في القتال المُكلف وإنما في التفاهم معهم لتجنب المزيد من الخراب والدمار الذي استمر منذ ربع قرن، فيما وجدتهُ الحكومة الإيرانية تحت حكم الشاه أن الرئيس العراقي عارف الذي طالما عرّج في خطبه المرتجلة مع الجماهير - وهو يتنقل بطائرة (الهليو كبتر) في أودية العراق - للإشادة بالدكتور محمد مصدق (رئيس وزراء إيران عام 1953) وتمجيد مواقفه الوطنية بعد تأميم النفط، فاعتبرها الشاه أنها موجهة ضدُ شخصياً ليسقط الرئيس عبد السلام محمد عارف صريعاً بعد خمسة أيام من بدء الهجوم الواسع على قوات

(1) أديث و. آي، إيف بينروز، المصدر السابق، ص 64

(2) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 145.

(3) أديث و. آي، غيف بينروز، المصدر السابق، ص 73.

البارزاني، أي في الثالث عشر من نيسان 1966 في محافظة البصرة[1]. وقد يكون جهاز السافاك الإيراني هو من فجر الطائرة التي حطت في أكثر من مكان وهي في طريقها إلى البصرة. وتوقف الهجوم، ليستأنف الجيش الذي قدرت قوته بـ (40000) مقاتل لما عرف "بحملة الربيع" في الحادي والثلاثين من شهر نيسان 1966[2]، ولكن أمر استئناف العمليات قد صدر من رئيس الجمهورية الجديد الشقيق عبد الرحمن محمد عارف الذي حظي بتعاطف كبير في ترشيحه من قبل مجلس الدفاع الوطني والحكومة إضافة إلى ضباط عشيرة (الجميلات) الذين مارسوا ضغوطاً على المجتمعين، وعلى رأسهم العميد سعيد صليبي.

د. علاقة ودية بين الرئيس عبد الرحمن عارف والبارزاني عام 1966

أعيد انتخاب عبد الرحمن البزاز رئيساً للوزراء في نيسان 1966 ليحكم البلاد كما كان سلفه، غير أنهُ لم يتمتع بالثقة نفسها، حيث أن العلاقات السرية التي أقامها عبد السلام باتت غائبة في عهد عبد الرحمن عارف[3]. ولكنه من حيث المبدا اعتمد على قدرة ضباط الحرس الجمهوري كضمان لاستقرار حكمه، ولكنها في كل الأوقات ليست بتلك الحميمية والمتانة (في مداراة السلوك النفسي)[4]. هذا فضلاً عن

---

(1) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص 145 – 147.

(2) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 152.

(3) عبد الرحمن عارف: من مواليد بغداد عام 1916، دخل الكلية العسكرية وتخرج منها عام 1937. شارك في انقلاب تموز 1958 وكان آمراً لأحد كتائب الدبابات في اللواء المدرس السادس. ثم شغل منصب آمر لواء مدرع وقائداً للفرقة الخامسة. وفي عهد شقيقه عبد السلام عارف، أصبح عبد الرحمن رئيساً لأركان الجيش بالوكالة. وبعد وفاة شقيقه أصبح رئيساً للجمهورية في نيسان 1966. توفي في الأردن ودفن فيها عام 2008. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 453.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 251.

ولاء ضباط عشيرة الجميلات لهُ وهو آمر مسلم به[1]. ولعل تصرفه مع مرؤوسيه تعكس صفاته، وهو يتمتع بأدب جم، وقلة الحيلة في تدبير الأمور مع منافسيه من الضباط، لتجعله ليس عاجزاً عن فرض سيطرته على خلافات الضباط الحزبية وحسب[2]، بل في تجبر وزير دفاعه اللواء الركن عبد العزيز العقيلي[3] - الذي تحالف مع عبد السلام عارف للإطاحة بحكم البعث، ولكن بعد مصرع عارف رشح نفسه ليكون بمنصب الرئيس ولم يحصل إلا على صوته فقط[4]. ومن الجدير بالذكر أن العقيلي قتل بعد تعذيبه بتهمة التجسس عام 1969م[5].

عمد الرئيس الجديد عبد الرحمن عارف إلى التشاور مع البزاز لإيجاد حل للقضية الكردية وقادت وفي رئيس الوزراء البزاز إلى مواجهة مسألتين، الأولى،

---

(1) المصدر نفسه، ص 246.

(2) كان أبرز ضباط العشيرة هم: العميد سعيد صليبي، العقيد صعب الحردان، المقدم عبد الرزاق النايف، المقدم الركن إبراهيم عبد الرحمن الداود، الرائد سعدون غيدان. أما الضابط الموالين لهم فكانوا بشير الطالب (من الموصل) وحميد قادر من (سامراء) انظر نوري المرسومي، المصدر السابق، ص 50.

(3) عبد العزيز العقيلي: وزير دفاع سابق، وأحد الضباط الأحرار، عينه عبد الكريم قاسم سفيراً في إيران لكنه لم يلتحق بسبب اعتقاله بتهمة المشاركة في الانقلاب الفاشل الذي قام به عبد الوهاب الشواف 8 آذار 1959م. ساهم في انقلاب 8 شباط 1963م، وعين مديراً عاماً للموانئ. تحالف مع عبد السلام عارف للإطاحة بحكم البعث عام 1963م. قاد في عام 1964م الحملة العسكرية ضد الأكراد، وكان يمثل جناح الصقور في حكومة عبد السلام محمد عارف. وبعد وفاة الرئيس رشح نفسهُ لمنصب رئيس الجمهورية، لكنه لم يحصل إلا على صوته فقط. تحالف مع ضبا آخرين للإطاحة بحكم عبد الرحمن= =عارف. اعتقل عام 1969 بتهمة التجسس وقتل بعدما تم تعذيبه في زمن البعثيين. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص471.

(4) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص471.

(5) المصدر نفسهُ، ص471.

النفقات الباهظة لوزارة الدفاع بفعل استمرار العمليات العسكرية في كردستان العراق، وعندما أراد تقليصها ثارت عليه مجموعة ضباط وزارة الدفاع والوزير العقيلي شخصياً بكلمات مهينة، وتذرعوا بالحرب المستمرة مع الأكراد[1]. والحقيقة هي الخشية من ضياع امتيازات الحرب، ولكنها صيغت على شفرة الشرف وهيبة القوات المسلحة لإحراج الرئيس عارف[2]. إن التجاذب الحاد بين رئيس الوزراء البزاز وهو مدني ووزير الدفاع العقيلي حول جدوى القتال ضد الأكراد وهو باهض الثمن، قد دفع الرئيس عارف - المعروف بدماثة خلقه وبساطته في الحديث - إلى أن يستمع من ضباط الميدان من العرب الشيعة والأكراد إلى وجهة نظرهم، سيما بعد إصابات مكلفة قد وصلتهُ في بنيان ألوية الجيش الرابع، والثاني، والخامس، والرابع عشر في حوض راوندوز[3]. وأن هناك تبادل مواقع بين هذه الألوية وقوات البيشمركة الموالية (للحكومة) وقوات البارزاني التي يشرف عليها ضباط من الجيش الإيراني والإسرائيلي في كردستان لاستنزاف الطرفين، وقادت إلى مفاوضات لوقف إطلاق النار في أيار / مايو 1966[4]. ليستثمرها البزاز للاعتراف بالحقوق الوطنية للأكراد، وفتح باب الحوار المعّمق مع أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني[5]. دون استشارة القادة العسكريين[6] ليذهب في برنامجه السلمي بعيداًَ وقد أعلن عن برنامج من اثنتي عشرة فقرة في التاسع والعشرين من حزيران 1966 يعترف فيه بالطابع الثنائي للقومية الكردية والهوية الثقافية واللغوية الخاصة للأكراد. أي صيغة الحكم الذاتي ضمن إطار الدولة العراقية الموحدة، وترخيص قانوني

(1) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص247.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 247.

(3) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص 51.

(4) أديث و. آئي. غيف بينروز، المصدر السابق، ص 66.

(5) المصدر نفسهُ، ص 66 – 67.

(6) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص141-142.

للحزب الديمقراطي الكردستاني كأساس لتسوية الخلاف[1]. ولكن وعلى الرغم من كون برنامج البزاز قد عوّل عليه كثيراً لحل الأزمة إلا أنهُ وبعد استلام حزب البعث السلطة للمرة الثانية عام 1968، فقد وقع تحت سلطة تعذيب لا ترحم[2]. كما لم ترحمهُ بُعد العلاقات مع عبد الناصر - وقد اعتبر الأخير أن عبد الرحمن عارف خالف شقيقهُ في استشارة مصر - عندما أوعزت المخابرات المصرية إلى اللواء الركن عارف عبد الرزاق الكبيسي اللاجئ في الأرض المصرية، إلى التسلل عبر الأراضي السورية لانقلاب جديد ضد عبد الرحمن عارف في الثلاثين من حزيران 1966، وكانت أطرافه مجموعة من كبار الضباط الناصريين مثل قائد الفرقة الرابعة في الموصل العقيد الركن يونس عطار باشي، والعقيد الركن هادي خماس المدير السابق للاستخبارات العسكرية (للسيطرة على محطتي الإذاعة في بغداد وأبو غريب)، قبل أن يتمكن العميد الركن بشير الطالب قائد الحرس الجمهوري من اعتقال قائد الانقلاب والمشتركين معهُ[3].

اعتقد الرئيس عبد الرحمن عارف، أنه تخلص من شبح الانقلابات العسكرية التي لازمت مسيرة شقيقه ولاحقت حكمه أيضاً. وعاد الضغط الذي مثلهُ كبار الضباط عليه وهذه المرة بتهمة تقديم تنازلات للأكراد على خلفية محاولة الانقلاب

---

(1) تم الاتفاق مع الأكراد على تعيين موظفين أكراد في المحافظات الكردية الثلاث أربيل، السليمانية، دهوك، كما تم الاتفاق على صدور صحفهم وتمثيل نسبي في الحكومة. انظر: نوري المرسومي، المصدر السابق، ص 50 – 51.

(2) تم قلع أظافر يديه ورجليه من قبل معذبيه عام 1970. وعندما عرض على طبيب انكليزي في لندن، أشار على أخيه الدكتور حسن البزاز، أن لا أمل في شفاءه حيث أنسجة دماغه باتت تالفة من جراء تعذيبه كهربائياً، أما مصاريف علاجه في لندن فقد تم دفعها من قبل الرئيس الليبي معمر القذافي، مقابلة مع الدكتور حسن البزاز في عمان 28 تموز 2009.

(3) كانت الحصيلة اعتقال (18) من قادة الانقلاب الفاشل. بما فيهم عارف عبد الرزاق، واستشهاد (8) وجرح (14) من جنود الحرس الجمهوري. انظر: مجيد خدوري، المصدر السابق، ص367 - 369.

الفاشلة[1]. فاضطر إلى قبول استقالة رئيس الوزراء عبد الرحمن البـزاز في آب 1966[2]. وإخلاء سبيل قائد الانقلاب بعد مـرور سـنة عـلى المحاولـة[3]. ويظهـر أن فـترة السـتة أشهر الأخيرة من عام 1966م قد مثلت ضغطاً مالياً على حكومة الرئيس عارف وفـرض وجوده بعد أن عمدت شركات النفط الغربية[4] (الأمريكية والبريطانية) IPC العاملـة في العراق، أحداث انقلاب مالي، عندما رفضت الشركات النفطية دفع رسوم إضافية إلى سورية على مرور النفط الخام عبر أراضـيها إلى سـاحل البحـر الأبـيض المتوسـط. وأدى ذلك إلى توقف تدفق النفط العراقـي الـذي يعتمـد عـلى عائداتـه بدرجـة أساسـية[5]. وكانت هي المشكلة التي واجهت رئـيس الـوزراء العسـكري (القـومي) نـاجي طالـب الـذي كلفـهُ الـرئيس عـارف في التاسـع مـن آب 1966 لتشـكيل الـوزارة[6]. وبـدت إثارة هذه المسالة الحساسة التي تمس معيشة المواطن العراقي تشغل باله، كـما تمـس

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 253.

(2) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 379.

(3) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 369.

(4) عندما تكونت شركة نفقط العراق من كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا احتجت الولايات المتحدة على إبعادها عن بترول العراق، فأعطيت حصة في هذه الشركة ووزعت أسسها كالآتي:

23.75% لشركة B.B.C البريطانية.

23.75 لشركة شل الهولندية.

23.75 لشركة البترول الفرنسية.

23.75 لشركة الشرق الأدنى الأمريكية.

5% أعطيت للمهندس الأرمني كولبنكيان لما قدمهُ من تعاون وثيق مع شركة البترول البريطانية التي أرادت استغلال نفقط العراق. انظر: ناصر بن محمد الزمل، لماذا يكرهوننا، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 125.

(5) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 380.

(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 253.

حجم النفقات التي يحتاجها الجيش، خصوصاً وأن ما يقارب ألـ (50000) مقاتل لازالوا موجودين في كردستان العراق. ولعلها لا تخلو من توجيه أمريكي وبريطاني ليس لإضعاف الاقتصاد العراقي، وإنما لمعاودة نشاط الخصوم من الشيوعيين والبعثيين لمزيد من الاضطرابات، خصوصاً وأن جهد استخباراتي متميز مارستهُ الدولتان (بريطانيا والولايات المتحدة) ضد دول الجوار لإسرائيل، سورية ومصر والأردن ودول العمق وأهمها العراق لمنعه من المشاركة خلال الحرب المخطط لها سلفاً في الخامس من حزيران 1967[1]. وكان ما يعزز هذا الانطباع أن زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى طهران في التاسع عشر في آذار 1967 (قبل أقل من ثلاث أشهر على الحرب)[2] قد فسرتها أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية بأنها محاولة من رئيس ضعيف جاء لتحسين الأجواء بين بلدين متجاورين، قبل أن يفسرها شاه إيران بأنها جاءت في وقت حرج لعارف وجيشه محشور في كردستان. وأنه أي الشاه، وكما ذكر العميد الركن عبد الغني الرواي (نائب رئيس الوزراء في عهد الرحمن عارف) في مذكراته التي صدرت عام 1980، بأن رموزاً عسكرية من محافظة الأنبار (محافظة الرئيس عارف) مثل عبد الرزاق النايف، وإبراهيم الداود، والراوي نفسهُ كانوا على صلة مباشرة بالشاه ومدير السافاك الجنرال نعمة الله نصيري[3]. فيما عبّر عنهُ الرئيس عبد الرحمن عارف خلال إقامته في منفاه الإجباري تركيا في الثامن عشر من أيلول عام 1970، أن شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق IPC قد أغرّت عبد الرزاق النايف بالمال تحت ذريعة المزاحمة بين شركتين أمريكية وبولنية لاستثمار حقل كبريت

(1) جورج قرم، المصدر السابق، ص 203 – 204.
(2) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 380.
(3) عبد الغني الراوي، مذكرات سرية، لندن 1980، ص 15 – 21. وأشار الراوي في مذكراته إلى وجود رموز أخرى مثل سعد صالح جبر (ابن رئيس وزراء سابق عام 1948)، قسم منها في مناصب حكومية ورموز أخرى. انظر كذلك: كمال مجيد، المصدر السابق، ص 50.

المشراق في الموصل عام 1967. وكان للملحق العسكري بشير الطالب والسفير العراقي ناصر الحاني في لبنان دوراً في زواج العمالة والتآمر ضد الرئيس عبد الرحمن عارف[1].

لم يجد الشاه محمد رضا بهلوي صعوبة في فهم ما يفكر به عارف من صعوبات، وأن زيارة الرئيس التي تتحدث في جوهرها عن مشكلة الملاحة في شط العرب مع إيران، قد أخذها الشاه كمستمع وهو يدرك أن واجبهُ المركزي هو مشاغلة جيش العراق واستنزافه في جبال كردستان، وليس مواجهة إسرائيل - الذي لم يوقع هدنة شأنه شأن جيوش العرب التي اشتركت في حرب فلسطين عام 1948 - وهو ما أعطى الشاه محمد رضا بهلوي دوراً محورياً لحماية المصالح البريطانية والأمريكية والإسرائيلية وهو ما لم تحلم به بقية دول (حلف السنتو) ومنهم تركيا جارة العراق الشمالية، الذي وجد فيه المتتبعون لحكم عارف، والمقربون أنه فرط ذكاء من الرئيس، ولكنه في كل الأحوال لا يعبر إلا عن ضعف مناوراته السياسية تجاه الخصوم، وهو يتولى رئاسة الحكومة بنفسه في شهر أيار عام 1967[2]. وقد فاجأته حرب الخمس من حزيران عام 1967، وهو يستمع عبر الأثير عن إلى قيام إسرائيل بتدمر سلاح الجو لثلاث دول عربية هي الأردن وسورية ومصر[3].

---

(1) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص 51.

(2) ضمت حكومته (4) من الضباط لإرضاء غرورهم: طاهر يحيى (متلون في الإدعاء) مرة بعثي ومرة قومي وفق هوى السلطة، وعبد الغني الراوي (يدعي أنه إسلامي، ولكنه كان أحد المتعاونين مع السافاك الإيراني) وإسماعيل مصطفى عربي شيعي من أنصار وزير الدفاع السابق عبد العزيز= =العقيلي، وفؤاد عارف كردي من جماعة البارزاني. وكان من بين (18) وزيراً مدنياً، اثنان من العسكريين هما عبد الستار عبد اللطيف لوزارة الداخلية، وشاكر محمود شكري لوزارة الدفاع. انظر: حنا بطاطو الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 380.

(3) كانت المأساة التي حصلت في غضون ستة أيام من الحرب، أن خسرت البلدان الثلاثة أراضي مهمة وإستراتيجية لصالح إسرائيل، مثل سورية التي خسرت مرتفعات الجولان المطلة على

وبالرغم من أن العراق لم يكن دولة مواجهة مع إسرائيل ولم يتكبد خسائر ذات قيمة، في الحرب الأخيرة غير أن الهزيمة المرّة قد ألقت بظلالها السوداء حول جدوى تشبث العسكريين في البلدان الثلاثة بكراسي السلطة، والعراق بصفة خاصة منذ عام 1958[1]. ولكن الرئيس عارف، ولكي يثبت للآخرين ضعف مناورته السياسية وقلة تدبيره في إدارة الدولة، ذهب إلى تكاليف العسكري اللواء طاهر يحيى رئيساً للوزراء في تموز 1967[2]. وكان عليه أن يتكفل نفقات إطعام ورواتب وجود الجيش العراقي في الجبهة الأردنية - الذي وصل إلى (60000) جندي وضابط فيما بعد - وهو ما أوجد مخاطر أمنية على البلاد، حيث أن قسم من الوحدات في كردستان، وأخرى في الأردن، وأخرى على الحدود مع إيران. وهي لذلك تطلبت ميزانية ضخمة، وليس للعراق عمله صعبة إلا من خلال عائدات النفط، وأن الحاجة باتت ملحة لتجهيزه بالأسلحة والمعدات الحديثة.

كان التعامل مع الدولة السوفيتية وهي المجهز الرئيسي للأسلحة يعني في جزء منهُ أن تكون هناك مرونة من قبل الرئيس عارف للتعامل مع الحزب الشيوعي العراقي، وممارسة فعالياته التنظيمية بترخيص قانوني. وباتت المعادلة الذهبية تتمثل: أي ظهور للحزب الشيوعي يقابله ظهور لحزب البعث، وأي تقارب مع السوفيت، يعني قيام الأكراد بعصيان مسلح في كردستان تحت ذريعة الحصول على حكم ذاتي، على أن تكون حقول نفط كركوك ضمن (خارطة كردستان) وذلك لإجبار حكومة

المستعمرات الإسرائيلية ولا زالت موضع سجال هل تعيده إسرائيل أم لا، ووصول قوات إسرائيل على ضفة قناة السويس الشرقية وقد خسرت مصر كل أراضي صحراء سيناء، وكذلك الأردن الضعيف عسكرياً وقد خسر الضفة الغربية بكاملها. انظر: إبراهيم عبد الطالب، انهيار جدار عرب المشرق، عمان، 2008، ص 300.

(1) بلغت خسائر اللواء الميكانيكي أثناء تنقله إلى الأردن (10) شهداء وجرح (30). انظر: جريدة الجمهورية البغدادية 3 تموز 1967.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص 381.

بغداد على تنفيذ مطالبهم. وضمن هذه المعادلة، شعر الأكراد أو بالأحرى جرى تلقينهم من قبل شاه إيران، أن حكومة عبد الرحمن عارف (الضعيفة عسكرياً) غير جادة في بذل مساعي جديدة لتكملة المفاوضات التي بدأها رئيس الوزراء السابق (البزاز) وعليهم ممارسة الضغط العسكري من جديد[1]. أو على الأقل التشاور مع إيران فيما يتعلق بالمفاوضات. وفي محاولة إيرانية لإرغام البارزاني على التوافق مع مطالبهم، أعلنت إيران بأنها ستغلق حدودها مع كردستان، وستعيد الوفد الإسرائيلي من هناك، وكذلك الجرحى الأكراد الموجودين في المستشفيات الإيرانية[2]. وفي الفرات الأوسط والأهوار، وبسبب قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا - بسبب العدوان الإسرائيلي - وتقويتها مع فرنسا والسوفيت - لأجل الحصول على السلاح - فقد صدر أمر للخلايا النائمة الشيوعية في الأهوار للظهور بقوة باسم الحركة الثورية بقيادة (عزيز الحاج)[3] القيادة المركزية في خريف عام 1967[4]. وأدت إلى ردة فعل شعبية صاخبة لدى رجال الدين المسلمين (السنة والشيعة)، ومظاهرات تدعو الحكومة إلى إنقاذ البلاد من خطر الكفر الذي تقوض نفوذه بزوال قاسم عام 1963م[5].

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 254.

(2) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 172 – 173.

(3) صحيفة طريق الشعب (الشيوعية) الصادرة في 21 تشرين الأول 1967م.

(4) عزيز الحاج، ولد في بغداد عام 1926 وهو ابن حمال كردي شيعي (فيلي). اعتقل عام 1948 لمدة عشر سنوات. وفي عام 1958 انتخب لعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وبعدعام 1963 لعب الحاج دوراً في تنظيم المقاومة في الخارج ضد حكم البعث. عاد إلى العراق عام 1967 لقيادة الحزب في بغداد. مجلة الصياد اللبنانية (1 – 8) أيار 1969 مجلة الصياد اللبنانية، المصدر نفسهُ.

(5) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 257.

كان العراق تحت قيادة الرئيس عبد الرحمن عارف - الهادئ المتزن - منشغلاً بهموم الإسرائيليين ودورهم في تدريب عصابات (عربية - كردية - تركمانية) لإجراء مزيد من التخريب للمنشآت النفطية في كركوك[1]. وإيران الشاه - وهو عازف عن أي مصالحة مع العراق - لا يزال يعمل تحت سياسة واشنطن ولندن للإطاحة بأنظمة الحكم العراقية التي ابتعدت عن سياسة حلف السنتو (المعاهدة المركزية)، وإذا ما تعذر قلب أنظمة الحكم وهو الخيار الأول، فإن الخيار الآخر هو إضعافها عن طريق أشغالها بحروب عصابات في منطقة عصيّة يمكن أن تستمر لسنوات طويلة، وهو ما يعني عدم التقرب إلى حل للمشكلة الكردية وتسهيل مهمة البارزاني والبارزانيين باتجاه الحكم الذاتي، رغم صدق نوايا الرئيس عبد الرحمن عارف، وثقة البارزاني به، خاصة وأن صفة العدوانية ضد الأكراد باتت غير متوفرة، وأن الرئيس لا يأمر بها.

ولكن ما كان يثير النفوس أن الشاه محمد رضا بهلوي حافظ على إستراتيجية مفادها أن تستمر الحروب العربية الإسرائيلية، دون توقف، لكي تبقى إيران بعيدة عن مشاكلهم أولاً، وأن يستثمرها لأبعد الحدود مع العراق لإخافة شيوخ عرب الخليج ثانيا. وتعزيز ثقته عند الولايات المتحدة الأمريكية ثالثاً. ويتضح من المسار الذي اتخذتهُ إيران تجاه المسألة الكردية، أنها من جهة تدعم مجموعة جلال الطالباني وصهره إبراهيم أحمد، ومن جهة ثانية، كانت محطة مهمة لجهاز الموساد الإسرائيلي، والمساعدات العسكرية والتدريبية التي تصل الملا مصطفى البارزاني عن طريق طهران - بحر قزوين - همدان - كرمنشاه - سنندج - قرية خانة - حاج عمران (في كردستان)[2]. وعلى الرغم من وجود ممثل لجهاز السافك الإيراني مع أي وفد إسرائيلي يزور كردستان العراقي، إلا أن البارزاني كثيراً ما اشتكى من التدخل الإيراني في إجباره على اتخاذ قرارات يراها هو في غير صالحه. ويذكر الجنرال (مائير

(1) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 195.
(2) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 50.

عميت) مدير الموساد الإسرائيلي خلال استقباله نظيره الإيراني في تل أبيب، "أن إيران تدعم الأكراد لكي يقاتلوا بغداد وليس كي يصنعوا سلاماً. لقد اتفقنا مع الأكراد على أن النقطة التي لا يجب أن يتم التفاوض عليها هي معارضة العراقيين تشكيل جيش كردي"[1] لأن البارزاني لا يستطيع التنازل عن وجود البيشمركة، وإيران تقدم المساعدات للأكراد على صعيد الاتصالات والذخائر، والأغذية والمساعدات النقدية،وعلاج جرحى معارك راوندوز[2].

وكأنها لتخفيف الضغط الإيراني على البارزاني الذي لا يريد خيراً لا للعراق ولا للأكراد ولا للعرب ... وكانت هي مشيئة اللـه على زمن حكم فيه شعوب إيران بين 1941 - 1979.

وفي العراق بقيت المسألة الكردية، وبقيت الحركة البارزانية تدفع باتجاه الحكم الذاتي بالسلاح مرة وأخرى عن طريق المفاوضات واللقاءات، وبوجود إيران الشاه لم يتمكن البارزاني من مقابلة الرئيس عبد الرحمن عارف في بغداد لكثرة من حذرهُ على حياته ... وبوجود الأجنبي وتأثيره على سير الحركة الكردية العراقية في كل محطة من محطات التفاهم كان البارزاني ورموزه يبحرون في وسط بحر هائج (عكس التيار).

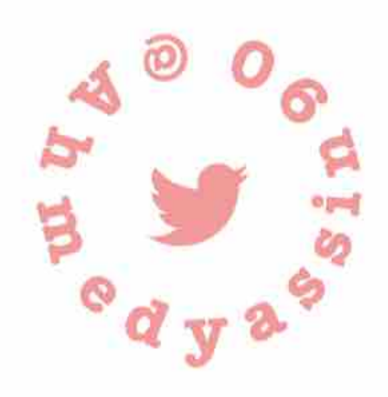
في السابع عشر من تموز عام 1968، استقبل شعب العراق - في صباح ذلك اليوم التموزي الحار - أنباء عن انقلاب عسكري جديد قيادته الأولى تشير إلى أنهم أعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي، وهي المرة الثانية لاستلام الحكم بعد أن فقدوها عام 1963. ولكن في ظل وجود حزب البعث وقيادة الرئيس أحمد حسن

---

(1) المصدر نفسهُ، ص 50 – 51.

(2) كان الوفد الطبي الإسرائيلي في المستشفى الميداني يعالج الأمراض المزمنة، والمعدية، الطب الوقائي، قياس ضغط الدم، الحقن، التضميد، وقف النزيف، وتجبيس الكسور، وعملية إخلاء المصابين على نقالات، حيث كان المستشفى الميداني في كردستان بأدارة المقدم تدمور أمر مدرسة الطب العسكري في الجيش الإسرائيلي بكامل تجهيزاته، وخمسة آلاف معطف شتاء وبطانية و8000 بندقية بين عامي 1966 – 1968. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 193.

البكر ونائبه صدام حسين، كانت الحركة البارزانية على موعد من اتفاق آذار 1970 لإنجاز خطة الحكم الذاتي للأكراد ... إلا أن التطور الأساسي الذي طرأ على المسألة الكردية لتحقيق هدف الحكم الذاتي، قد ظهر بعد تطورات حرب الكويت عام 1991، وضعف حكومة بغداد التي كُبلت بقرارات دولية، قادت إلى انفصال منطقة كردستان عن حكومة بغداد المركزية للمدة بين 1991 – 2003م. وهي ما تحتاج إلى تغطية جديدة، بتفاصيل أكثر، وهي دعوة للباحثين بعد أن وضعنا اليد على الجرح النازف - وقد ذكرناه في بحثنا - الذي أرهق الحكام والشعب العراقي (بعربه وكرده) وقتاً طويلاً.


@Ahmedyassin90

الاستنتاجات

1- كان الوضع الاقتصادي لبريطانيا سيئاً بعد الحرب العالمية الأولى، وأعلنت أنها ليست على استعداد لإبقاء ما بين (30-40) عسكري في العراق لحماية الطرق والأحياء. وهو ما جعل وزارة المستعمرات البريطانية تتشبث بنفط ولاية الموصل (كركوك، السليمانية، أربيل) وتُغيّب مقترحات الحاكم السياسي (ويلسون) لإعطاء الكرد شريط من الأرض لدولة كردية، وكان ذلك سبباً لاندلاع أول ثورة كردية ضد المحتل البريطاني عام 1919، رغم أن الإنجليز هم من عينّوا قائد الثورة الشيخ محمود الحفيد حكمداراً على مدينة السليمانية وتوابعها.

2- إن تنصل بريطانيا من اعتبار الشريف "حسين بن علي" والد الأمير فيصل أحد المنتصرين في الحرب ضد الأتراك في مؤتمر فرساي للسلام عام 1919، وإبلاغه أن الجيش العربي كان مشاركاً ليس إلا، كان بقصد أن لا يرتب ذلك التزامات للحصول على غنائم، وهو ما كان متفقاً عليه في معاهدة سايكس - بيكو بين فرنسا وبريطانيا عام 1916 ... وهو ما يدّلنا إلى عدم وجود نيّة لإعطاء الكرد حتى الحكم الذاتي بالمفهوم الواسع، خصوصاً وقد عرفوا أن الشيخ الكردي محمود الحفيد هو من قاتلهم في معركة الشعيبة عام 1915 متضامناً مع الأتراك المسلمين.

3- كانت مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون لتقرير مصير الشعوب التي تحررت من النيّر التركي عام 1919، مصدر إلهام للأقليات القومية ومنها القومية الكردية. ولاستثمار ذلك الإعلان من قبل الدولتين بريطانيا وفرنسا، فقد عمدت الأولى على إيجاد معاهدة (ملغومة) اسمها سيفر عام 1920م من شأنها أن يكون للكرد والأرمن دولتان على التراب التركي. ولمعرفتها المسّبقة بوقوف الكرد المسلمين

مع الأتراك، فقد أوحت لليونان بغزو الأراضي التركية عام 1920، وأن نجاح ظهور الدولة الكردية والأرمنية مرهون بنجاح الغزو اليوناني، وكان ذلك هو ما أحبط طروحات الرئيس الأمريكي لتقرير مصير الشعوب بعد أن تمكن مصطفى كمال أتاتورك من هزيمة اليونانيين بمعاونة الكرد عام 1922، لتقول بريطانيا سراً، وكيف نسمح من جديد لإقامة دولة كردية مسلمة بعد الإطاحة بالإمبراطورية العثمانية المسلمة!!

4- كان الفشل اليوناني في الاحتفاظ بمدينة أزمير التركية عام 1922 قد رتّب للخارجية البريطانية أن تنظم معاهدة جديدة اسمها "سان ريمو" عام 1923، وفيها ليس إعلان الانتداب على دول عرب المشرق فقط، وإنما قسم الكرد في كردستان ما بين خمسة دول هي: إيران، تركيا، العراق، سورية، الاتحاد السوفيتي، وفي هذه الحالة عليهم التعامل مع أنظمة متباينة أقلها أن إعطاء حقوق ذاتية للكرد في أي دولة سينعكس على الأخرى. ومهّدت اتفاقية (سان ريمو) عام 1923 للدول استثمار الكرد لضرب الخصوم، حتى وإن اقتضى الحال شراء ذمم البعض من رموزهم العشائرية المتنفذة، وهي سياسة آتت أكلها كما حدث في إيران مع انتفاضة الكردي (إسماعيل آغا الشكاك) عام 1924، وقمع انتفاضة الكردي (سعيد البشدري) في تركيا عام 1925، و(محمود الحفيد) في العراق عام 1926.

5- لضمان أمن مصالح بريطانيا العليا، ومنها النفط في العراق وإيران فقد وجدت بريطانيا الضرورة في عقد ميثاق سعد آباد عام 1937 بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان هو لتقويض الثورات الكردية (التمرد) ومنع انتشار الحزب الشيوعي إلى دول الخليج. وفي سبيل تأمين مصالحها على حساب الشعوب وكرامتها فقد لوحت للملك العراقي بإعادة ولاية الموصل إلى تركيا إذا لم يتنازل العراق لإيران عن بضع كيلومترات أمام ميناء عبادان، ذلك قبل أن تمدّ يدها

الخفية لإحداث انقلاب عسكري بقيادة بكر صدقي (الكردي) للتخلص من الرموز العربية القومية وهي تتنسم هواء تسابق أوروبا نحو حرب عالمية في أوروبا.

6- وانسجاماً مع مصالح بريطانيا العليا التي وردت في الفقرة (5) أعلاه، وفي ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، التي كانت قاسية جداً على الجيش البريطاني في أوروبا، فقد عمدت بريطانيا (عن طريق سفارتها في بغداد) إلى الإذعان لمطالب الملا مصطفى البارزاني في الحكم الذاتي عام 1943. وظهر السفير البريطاني "كورنواليس" وكأنه يؤنب الحليف الموثوق لبريطانيا (نوري السعيد) على عدم اهتمامه بمعيشة الكرد، والسجناء من عشيرة بارزان، وفي عقله أن عداء البارزاني في تلك الظروف قد يؤثر على المجهود الحربي البريطاني ليس في كردستان الجنوبي وإنما في كل منطقة الشرق الأوسط. ولكن ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية، حتى أوعزت بريطانيا إلى حكومة حمدي الباجچي بمطاردة أتباع الملا مصطفى إلى خارج الحدود (إيران)، وكانت فرصة للكرد الإيرانيين لإعلان جمهورية مهاباد الكردية عام 1946 تحت دعم وسمع وبصر القوات السوفيتية المحتلة لشمال إيران منذ عام 1941. وصنفت الجمهورية الكردية في نظر الكثيرين من دول الجوار والغرب على أنها جمهورية شيوعية تهدف السيطرة على منابع النفط في الخليج، وقد دفعت بريطانيا والولايات المتحدة إلى إقناع دول ميثاق سعد آباد للتوقيع على حلف جديد اسمهُ حلف بغداد عام 1955.

7- اعتقد صناع السياسة في كلا الدولتين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن ثورة 14 تموز عام 1958 هي ثورة شيوعية من صنع (موسكو) حتى وإن لم يكن الزعيم عبد الكريم قاسم شيوعياً. وكأنها جاءت بعد إخفاق ثورة مهاباد الكردية عام 1946. ولأجل منع الشيوعية من الانتشار في الدول العربية وخاصة عرب المشرق، فقد عمدت كلاً من لندن وواشنطن في سياستهما

الخارجية إلى حصر الزعيم قاسم بين قوة الحليفين تركيا وإيران مـرة وتمـرد البـارزاني عليه ومحاربته لهُ عـام 1961 مـرة أخـرى، حتـى أفضـت إلى تمـرد القـوميين العـرب والكرد والتركمان على سياسته الملتوية، ومقتله عام 1963.

8- ومع استمرار العلاقة الوثيقة بين لندن وطهران مـن جهـة، وطهـران وواشـنطن مـن جهة أخرى، وهـي الأكـثر تـأثيراً، فقـد اسـتثمر الشـاه تلـك السياسـة لاسـتمالة الملا مصطفى البارزاني في سياسته ضد حكم الأخـوين عبـد السـلام وأخيـه عبـد الـرحمن عارف دون التوصـل إلى تفـاهم حـول بنـود الحكـم الـذاتي. وهـذه المـرة بادعـاء أن القومية العربية التي يتبناها الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن مع الرئيس القـومي (جمال عبد الناصر) تهدف إلى دمج الأكراد بالهوية العربية.

التوصيات

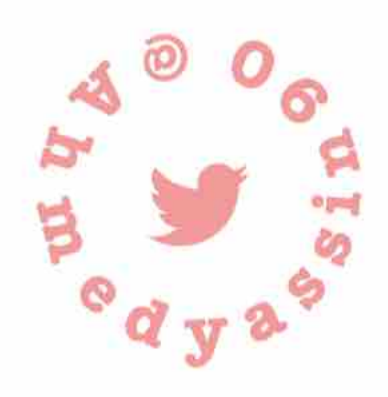
1. إن ضعف الخبرة السياسية للرموز الكردية بعد الحرب العالمية الأولى لم تكن تتيح لا لمحمود الحفيد، أو زعماء العشائر الكردية على مواجهة نوايا بريطانيا في استثمار النفط في ولاية الموصل، وكان على الشيخ محمود الحفيد القبول بحكومة محلية في السليمانية لتكون نواة للتطور لاحقاً.
2. انتهت معركة تحرير الأراضي التركية من الاحتلال اليوناني عام 1922، وبظهور مؤتمر ""سان ريمو" عام 1923 لم يكن للكرد اسم فيها، ولا أحد من الدول المنتصرة في الحرب يريد مناقشة قضية اسمها القضية الكردية. وكان من الحكمة للرموز الكردية (الشيوخ والآغوات) مهادنة حكام دول الجوار لبناء قاعدة علمية للأجيال اللاحقة، تعطي مردوداً في قادم الزمن لمجموعة مثقفة سياسياً وعلمياً وحتى عسكرياً لطرح آلام الشعب الكردي وحقوقهم القومية من على منابر الأمم المتحدة والبرلمانات الأوربية، بما فيها مقاعد للدراسة في جامعاتها.
3. إن ظهور مليشيات كردية مسلحة معارضة للاحتلال البريطاني كانت ضرورية لممارسة اللعبة السياسية، فلا السياسة وحدها قادرة على تحقيق مطالب الحكم ولا القوة الكردية لوحدها قادرة على ذلك، ولو أحسن الرموز الكردية استثمار الحالتين بذكاء وهدوء لأمكنهما إقناع الجانب البريطاني بالمطالب حتى خارج منطقة ظهور النفط في كركوك والموصل، وهو درس أخذ به الكرد العراقيين لاحقاً معتمدين على مبدأ (خذ وطالب) مع المحافظة على عدم استخدام القوة إلا في حالات نادرة وموقوتة، وليس كما فعل الشيخ محمود الحفيد باعتباره المفاوض والمقاتل المحوري دون استشارة الآخرين!!

4. إن ما أخذ على مركزية الشيخ محمود الحفيد في سلوكه القتالي والسياسي مع الدولة المحتلة بريطانيا بين (1919- 1926)، قد أخذها الملا مصطفى البارزاني خلال الحرب العالمية الثانية. وكان الأجدر بالقائد العشائري البارزاني أن يستثمر الموقف القتالي الصعب للجيش البريطاني في أوربا، وفشل حركة رشيد عالي الكيلاني ضد بريطانيا عام 1941، لكي يهادن بريطانيا دون السلاح، ويخطب ودّها بوعود مكتوبة لنيل الحكم الذاتي بعد انتهاء الحرب- مقابل تأمين خطوط المواصلات، وحبوب الطعام في كردستان لخدمة المجهود الحربي البريطاني. وكانت هي التوصية المركزية التي ضيعها الملا البارزاني بقرار فردي عندما هاجم مخافر الشرطة العراقية في كردستان بين (1943- 1945)، في الوقت الذي لاحت لبريطانيا علائم النصر في الحرب بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء، وتقهقر الجيش الألماني في شمال إفريقيا.
5. وإذا ما كانت ملامة الكرد عنيفة على سياسة بريطانيا بسبب مصالحها في نفط الموصل، ومنع الشيوعية من الانتشار في الشرق الأوسط، فقد وصلت البارزانيين فرصة الحصول على الحكم الذاتي أيام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم 1958- 1963- الذي دعى البارزاني للعودة من منفاه- وكان على الحزب الديمقراطي الكردستاني استثمار الوضع الأمني الهش في كردستان للحصول على توصية مكتوبة من الزعيم قاسم لتبني حقوق الكرد في تدريس اللغة الكردية في المدارس وإنشاء الجامعات في المحافظتين الكرديتين (أربيل والسليمانية) وقضاء دهوك دون المطالبة بأقضية خانقين وجلولاء والشيخان وزاخو والتي فسرّها الزعيم قاسم أنها عملية تقسيم للعراق. والحكمة في هذه المسألة، أن دستور العراق لعام 1958 قد أقرّ مشاركة العرب والكرد في الحكم.
6. إن فردية القرارات التي أرادها البارزاني للقضية الكردية دون استشارة أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب، ودخول بريطانيا وإيران على خط إسقاط الزعيم عبد الكريم قاسم، قد فُهمت من قبل البارزاني خطأً. والتوصية

هي أن الأجنبي لا يوفر هدايا للبارزانيين وكلاً من إيران وبريطانيا ينظران إلى مصالحهما بالدرجة الأساس. فالأولى كانت تخشى على الكرد الإيرانيين من أن يطالبوا بحقوق حكم ذاتي إذا ما تحقق لأقرانهم في العراق، والثانية تخشى من انتشار الشيوعية في دول الخليج النفطية. وكان على البارزاني إدراك ذلك بوقت مبكر.

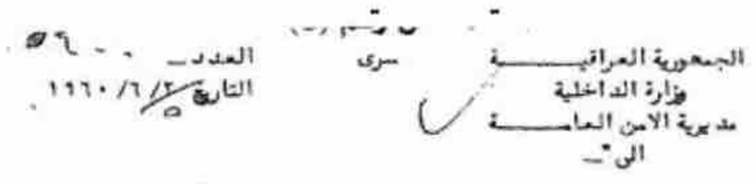
7. إن العنف المسلح الذي أرادهُ البارزاني ضد الجيش العراقي بين 1963- 1968، قد أدى إلى خلاف بين البارزاني وجلال الطالباني، وأدى إلى حاجة مستمرة للسلاح والذخيرة والإسعافات والمستشفيات لمعالجة الجرحى، ودفع إسرائيل للدخول على خط الأزمة ليس لإدارة العمليات العسكرية وفق الخبرة، وإنما لمنع أي تفاهم مع حكومة بغداد بعد إقرارها بنود الحكم الذاتي عام 1966. والتوصية هي ما كان على الكرد أن يتعاملوا مع عدو العرب والمسلمين (إسرائيل) تحت أي ظرف خصوصاً وأن حكومة الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف، قد أقرّتا بوضوح حاجة الكرد إلى الحكم الذاتي. وكم كان الارتباط بالأجنبي مذلاً، وقد أقنعوا البارزاني أن حكومة الأخوين التواقين للوحدة العربية مع مصر (عبد الناصر) هو بهدف إذابة القومية الكردية. وهي حاجة في نفس (اليهود) لاستمرار القتال في شمال العراق، دون تحرير وحدات من جيش العراق لمواجهة إسرائيل في الحرب القادمة التي عُدّ لها منذ زمن لاحتلال أراضي ثلاث دول عربية في حرب عام 1967.

8. جلوس الكرد على طاولة المفاوضات مع حكومة بغداد هو الملاذ الأخير لنيل الحقوق.. ولكن دون الاستعانة بالأجنبي. وقد جرّب الملا مصطفى البارزاني وجلال الطالباني على مدار قرن من الزمان، كيف خذلهم حكام إيران وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام 1975 بعد أن رفضوا بنود الحكم الذاتي في الحادي عشر من آذار عام 1970. وهو ما سنبحثه لاحقاً في رسالة أخرى (إذا شاء اللـه).


@Ahmedyassin90

الملحق رقم (1)

بيان حزب توده الشيوعي الإيراني



الجمهورية العراقية — سري — العدد ٢٠٠٦٩
وزارة الداخلية — التاريخ ٥/٦/١٩٦٠
مديرية الامن العامة
الى

الحاكم العسكري العام

الموضوع/ ارسال نشرات حزب توده الى العراق

عثرت هيئة الرقابة العسكرية في مديرية البريد المركزي ببغداد على رسائل مسجلة مرسلة من ايران الى كل من سكرتير نقابة البلديات وجريدة خه بات وجريدة اتحاد الشعب وبداخلها نشرات صغيرة صادرة من حزب تودة في ايران باللغة الفارسية بعنوان (بيان حزب توده المركزي الايراني حول الجنايات الاخيرة لمحمد رضا شاه) ــ مؤرخة في ٦/ ٥/ ١٩٦٠ تضمنت بيان الحزب المذكور الصادر بمناسبة اعدام خمسة من اعضاء الحزب في مدينة تبريز قبل مدة قليلة • وقد استعرض البيان اعمال الشاه والسلطة الايرانية في مكافحة حزب توده والقبض على اعضائه واعدامهم ثم استعرض البيان بعض الحوادث والثورات التي وقعت في العالم والتي ثار فيها الشعب ضد الطغاة وحطمهم مشيرا بان ذلك سيحدث في ايران ايضا • كما اشار الحزب في بيانه المذكور بانه سيستمر في تقديم المزيد من الضحايا الى ان يزيح الطاغية الشاه وبطانته ورجال التحقيقات الجنائية الايرانية ويقضي عليهم • وفي نهاية البيان يطلب الحزب من الشعب الايراني تشديد النضال والكفاح والقيام بثورة جبارة انقلابية مديرة للخلاص من الشاه والنظام الملكي ومن الاستعمار للتفضل بالاطلاع ونقدم لسيادتكم طيا نسخة من ترجمة البيان المذكور الى اللغة العربية ويتضح من ارسالها الى بعض الجهات الحزبية ببغداد وجود علاقة لتلك الجهات مع حزب توده في ايران •



العقيد
عبد المجيد جليل
مدير الامن العام

صورة منه الى ــ
القيادة العامة للقوات المسلحة ــ
وزارة الداخلية — مع صورة من الترجمة
مديرية الاستخبارات العسكرية

الملحق رقم (2)

رسالة الملا مصطفى البارزاني إلى رئيس وزراء بريطانيا

تحية واحتراماً

نتشرف باطلاعكم على آخر تطورات القضية الكردية في العراق والازمة الجديدة التي خلقتها الحكومة العراقيه حولها . لا يخفى على سيادتكم باننا اوقفنا القتال منذ ١٠/٢/١٩٦٤ وفسحنا فرصة واسعة امام الحكومة العراقية لتحل المسألة الكردية عن طريق المفاوضات وبالطرق السلمية ولتستجيب لحقوق الشعب الكردي القومية العادلة التي لم تتجاوز الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقيه . وهو اقل ما ترتضيه ابسط قومية في العصر الحديث . ولكن ومع مزيد الاسف لم تبد الحكومة الاستعداد لتلبية اي حق من حقوق شعبنا مهما كان بسيطا . بل صادرت ما كان لدينا من حقوق شكلية في الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٥٨ وسارت في اتجاه تثبيت حكم دكتاتوري عسكري شوفيني واخذت تلح علينا لحل فصائل الانصار اي ما معناه الاستسلام دون قيد او شرط وهذا ما لا يقبل به اي كردي مخلص وهو في ذات الوقت ليس من العدالة في شيء . .

ومنذ اوائل آذار ١٩٦٥ باشرت الحكومة بالقتال الفعلي ضدنا وحشدت اكثر من اربعة اخماس الجيش العراقي في كردستان لهذا الغرض واخذت تمطر القرى والمدن الكرديه الآمنة بالمدافع والطائرات وقنابل النابالم المحرقة زارعة الموت والدمار في بلادنا الجميلة . ومنذ ذلك الحين لا يكاد يمر يوم دون حدوث معركة بين الجيش العراقي وفصائل الانصار الكرديه . هذا وقد توفرت لدينا معلومات اكيدة تفيد ان الحكومة العراقيه قد ابتاعت كميات كبيرة من الغازات السامة لاستعمالها ضد السكان المدنيين بقصد ابادتهم الامر الذي يحرمه ميثاق جنيف وكافة الشرائع الدوليه . .

ولا يخفى على سيادتكم ما ينطوي عليه استئناف القتال في كردستان من اخلال بالامن والاستقرار وتعريض السلام في منطقة الشرق الاوسط لاشد الاخطار .

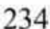
لذا فاننا نرجو سيادتكم ان تتدخلوا لصالح الشعب الكردي المظلوم وان تمتنعوا عن بيع السلاح في هذه الظروف الى الحكومة العراقيه وان تستخدموا نفوذكم الواسع ومساعيكم الحميدة في رفع الظلم والعدوان عن شعبنا الذي يتطلع اليكم وهو يقدر اجمل التقدير اية مساعدة ماديه او معنويه تسدونها .

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا وتقديرنا .

البارزاني مصطفى



[illegible]



المصادر والمراجع

أ- الكتب:

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم عبد الطالب، العراق البلد العربي الذي نخرهُ السياسيون، 1914 – 2003، عمان، 2010.
3. ـــــ، انهيار جدار عرب المشرق، عمان، 2008.
4. أحمد فوزي، عبد السلام محمد عارف، سيرتهُ، محاكمه، مصرعه، بغداد، الدار العربية، 1989.
5. أحمد فوزي، قاسم والكرد، خناجر وحبال، القاهرة، 1961.
6. أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية واليهودية في سياسة الدولة العثمانية
7. ـــــ ، العلاقات العراقية – التركية (الواقع والمستقبل)، عمان، 2009م.
8. أدمون غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت، دار النهار للنشر، 1973م.
9. أسعد زيدان الجواري، إيران في عهد رضا شاه بهلوي (1925 – 1940م) البصرة، 1990.
10. إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، ط1، بيروت، 1974.
11. إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، 1986.
12. أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، بيروت، دار الريحاني للطباعة والنشر، 1954م.

13. أمين سامي الغمراوي، قصة الكرد في شمال العراق، القاهرة، دار النهضة العربيـة، 1967م.

14. أمين سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، بيروت، 1965.

15. تامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي للعراق وإستراتيجية تحقيقه، بغـداد، 1985م.

16. توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العـراق والقضـية العربيـة، ط2، بغداد، 1999.

17. جاسـم محمـد الخلـف، جغرافيـة العـراق الطبيعيـة والاقتصـادية والبشريـة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1965م.

18. جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، مصر، دار الهلال، 1974م.

19. جرجيس فتح اللـه، زيارة للماضي القريب، استكهولم، 1998.

20. جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، بيروت، دار الطليعة، 1971.

21. حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل، ثـورة 7 آذار 1959، القصـة الكاملـة للصـورة ذكريات وخواطر، بغداد، 1987.

22. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991.

23. حسن الجلبي، العراق والفيدرالية في تنازل الـدول عـن شخصـيتها الدوليـة كأحـد الاحتمالات للحزب الوطني الكردستاني، أربيل، مطبعة براية تي، 1996م.

24. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية، لبنان، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2007.

25. حسن مجيد الدجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، ط1، بيروت، 1999.

26. حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان 1932 - 1947، بيروت، دار الطليعة، 1963.

27. حسن مصطفى، البارزانيون وحركة بارزان 1932 - 1947، ط2، بغداد، 1983.

28. خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، ط1، بغداد، 1980.

29. درية عوني، عرب الأكراد، القاهرة، دار الهلال، 1993م.

30. رشيد كورد، قواعد اللغة الكردية، بيروت، دار الكاتب، 1990م.

31. رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين (السلطان الذي خسر عرشهُ من أجل فلسطين)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991م.

32. رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، لبنان، 1999.

33. ساطع الحصري، يوم ميسلون، بيروت، 1948م.

34. سامي شورش، تنوع الكرد في العراق، مدخل إلى السياسة، ط1، أربيل، 2000م.

35. ـــ كردستان والأكراد، الحركة القومية والزعامة السياسية، إدريس البارزاني ... نموذجاً، ط1، أربيل، 2001م.

36. سعد اللـه صلاح، المسألة الكردية (مرحلة جديدة)، بغداد، مطبعة شفيق، 1991م.

37. سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سورية، بغداد، 1999.

38. ـــــ ، العراق والمسألة الكردية 1958 – 1970، لندن، 1990.

39. سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية - الإيرانية وأثرها على القضية الكردية (14 تموز 1958 ـ 8 شباط 1963) عمان، 2007.

40. سليم الحسني، الفعل السياسي عند علماء الشيعة، الحركة الدستورية نموذجاً، قضايا إسلامية، العدد السادس، 1998م.

41. سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية 1921-1925م، ط2، عمان، 1972م.

42. شاكر خصباك، الأكراد، دراسة جغرافية اثنوغرافية، بغداد، مطبعة شفيق، 1972م.

43. شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد، 1966.

44. شكري صالح زكي، تقرير حول السياسة الاقتصادية في العراق، كانون الأول، 1965م.

45. شكري محمود نديم، العراق خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918م (دراسة علمية)، ط5، بغداد، دار التضامن، 1966م.

46. ـــــ، العراق في عهد السيطرة العثمانية 1908-1918م، عمان، دار دجلة، 2008م.

47. صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية، ميثاق سعد آباد، معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق الممثليات العراقية في اسطنبول وأنقرة 1930 – 1953، ط1، بغداد، 2002.

48. صديق الدملوجي، إمارة بهدينان، الموصل، مطبعة الاتحاد الجديدة، 1952.

49. صلاح إبراهيم عبد القادر النقشبندي، المجتمع الكردي في كردستان إيران، دراسة اجتماعية سياسية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية (سابقا)، الجامعة المستنصرية، 1988م.
50. صلاح الدين الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق (1946-2001م)، بيروت، مؤسسة البلاغ، 2001م.
51. طاهر جليل الحبوش، حقائق الأمور في كشف المستور، لبنان، 2010.
52. طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي 1919 – 1943م، ط1، بيروت، 1967.
53. عباس العزاوي، الكاكائية في التاريخ، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1924م.
54. ـــــ ، عشائر العراق، ج2، بغداد، مطبعة المعارف، 1955م.
55. عبد الإله بدر علي الأسدي، العلاقات العراقية - الإيرانية 1920 – 1937، دراسة تاريخية سياسية، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.
56. عبد الإله حميد فاضل، القضية الكردية في إيران في ضوء المصادر والمراجع العراقية معهد التراث العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 1988.
57. عبد الرحمن قاسملو، أربعون عاماً من الكفاح من أجل الحرية، موجز تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، ترجمة وتقديم د. عزت الدين مصطفى رسول، ج1، ط2، بيروت، 1994.
58. ـــــ كردستان والأكراد، بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر، 1970.
59. ـــــ ، كردستان والأكراد، دراسة سياسية اقتصادية، بيروت، 1985.
60. عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة مايس التحريرية لسنة 1941، ط3، صيدا، مطبعة العرفان، 1971.

61. ـــــ ، العراق في ظل المعاهدات، ط5، بيروت، 1982.

62. ـــــ ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط1، بغداد، 1982م.

63. ـــــ ، تعريف الشيعة، صيدا، 1933م.

64. ـــــ ، عبدة الشيطان في العراق، صيدا، مطبعة العرفان، 1931م.

65. عبد السلام علي، صفحات من نضال الشهيد صالح اليوسفي، اربيل، 1992.

66. عبد الكريم فندي، فصول من ثورة أيلول في كردستان العراق، دهوك، 19995.

67. عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية - السوفيتية 1944 - 8 شباط 1963، بغداد، 1980، ط1.

68. عبد المنعم الغلامي (الضحايا الثلاث)، الموصل، مطبعة الهدف، 1955.

69. عبد الهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، البصرة، 1986.

70. عثمان علي، دراسات في الحركة الكردية المعاصرة 1833-1946م، دراسة تاريخية وثائقية، أربيل، مكتبة التفسير، 2003م.

71. عزت الدين مصطفى رسول، ج1، ط2، بيروت، 1994.

72. عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق، التاريخ والأفاق، ط1، بيروت، 1994.

73. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، 1965م.

74. علي سنجاري، الحركة التحريرية الكردية (مواقف وآراء) ط1، دهوك، 1997.

75. علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية، القاهرة، مطبعة السعادة، 1939م.

76. عوني عبد الرحمن السبعاوي، أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول التركي في الأمن القومي العربي، أوراق تركية معاصرة العدد 1988/1/3.

77. ــــــ العلاقات العراقية - التركية 1923 - 1958، الموصل، 1986.

78. عيسى جبران، أعظم الشخصيات في التاريخ، مراجعة عبد الجليل مراد، ط1، بيروت، 2008.

79. غانم حمد صالح، مفاهيم ومصطلحات، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2008م.

80. فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق د. كمال مظهر أحمد، ط1، دهوك 1999.

81. فائق بطي، صحافة تموز وتطور العراق السياسي، بغداد، 1970.

82. فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الإنقاذ الوطني، بغداد، 1979.

83. ــــــ مصطفى البارزاني، الأسطورة والحقيقة، بغداد، 1989.

84. فريق مزهر الفرعون، الحقائق الناجعة عن الثورة العراقية سنة 1920م ونتائجها، بغداد، 1952م.

85. قحطان أحمد سليمان، سياسة العراق الخارجية من 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1978.

86. كمال مجيد، النفط والأكراد، دراسة العلاقات العراقية – الإيرانية – الكويتية، ط1، لندن، دار الحكمة، 1997م.

87. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 1985.

88. ــــــ كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، بغداد، دار آفاق عربية، 1984.

89. لطفي جعفر فرج عبد اللـه، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، 1988.
90. ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودورهُ في حلف بغداد وأثرهُ في العلاقات العراقية العربية 1946 - 1958، بغداد، 2002.
91. ماجد عبد الرضا، المسألة الكردية في العراق إلى 1961، بغداد، 1969.
92. مازن بلال، المسألة الكردية - الوهم والحقيقة، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، 1993م.
93. محمد الدرة، القضية الكردية، بيروت، دار الطليعة، 1996.
94. محمد السيد غلاب، تطور الجنس البشري، الإسكندرية، 1958م.
95. محمد الهادي عفيفي أبو زيد، الشيعة والسنة والأكراد في العالم (العراق نموذجاً)، ط1، مصر، دار هلا للنشر والتوزيع، 2008م.
96. محمد جواد علي، العلاقات الأمريكية - الإيرانية، 1942 - 1987 في كتاب: مجموعة مؤلفين العلاقات الدولية لإيران، ج1، بغداد، 1988.
97. محمد جواد علي، تعقيب في ندوة: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
98. محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ، ط2، بيروت، 1985م.
99. ـــ عبد الناصر والعالم، بيروت، 1972.
100. محمد حسين القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869 - 1914م، بغداد، 1980.
101. محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 - 1958، ط1، بغداد، 2000.
102. محمد رشيد الفيل، الأكراد في نظر العلم، النجف، مطبعة الآداب، 1965م.

103. محمد عودة، ثورة العراق، القاهرة، دار النديم، 1958.

104. محمد فتحي الشاعر، الكرد في عهد عماد الدين زنكي، القاهرة، 1991.

105. محمد قطب، رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر، الرياض، دار الوطن للنشر، 1991.

106. محمد محمد توفيق، كمال أتاتورك، مصر، دار الهلال، 1936.

107. محمد نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، العرب والأتراك في عالم متغير، ميشال نوفل وآخرون، ج1، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 1993م.

108. ـــــ المسألة الكردية في تركيا، الأمل والخيبات، شوؤن تركية، بيروت، 1993.

109. محمود الدرة، القضية الكردية، ط2، بيروت، 1966.

110. محمود عيسى داود، المهدي المنتظر صناعة إسرائيلية، القاهرة، مطبعة مدبولي، سنة بلا.

111. محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد، 1960.

112. مسعود البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة بارزان الأولى (1931 – 1932م) كردستان، 1986.

113. ـــــ البارزاني والحركة التحريرية الكردية، ثورة بارزان 1945 – 1958م، كردستان 1987.

114. مصطفى الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، ط1، لنبان، 2000م.

115. مظفر عبد الله أمين، العلاقات العراقية - الإيرانية 1934 – 1958 في كتاب مجموعة مؤلفين عن (الصراع العراقي الفارسي) بغداد، 1983.

116. المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، تحقيق الدكتور مصطفى زيادة، القاهرة، 1939م.

117. منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان رؤية عربية للقضية الكردية، قبرص، 1991م.

118. موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق، من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافية السياسية، بيروت، درا المصطفى للطباعة والنشر، 2001م.

119. موسى حبيب، العراق وأمريكا بعد رحلة الوصي، بغداد، مطبعة الزمان، 1946.

120. موسى كاظم، وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، ج1، دمشق، 1972م..

121. موسى محمد طربوش، العلاقات العراقية ـ الإيرانية (114 تموز 1958 – 8 شباط 1963) دراسة تاريخية سياسية، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 1997.

122. مير بصري، أعلام الكرد، ط1، لندن، 1991.

123. ميفان عارف عبد الرحمن البادي، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان الجنوبية (العراق) 14 تموز 1958- 8 شباط 1963، كلية الآداب ـ جامعة صلاح الدين، 2002.

124. ناصر بن محمد الزمل، لماذا يكرهوننا، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

125. نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً، بغداد، شركة المعرفة، ط2، 1989.

126. نصير عبد الحسين الكعبي، الدول الساسانية، (دراسة في التاريخ السياسي في ضوء المصنفات العربية الإسلامية)، ط1، سورية، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م.

127. نوري المرسومي، الانهيار (بداية ... وليست نهاية)، ط1، مصر، 2006.

128. نـوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهـد الجمهـوري 14 تموز 1958 - 7 شباط 1959، ج1، ط1، بغداد، 2000.

129. هاني خيرو أبو غضيب، أطلس تاريخ العـالم القـديم والمعـاصر، معالجـة تاريخيـة، خليل عاشرو، هاني أبو غضيب، عمان، 2004.

130. وريا الجاف، كركوك، دراسة سياسية واجتماعية، أربيل، 1998.

131. وليـد حمدي، الكرد وكردسـتان في الوثـائق البريطانيـة، دراسـة تاريخيـة وثائقيـة، لندن، 1991.

132. يحيى الخشاب، الكرد وكوردستان، القاهرة، جمعية الدراسات الإسلامية، 1958.

133. يوسف رزق الـلـه غنيمة، تجارة العراق في الماضي والحاضر، بغداد، 1922.

ثانياً: الكتب باللغة الإنجليزية

1. C. Dewdney, Turkey, Chalto and Windus, London, 1971.
2. Churchill Randolf S. Winston S. Churchill, London, Heinemann, Vol, I – III, 1967, Vol. II.
3. Edgar, O'balance, Kurds Revolution 1961, London, 1963.
4. G. Gooch and H. T. Emperley, British Documents on the origins of was 1898 – 1914, London, 1936, Vol. X , Part 11.
5. Gerard Chaliand, people with out country, the kurds and Kurdistan, London, 1980.
6. Hurewitz, J. G, Diplomacy in the near and Middle East. Documentary Record, Vol. 2 1956.
7. J. C. Hurewitz, Diplomacy in the near, and Middle East "A Documentary Record 1941 – 1956, Vol. II, New York, 1972.
8. Laurin, MC, the political role of Minority Groups in the Middle – East U.S.A, 1979.
9. MC, Laurin, The political role of minority groups in the middle east. USA, 1969.
10. O' Balance, Edgar, Kurds Revolution, 1961, London, 1963.
11. Rojkouski, wilold, a visit to southern Kurdistan, April, 1946.

12. Shaw Stanford & Kurral Shaw, History of the ottoman Empire and Modern Turkey, 1908 – 1975, Vol, 2 Cambridge University press London, 1977.
13. Sim, Richard, "Kurdistan The search for recognition" Conflict studies, No. 124, The institute fro the study of conflict, 1980.
14. Sir Arnold Wilson, Mesopotamia 1914-1918, A clash of Loyalties. Vol. 1, London, 1937.
15. Sir Percy Cox "Iraq" United Empire, Vol. XX, No. 3, March 1929.
16. Stephen Tanner, Afghanistan, a military history From Alexander the great to the fall of Taliban, New York, 2002.
17. The Rise and Fall of the third Reich, New York, Fawcett publication, 1962.

B. News paper and reports

1. Bell, The letters of Gertrude Bell, Vol. II.
2. Christian Science Montor, 22 July, 1959.
3. Cmd. 1061. Review of the Civil Administration in Iraq, 1914-1920
4. Cmd. 5957 "Correspondence between Sir Henry MC Mahon and Sharif Hussayn of Mecca, July 1915-1916.
5. Documents on British foreign policy, series 1, Vol. IV, p. 374, Memorandum by Balfour, Sep. 9, 1919.
6. Documents on British Policy 1919-1939, 1st series, Vol, IV.
7. Eagleton, JR, William, the Kurdish Republic of 1946, London, 1963.
8. England and the Middle East, p. 133.
9. From Carter to Wilson, dated, March 11, 1919.
10. From foreign office, June 30, 1919 to under secretary of state for India office.
11. Gerard Chaliand, People with out county, the Kurds and Kurdistan, London, 1980,.
12. Haldanc, insurrection in Mesopotamia, p. 26.
13. Kedourie, England and the Middle East.
14. Kedourie, England and the Middle East.
15. Letter from Colonel Lawrence to Earl Curzon, Sep. 25, 1919.
16. Letter from Sykes to Lord Robert Cecil, Oct. 13, 1917.
17. Mark Sykes, His life and letters, London, 1923.
18. Mesopotamia, police, abstract of intelligence, Vol. 2, Baghdad, May 22, 1926, No. 21, Paragraph 391.
19. Moberly, The campaign in Mesopotamia, Vol. 1, pp. 69-70.

20. Principles of Bolshevism, Brought by pilgrims from Aleppo. It was in the possession of Muhammad Rida "Son of Al-Shirazi".
21. T. E. Lawrence, Seven Pillars of Wisdom, Penguin press, London, 1965.
22. Temperley, A History of the peace conference of Paris, 7 April, 1919.
23. The Middle East, No. 229, London, Dec. 1993.
24. Young, The Independent Arab, p. 294.

C. Messages

1. F.O 371/2135/29829, Confidential, Summary of events in Turkish Iraq during April 1914.
2. S.H Longrigg, Iraq 1900 -1950, A Political Social, and Economic History, London, Second Impression, 1956.
3. F.O 371/1002/4234, Confidential Turkey, Annual Report, 1908.
4. F.O 371/1002/4234, Confidential, dated Jan. 31, 1910.
5. F.O 371/1490/12865, Confidential , summary of events in Turkish Iraq for the month of Jan, 1912.
6. F.O 371/1796/9241. Confidential Dispatch "Summary of events in Turkish Iraq for Dec. 1912.
7. F.O: 371/2140/4261. Intelligence Department, Cairo, 17th August 1914.
8. F. O: 371/2140/81700. form India office to F. O. dated 11th Dec. 1914.
9. F.O 882/23: Arab Bureau papers. No. Mes/19/17 Enclosed Telegram from secretary of state for India to political officer, Baghdad, dated 28 Nov. 1918.
10. F.O. 371/4148/27510, from secretary of state to civil commissioner – Baghdad, Feb. 14, 1919.
11. F.O. 371/4148/60942, secret, Mesopotamia, future constitution. Enclosed No. 5. note by revenue and financial secretary, Baghdad, Feb. 21, 1919.
12. F.O. 371/4149/72964. From secretary of state to civil commissioner, Baghdad, May, 9, 1919.
13. F.O. 371/4148/13298 War Cabinet – Eastern Committee. Secret. 39th meeting, dated, Nov. 27, 1918.
14. F.O. 371/5081/E 13603. Extracts from Baghdad police report, Jan – Jun 1920.

15. F.O. 882/Vol. 23. Arab Bureau papers, March 1920, personalities: Arab Govt. of Syria. Yasin Pasha.
16. F.O. 371/1796/9241. Confidential Dispatch, Summary of events in Turkish – Iraq for December, 1912 by the Acting Consul-General, Baghdad.
17. F.O. 371/4199/7749/77939. from political officer Baghdad, dated May, 13, 1919.
18. F.O. 371/4148/89082. From political officer, Baghdad, dated June 11, 1919.
19. F. O. 371/5231/E 13471/ from the high commissioner, Baghdad, October 26, 1920.

ب- الدوريات:

1. حسن طوالبة، الأقليات القومية مصدر قلق للسلطة في إيران، مقال منشور في صحيفة العرب اليوم الأردنية الصادرة في 26 تموز 2011.
2. رسالة برقم 6694 بتاريخ 200 تموز 1959 الموجهة إلى الزعيم عبد الكريم قاسم - بواسطة مديرية الأمن العام في بغداد.
3. رسالة وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في بغداد المرقمة 65/83/10114 في 8 مايو / أيار 1965.
4. عبد الفتاح علي بوتاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني في ظل قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 1960، متين (مجلة)، العدد 67، دهوك آب 1997.
5. عبد الفتاح علي بوتاني، جمال عبد الناصر والقضية الكردية 23 تموز 1952 – 11 آذار 1970 متين (مجلة) العدد (62) دهوك، آذار 1997.
6. فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان وأثارهُ في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1958.
7. قرارات مجلس الوزراء المتخذة في جلسة 29 آب و3 تشرين الأول 1960.
8. كتاب السفارة العراقية في طهران المرقمة 16/1/7 إلى وزارة الخارجية العراقية في 1955/3/8م، رقم الوثيقة 15.

9. كتاب السفارة العراقية في طهران: س/347/10 في 1959/8/4.
10. كتاب متصرفية لواء السليمانية إلى وزارة الداخلية العدد ق.س/3 في 1963/5/8
11. كتاب مديرية الأمن العامة 12825 في 1961/12/10.
12. كتاب مديرية أمن كركوك في كتاب عبد الفتاح علي يحيى (التطورات السياسية) بعد مرور 43 سنة ....
13. كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى مجلس الوزراء 4/530/530 في 1962/5/27.
14. محمود الدرة، ثورة الموصل بعد سبع سنوات، دراسات عربية (مجلة) العدد (6) بيروت، نيسان 1966.
15. مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدت فتحي صفوت، لندن، دار السلام، 1988م.

ج- الرسائل الجامعية:

1. أزهار عبد الكريم عبد الوهاب، الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1983.
2. إسماعيل أحمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية (1941 – 1952م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976.
3. خضير مزهر ثجيل السلطان، السياسية الخارجية المصرية تجاه العراق في 14 تموز 1958 ولغاية 8 شباط 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1990.
4. صباح عبد الرحمن الزنكنة، العلاقات العراقية ـ الإيرانية 1945 – 1958 رسالة ماجستير غير منشورة (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي) بغداد، 1998.

5. عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق 1921 - 1933، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1973.
6. فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1969م.
7. محمد الدرة، ثورة الموصل القومية 1959، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الموصل، 1999.
8. نصيف جاسم المطلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميتهُ للعراق، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986.

د. المجلات:

1. مجلة الصياد اللبنانية (1 – 8) أيار 1969.
2. مجلة العربي الكويتية، عدد مايس 1982.
3. مجلة دراسات كردية عدد (8) الصادرة في باريس عام 1993م.

هـ- الصحف:

1. جريدة الاستقلال الصادرة في 6 أيار / مايو 1959.
2. جريدة الجمهورية البغدادية 3 تموز 1967.
3. جريدة الرأي العام، العدد 1210 الصادرة في نيسان 1912.
4. جريدة خـ بات الصادر في 12 حزيران 1959.
5. جريدة خـ بات الصادرة في 7 تشرين الأول 1960.
6. صحيفة اتحاد الشعب الصادرة في 26 حزيران 1959.
7. صحيفة الأخبار الصادرة في 29 تشرين الثاني 1961.
8. صحيفة الاشتراكي الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي في 19 تشرين الأول 1959.

9. صحيفة الاشتراكي الناطقة بلسان حزب البعث في 10 آذار 1959.
10. صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة بتاريخ 28 حزيران 1961م.
11. صحيفة الأوبزرفر البريطانية الصادرة في 19 آب 1965م.
12. صحيفة البلاد الصادرة في 14 تشرين الثاني 1945.
13. صحيفة البلاد الصادرة في 20 آب 1945.
14. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 11 آذار 1970م.
15. صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في الرابع من كانون الثاني 1960م.
16. صحيفة الثورة الصادرة في 7 أيار 1959.
17. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 15 تموز 1963.
18. صحيفة الجمهورية القاهرية الصادرة في 17 شباط 1959.
19. صحيفة الجمهورية القاهرية في 10 آذار 1959.
20. صحيفة الزمان الصادرة في 27 كانون الأول 2008.
21. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في يوم 8 آب 2011.
22. صحيفة المقطم العدد 5989 الصادرة في 8 كانون الأول 1908م.
23. صحيفة المقطم العدد 6315 الصادرة في 3 كانون الأول 1912م.
24. صحيفة خـ بات الصادرة في 12 حزيران 1959.
25. صحيفة خـ بات الصادرة في 12 حزيران 1959.
26. صحيفة خـ بات الصادرة في 24 تشرين الثاني 1959.
27. صحيفة خـ بات الصادرة في 4 كانون الثاني 1960.
28. صحيفة خـ بات الكردية الصادرة في 21 تشرين الثاني 1959.
29. صحيفة خـ بات في 18 كانون الأول 1959.
30. صحيفة صدى بابل، بغداد (20 آذار) 1910 العدد 31.
31. صحيفة صوت الأحرار الصادرة في 22 كانون الأول 1959.

32. صحيفة طريق الشعب (الشيوعية) الصادرة في 21 تشرين الأول 1967م.

و. الكتب المترجمة إلى اللغة العربية

1. ادموندز، سي. جي، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، مطبعة التايمز، 1971م.
2. أديث و. اي بنيروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج1، ط1، بيروت، 1989.
3. آرجي روزفلت، جمهورية مهاباد الكردية، جريدة صوت الكرد، 1960.
4. أسد علم، الأسرار الكاملة لأيام الشاه الأخيرة قبل الثورة الإسلامية بإيران، ترجمة فريق من الخبراء العرب، ط1، القاهرة، 1993.
5. أندرو وليسلي كوكبيرن، علاقات خطرة (القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية - الإسرائيلية)، ترجمة محمود برهم، ط1، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992م.
6. أوريل دان، العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي 1958 – 1963، ترجمة وتعليق جرجيس فتح اللـه المحامي، ج1، السويد، 1989.
7. باسيل نيكيتين، الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية، موسكو، 1914.
8. برنو وبرنوز، العلاقات الدولية والتنمية الوطنية، لندن، 1978.
9. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط 2002م، ترجمة زينة جابر إدريس، بيروت، 2006.
10. تشارلز طاوزند، محاربتي في العراق، ترجمة عبد المسيح وزير، بغداد، 1923م.
11. جوناثان رائدل، أمة في شقاق ودروب كردستان كما سلكتها، ترجمة فادي حمود، ط1، بيروت 1997.

12. جيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، دار الطليعة، 1971م.
13. حسين فرودست، مذكرات ضابط سابق (ظهور وسقوط سلطة بهلوي)، تهران 1369 (ش) المجلد الأول.
14. حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيق الرزاز، الكتاب الثالث، ط1، بيروت، 1992.
15. دانا أدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، ط2، اربيل، دار كلية الحياة، 1999.
16. راهنماي اموزش، قرآن، شركت شهامي انتشار، الجزآن الأول والثاني، ص(و).
17. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية (1941 - 1973م) دراسة في السياسة الخارجية للدول السائرة صوب التحديث، ترجمة علي حسن فياض وعبد الحميد حميد جودي، البصرة، 1984.
18. ريجارد كوك، (بغداد مدينة السلام)، ج1، ترجمة فؤاد جميل ومصطفى جواد، بغداد، 1862م.
19. سندرسن باشا، مذكرات سندرسن باشا، ترجمة وتعليق سليم طه التكريني، بغداد، 1982.
20. شرف خان البدرليسي، الشرف نامة في تاريخ الدول والإمارات الكردية، ترجمة ملا جميل بندي، بغداد، مطبعة النجاح، 1953م.
21. شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر، 1977م.
22. طوريكيان شاوارس، القضية الأرمنية والقانون الدولي، ط2، ترجمة خالد الجبيلي، سورية، دار الحوار للنشر والتوزيع (اللاذقية)، 1992.

23. عبد الرحمن قاسملو، كردستان إيران، ترجمة غزال يشيل اوغلوا، ط1، دمشق، 1999م.

24. عبد الغني الراوي، مذكرات سرية، لندن 1980.

25. عبد الله أحمد رسول التشدري، اندلاع ثورة أيلول المجيدة، ترجمة محمد صالح عقراوي، مراجعة وتقديم جرجيس فتح الله، ج1، اربيل، 2001.

26. غسان العطية، نشأة الدولة 1908-1921م، ترجمة عطا عبد الوهاب، تقديم حسني جميل، لندن، دار السلام، 1988م.

27. فؤاد حمه خورشيد، العشائر الكردية، ترجمه وعلق عليه فؤاد حمه خورشيد، بغداد، مطبعة الحوادث، 1979م.

28. فيليب ويلارد أيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، منشورات دار الخش، 1949م.

29. كرم زه ندي، حركة كوردستان وأذربيجان التحررية، السليمانية، مطبعة كامة ران، 1960.

30. كريس كوتشيرا، الحركة القومية الكردية، منشورات فلاماريون، باريس، بلا تاريخ.

31. كريم حسامي، قافلة من شهداء كردستان إيران، ترجمة نزار محمود، بغداد، 1973.

32. م. س لازاريف، المسألة الكردية 1917-1923م، ط1، ترجمة عبدي حاجي، بيروت، دار الرازي للطباعة والنشر، 1991.

33. ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ عام 1958، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، ألمانيا، 2003.

34. محمد أمين زكي، خلاصة التاريخ الكردي وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة، مطبعة السعادة، 1961م.

35. محمد رضا بهلوي، مذكراتي، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي، 1980.

36. المس بيل، فصول من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، 1976م.

37. موبرلي، الحملة في بلاد ما بين النهرين 1914-1918م، لندن، ج2.

38. هارفي موريس وجون بلوج، لا أصدقاء سوى الجبال، ترجمة راج آل محمد، دمشق، 1996م.

39. هنري دوبس، والسير برسي كوكس، تكوين الحكم الوطني في العراق ـ مذكرتان خطيرتان، ترجمة بشير فرجو، الموصل، مطبعة الاتحاد الجديدة، 1951.

40. هنري موزغتو، مذكرات سفير أمريكا في الأستانة، ترجمة فؤاد صروف، القاهرة، 1923م.

41. وليم إيجلتن، جمهورية مهاباد الكردية، ط1، ترجمة جرجيس فتح الله، بيروت، دار الطليعة، 1972.

42. وليم ايغلتن الابن، جمهورية مهاباد، جمهورية 1946، الكردية، ترجمة جرجيس فتح الله، ط2، اربيل، 1999.

43. يبيانوف فيدوسوف، تاريخ الاتحاد السوفيتي، موسكو، 1961م.

ز- التقارير والتحليلات والمقالات:

1. التقريـــر الشـــهري لقنصـــلية الجمهوريـــة العراقيـــة في خرمشـــهر، س/1/1/... في 1959/11/8.
2. تقرير رئاسـة أركـان الجـيش العراقـي المرسـل إلى رئـيس الـوزراء بتـاريخ 12 أيلـول 1961م.
3. ملف (24) مديرية ا لأمن العامة. سري وشخصي العدد (7799) في 2 آب 1961.
4. ملف الشرطة العراقية رقم ق س /36 وقد ظهرت بعد زوال حكم عبد الكريم قاسم عام 1963.

ح- المقابلات والمقابلات الشخصية:

1. مقابلة مع الدكتور حسن البزاز في عمان 28 تموز 2009.
2. مناقشات مجلس العموم البريطاني (المجلد 129) عمود 187 في 22 آذار 1920م.

ط- أخرى:

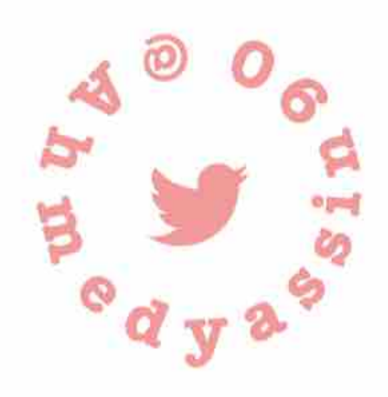
1. برقية من نائب الملك إلى وزارة الهند بتاريخ 15 مايو /أيار 1915.
2. برقيـة وزارة الخارجيـة البريطانيـة إلى سـفارتها في بغـداد الـرقم 426 في 3 حزيـران 1965م.
3. تصريح للعقيد الركن شاكر علي أمر المقاومة وأوردته صحيفة الحياة البيروتية في 22 آب 1959.
4. مذكرة من السكرتير في الدائرة السياسية والسرية (وزارة الهند) ببرقية سريـة، .Cab 371/126 الدفاع عن بلاد الرافدين.
5. مذكرة من الكابتن لورنس العرب إلى الشريـف حسـين بـن عـلي مؤرخـة في 30 تمـوز 1917م يشعـرهُ بعـدم التأثر لما ذكر في وسائل الإعلام الروسية حول اتفاقية سـايكس - بيكو.

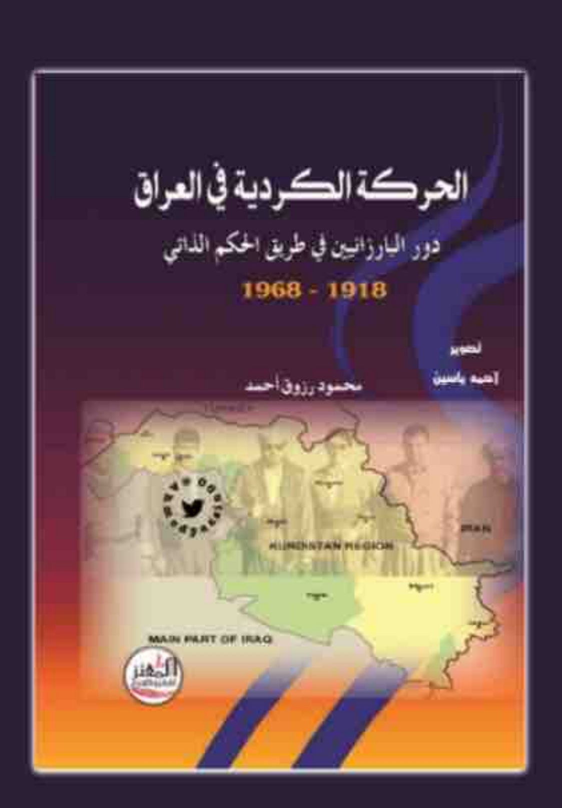
6. ندوة للمؤرخ العراقي الدكتور حسين أمين على قاعة عبد الحميد شومان حول حضارة العراق في شهر حزيران 2011م، وبحضور جمع غفير من أبناء الأردن والعراق.
7. وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني، طريق الحركة التحررية الكردية.
8. الوقائع العراقية العدد 948 في 9 أيار 1965.

ي- ملفات البلاط الملكي

1. المركز الوطني للوثائق (ملفات البلاط الملكي) الملف 1/5/2/5 التسلسل 739 - تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران أيلول 1932 الوثيقة رقم 43.




@Ahmedyassin90



الحركة الكردية في العراق
دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي
1918 - 1968
محمود رزوق أحمد
KURDISTAN REGION
IRAN
MAIN PART OF IRAQ